حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

مستقبل علم الاجتماع السياسي بين الواقع والتحديات: رؤية تحليلية نقدية

Future of Political Sociology between its Reality and Challenges: An Analytic View

نيفين زكريا محمد أمين

كلية التربية–جامعة عين شمس

جمهورية مصر العربية

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الحولية 45 - الرسالة 655

عدد (1) - 1446 هـ / 2024 م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية

الحولية الخامسة والأربعون
الرسالة الخامسة والخمسون بعد المئة السادسة
1446 هـ/ 2024م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- **أ.د. تغريد محمد القدسي -غبرا**
  رئيسة هيئة التحرير
  قسم دراسات المعلومات - جامعة الكويت
  Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw
- **أ.د. باقر سليمـان النجار**
  جامعة البحرين - البحرين
  أستاذ زائر بقسم الاجتماع - جامعة الكويت
  baqer.alnajjar@ku.edu.kw
- **أ.د. نعمان محمود أحمد جبران**
  جامعة إربد - الأردن
  أستاذ زائر بقسم التاريخ - جامعة الكويت
  numan.jubran@ku.edu.kw
- **أ.د. عدنان يوسف العتـوم**
  قسم علم النفس - جامعة اليرموك - الأردن
  atoum@yu.edu.jo
- **أ.د. مشاعل الحملي**
  قسم اللغة الإنجليزية وآدابها - جامعة الكويت
  mashael.alhamly@ku.edu.kw
- **د. عبد الله محمد الجسمي**
  قسم الفلسفة - جامعة الكويت
  abdulla.hasan@ku.edu.kw
- **د. إبراهيم ناجي الهدبان**
  قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت
  ibrahim.alhada@ku.edu.kw
- **د. أحمد مبارك الحصم**
  قسم الجغرافيا - جامعة الكويت
  ahmed.hassam@ku.edu.kw
- **د. أسعد هاشم الصالح**
  رئيس قسم لغات وثقافات الشرق
  الأوسط جامعة أنديانا
  الولايات المتحدة الأمريكية
  alsaleha@indiana.edu
- **أ. مهـا إبـراهيـم المسعد**
  مديرة التحرير - جامعة الكويت
  maha.almsad@ku.edu.kw

الهيئـة الاستشارية

- **أ.د. إبراهيـم السعافيـن**
  قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية
- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
  كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية
- **أ.د. سـاري حنفـي**
  رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتمـاع
  الجامعة الأمريكية - بـيروت
  sh41@aub.edu.lb
- **أ.د. عبد الله الوليعي**
  قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود
- **أ.د. مـأمـون فنـدي**
  مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
  المملكة المتحدة
- **أ.د. سليمان حوامدة**
  جامعة شمال تكساس
  Suliman.hawamdeh@unt.edu
- **أ.د. مهى عبد المجيد زراقط**
  كلية الاعلام - الجامعة اللبنانية
  Maha.zaraket@ul.edu.lb

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية: فصلية تنشرُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة التي يتوفر فيها ما يأتي:
- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمها للنشر إلى جهة أخرى أثناء ورودها إلى الحوليات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهد بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البحث بواسطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط Simplified Arabic 14 للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط Times New Roman 12 في حالة البحوث باللغة الإنجليزية. على أن يكون عنوان البحث معبراً عن الدراسة وبحدود 15 كلمة.
- يرفق الباحث ملخصاً للبحث، مطبوعًا باللغتين العربية والإنجليزية، في حدود (250) كلمة. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، ومنهج الدراسة المستخدم، وأبرز النتائج المستخلصة وأهم الاستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
- يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهمّ مؤلفاته وأبحاثه.
- تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقة 600 × 800.
- في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة يلتزم بدفع تكاليفها.
- يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالطبعة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association (APA7) من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعًا بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7).

مثال (Courtois, 2001)

- قائمة المراجع: يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7) للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6),1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام (APA7) على:

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشتمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://journals.ku.edu.kw/aass

شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبل الحوليات البحوث التي تقدم إلكترونياً فقط من خلال الموقع:

http://journals.ku.edu.kw/aass

- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلات منها.
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نشرت أم لم تنشر.
- لا يجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات.
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقًا وبعد موافقة هيئة التحرير، على محكمين اثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة، ويكون التحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- ستحاول المجلة نشر البحوث بعد تحكيمها خلال مدة لا تزيد عن ستة شهور.
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور.
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث، إلى رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 ـ الكويت

P-ISSN: 1560-5248

E-ISSN: 2960-2114

http://journals.ku.edu.kw/aass

E-mail: aass@ku.edu.kw

كلمة رئيسة التحرير

يجئ هذا العدد مع بداية عام أكاديمي ودراسي جديد، فالخريف عادة يمثل العام الدراسي الجديد الذي نأمل أن يكون خيراً على أمتنا العربية والإسلامية. لا نزال نكابد ونكافح من أجل إرساء دعائم وخطوات صدور كل عدد في المجلة وبوقت معروف لنا جميعاً. أي أننا نحاول بناء نمط دائم أو شبه دائم لكل عدد بحيث تكون الخطوات قابلة لأن يتم التنبؤ بها. هذا العدد هو أول عدد يظهر في العام الدراسي الجديد الذي ابتدأناه شهر سبتمبر ٢٠٢٤. عام جديد وعدد جديد ومن الآن فصاعداً سنبدأ عامنا مع العام الدراسي ونصدر أعدادنا تباعاً، أي سنصدر عدد (١) بدل سبتمبر، عدد (٢) بدل ديسمبر، عدد (٣) بدل مارس وعدد (٤) بدل يونيو. هكذا سيحكمنا العام الدراسي الأكاديمي. هذا التغيير، إضافة لبعض التغييرات الأخرى، التي قمنا بها. آمل، من الباحثين الذين يتقدمون لحوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ومن خلال النظام المعتمد في مجلس النشر العلمي، أن يقومو بقراءة سياسات النشر برمتها وأن يطبقوها، علَّ ذلك يعيننا ويعينهم على الإسراع بعملية الفحص الأولى التي تسبق التحكيم المفصل للبحث.

يزخر هذا العدد بالعديد من الرسائل. الرسالة الأولى في هذا العدد هي الرسالة 652 بعنوان: **إعادة توجيه الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: نحو تحقيق التحول الهيكلي واستدامة التنمية**، للأستاذ الدكتور نواف محمود أبو شمالة، من المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت. تحاول هذه الدراسة تقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز التحول الهيكلي وتحقيق مستوًى أعلى للتنمية على غرار ما تفعله الدول المتقدمة. اعتمدت الدراسة على الاستنباط أو الاستدلال -على ما ورد في الدراسة- واتباع المنهج الوصفي التحليلي، ثم التحليلي المقارن. وخلصت الدراسة إلى حقيقةِ أن الدول العربية، رغم اهتمامها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن تلك المشروعات ما تزال تواجه تحديات بنائية حدت من إمكانات تطوير دورها التنموي رغم مساهمتها في التقدم الاقتصادي لدولها. ويختم الباحث دراسته بتقديم اقتراحات تمثل نموذجًا يمكن تطبيقه على تطبيقات

وسياسات الصناعة الحديثة، يضمن علاج القيود القائمة الموجودة وتراكم وتكامل الجهود العربية التي تتعامل مع مشروعات مشابهة.

الرسالة الثانية في هذا العدد تحمل الرقم 653، وهي تحقيقٌ ودراسةٌ لمخطوطٍ من التراث النحوي بعنوان: **مغني الغلام بشرح ديباجة شرح القطر لابن هشام، للشيخ سليم النحلاوي الطيبي (ت1300هـ)**. وقد قام بهذا التحقيق الدكتور علي حكمت فاضل العميري، من كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية بجامعة بغداد. وهذا المخطوط من المخطوطات المهمّة والقيّمة في التراث النحوي العربيِّ، يتعلق بشرْحِ مقدمةِ كتابٍ محوريٍّ من كتب النحو، وهو: شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى لابن هشام الأنصاريّ، الذي شرحه كثيرٌ ودرسوه. وقد تميّز هذا المخطوط بأنْ فصّل في كلّ لفظةٍ من ديباجة ابن هشام تفصيلًا مُثريًا من حيث حدود المصطلحات وغناها الدلالي -فضلًا عن كثير من الأحكام النحوية والفوائد- مثل الفصاحة والبلاغة و(بعد) و(أما بعد) والحمد والشّكر.

الرسالة الثالثة تحمل الرقم 654 بعنوان: **بلاغة المحاكاة وتمثيل الأفكار في الخطاب الروائي المعاصر: نارنجة وسيدات القمر لجوخة الحارثي نموذجًا**، للأستاذ الدكتور محمد سليم شوشة، من كلية دار العلوم بجامعة الفيوم بجمهورية مصر العربية. تقارن الدراسة نتائج المحاكاة Mimesis والتمثيل Representation وما قد يحدثانه من أثرٍ كأسلوبٍ يؤثر في تعبير ما يود أيُّ روائيٍّ التعبير عنه. يطبق الباحث ذلك على روايتَيْ نارنجة وسيدات القمر، اللتين روتهما الروائية العمانية جوخة الحارثي من خلال منهج النقد الأدبي وتركيزه على مبدأ المحاكاة والتمثيل باعتبارهما من أهم مبادئ الأدب والفن عمومًا. أما نتائج البحث فكشفت عن تجسيد الفكرة عادة في شخصية أو حدث، كما ركزت هذه الدراسة على نتائج هذه التقنيات الجمالية إذا تمَّ استخدامها في النص.

الرسالة الرابعة تحمل الرقم 655 بعنوان: **مستقبل علم الاجتماع السياسي بين الواقع والتحديات: رؤية تحليلية نقدية**، للأستاذة الدكتورة نيفين زكريا محمد أمين، من جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية. تحاول الرسالة البحث نظريًّا في موضوع التطور الذي طرأ على مفهوم علم الاجتماع السياسي فينقده بناء على

المتغيرات العالمية، وخاصة التكنولوجية منها. وتتطرق الرسالة لأهم الإشكاليات والتحديات التي تواجه علم الاجتماع السياسي. ختمت الرسالة بأهمية صياغة المفاهيم والأطر النظرية حسب أدبيات علم الاجتماع السياسي. وقد اعتبرت الباحثة ذلك سندًا علميًّا يمكن الاستناد عليه عربيًّا لتحقيق التنمية، وعالميًّا، إضافة للموارد المتاحة، سياسية أم قانونية، وما يجابهها من تحديات وعراقيل.

الرسالة الأخيرة برقم 656 وعنوانها: **على طول بَلدَة الكُوَيْت وجَزيرَتها فِيْلِكا في 1839م: إضاءات نَقدِيَّة على مَوْجات جائِحَة الكوليرا وقَضايا أخرى عَبْرَ تَقْرير جيمس فِلِكْس جونز**، للباحث محمد خرشان، من قسم التاريخ بجامعة السلطان قابوس. في هذه الرسالة يتناول الباحث تَقرير جيمس فِلِكْس جونز، الذي يعتبر أَحد أهم وَثائِق شَرِكَة الهِنْد الشَّرقِيَّة البريطانِيَّة المتعلقة بِتاريخ الخَليج الحَديث. يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة دراسة ونقد حَياة بَلدَة الكويت وجَزيرَتها فِيْلِكا عام 1839م، لكشف الغطاء عن نقص المعلومات التاريخية المتوفرة باللغة العربية، وقام الباحث بتَطْبيق مَنْهَجَي النَّقْد الظّاهِري والباطِني، وانتهت الدِّراسَة بمَجموعَة من التوصيات والاستنتاجات بشأن جزيرة فيلكا.

أ. د. تغريد القدسي-غبرا

رئيسة التحرير

Doi: https://doi.org/10.34120/aass.v44i655.1637
الرسالة (655)
قدمت في: 2022/11/9
أجيزت في: 2023/3/28
• **للاستشهاد:**
أمين، نيفين زكريا محمد. (2024). مستقبل علم الاجتماع بين الواقع والتحديات: رؤية تحليلية نقدية. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية* (45) 655.

مستقبل علم الاجتماع السياسي بين الواقع والتحديات: رؤية تحليلية نقدية

Future of Political Sociology between its Reality and Challenges: An Analytic View

نيفين زكريا محمد أمين
كلية التربية-جامعة عين شمس
جمهورية مصر العربية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الخامسة والأربعون 1446هـ/2024م

أ. د. نيفين زكريا محمد أمين

- دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة عين شمس.
- أستاذ علم الاجتماع السياسي، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- البريد الإلكتروني: nevenzakria@edu.asu.edu.eg

الإنتاج العلمي:

الأبحاث والدراسات والمقالات:

1 - المشاركة في فصل مشترك باللغة الإنجليزية بعنوان: "المرونة المؤسسية والمخاطر المحتملة خلال جائحة كورونا: دراسة مقارنة". (2022). IGI Global، في كتاب بعنوان: "المرونة والاستجابة المجتمعية للأمراض المعدية والأوبئة". https://www.igi-global.com/chapter/institutional-resilience-and-potential-risk-during-the-covid-19-pandemic/300429

2 - نشر دراسة بعنوان: "الترابط الاجتماعي في المناطق غير الآمنة والوصمة المكانية: دراسة حالة لإيواءات الغابة واللاسلكي في منطقة عين الصيرة" باللغة الإنجليزية، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد (109)، عام 2022.

https://journals.ekb.eg/article_243959_6f3c436f9b3d52a6b70085d95f6e3828.pdf

3 - نشر دراسة بعنوان: "الخدمة المدنية بين التجارب الدولية والواقع المصري المعاش: دراسة تحليلية مقارنة في ظل قانون (81) لسنة 2016"، (2021). مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، جامعة عين شمس، المجلد (27) الجزء الثالث، سبتمبر 2021.

https://jfehls.journals.ekb.eg/article_210499.html

4 - نشر دراسة بعنوان: "التحديات التي واجهت أصحاب الحرف بمنطقة الحطابة في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير: رؤية تحليلية" باللغة الإنجليزية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد (27)، مجلد (14)، يناير 2021.

https://ajsj.journals.ekb.eg/article_182761.html

5 - نشر دراسة بعنوان: "دراسات العشوائيات في جمهورية مصر العربية: المشكلات النظرية والمنهجية"، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، العدد (73)، ديسمبر 2020.

https://iars.journals.ekb.eg/issue_27572_27569.html

6 - نشر دراسة بعنوان: "الحركات العمالية المستقلة كفواعل للتغير الثقافي: دراسة حالة على شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى" باللغة الإنجليزية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد (22)، مجلد (11)، يوليو 2018.

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/home.aspx?id=8&Root=yes&authid=1285

7 - نشر دراسة بعنوان: "الحركات العمالية المستقلة وبناء الفرصة السياسية في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير: دراسة تحليلية" باللغة الإنجليزية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الدراسة رقم (491)، المجلد (38)، مارس 2018.

DOI 10.34120/0757-038-491-001

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/home.aspx?id=8&Root=yes&authid=1285

8 - نشر دراسة بعنوان "العوامل المؤثرة على توزيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعات المصرية الحكومية: دراسة حالة على كلية التربية-جامعة عين شمس"، رايز ((RISE، المجلة الدولية في علم الاجتماع التربوي، دار نشر هيباتيا، المجلد الثالث، رقم 2، يونيو 2013: الصفحات: 167-187.

http://www.hipatiapress.info/hpjournals/index.php/rise/issue/view/102

9 - نشر دراسة بعنوان "ممارسات الثوريين المصريين ما بين التلقائية والرشادة". (2013). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، أبريل 2013.

https://platform.almanhal.com/Files/2/55976

المحتوى

الملخّص 15
مقدمة 17
أولًا: مفهوم علم الاجتماع السياسي 23
ثانيًا: التطور النظري لقضايا علم الاجتماع السياسي.. رؤية نقدية 31
ثالثًا: قضايا وأجندات عمل علم الاجتماع السياسي الكلاسيكي والحديث 38
رابعًا: القضايا المعاصرة لعلم الاجتماع السياسي بين الواقع والمأمول 45
1 - الثورة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي على متصل الاستبداد - الديمقراطية 45
2 - علم الاجتماع السياسي الدولي 50
3 - الحوكمة العامة الجديدة والمرونة المؤسسية 56
4 - المجتمع المدني والمجال العام 59
أ - المجتمع المدني 59
ب - المجال العام 61
5 - الهجرة واللاجئون والتمييز العرقي 63
6 - المواطنة والنوع الاجتماعي وبناء الثقة 66
7 - الحركات الاجتماعية والتيارات المتطرفة 72
أ - الحركات الاجتماعية والاحتجاجات 72
ب- التطرف والراديكالية 73
8 - الأمن القومي 74
خامسًا: مستقبل علم الاجتماع السياسي بين الإشكاليات والتحديات 77
التحديات المستقبلية لعلم الاجتماع السياسي 79
خاتمة 97
المراجع 97

الملخّص

الهدف: يهدف هذا البحث إلى رصد التطور المفاهيمي النظري لعلم الاجتماع السياسي برؤية نقدية، مع عرض تطور القضايا المعنية بعلم الاجتماع السياسي في إطار المتغيرات العالمية، والثورات التكنولوجية، والمخاطر المحدقة على الصّعد كافة من خلال تحليل معالجات العلم للقضايا في ظل الوضع الحالي، والوضع المستقبلي، إلى جانب رصد أهم الإشكاليات والتحديات التي تواجه علم الاجتماع السياسي. **المنهج:** تبنت الدراسة المنهج التحليلي المقارن في رصد التطور المفاهيمي النظري لعلم الاجتماع السياسي من منظور نقدي، وكذلك في عرض تحليل القضايا المعنية بعلم الاجتماع السياسي من مداخل ومنظورات علمية في إطار المتغيرات العالمية والمخاطر المحدقة على الصّعد كافة من منظور مستقبلي. **أهم النتائج:** من خلال تحليل البحث لمستقبل قضايا علم الاجتماع السياسي، وتوجهاته النظرية، والمفاهيمية، والميدانية، والبينية، توصلت الدراسة إلى أهمية الربط بين صياغة المفاهيم والأطر النظرية وأدبيات علم الاجتماع السياسي من ناحية، وبين صنع وتنفيذ السياسات ذات الصلة من ناحية أخرى. وعليه؛ ينبغي توظيف قضايا العلم المستقبلية في استخدام "أرضية وسط" بين الواقع والمثالية، وتكون بمثابة سند علمي نظري وعملي يمكن الاستناد إليه للمساهمة في تحقيق التنمية الفعلية لدول العالم بعامة والمجتمع العربي خصوصًا، وهو ما يستلزم تركيز باحثي العلوم السياسية الانتباه إلى جميع الموارد المتاحة وهياكل الفرص السياسية و"قواعد اللعبة" التي تشكل القرارات المتعلقة بالقانون والسياسة من خلال الاستناد إلى مدخل الحوكمة العامة الجديدة الملائم للتعاطي مع مجمل المستجدات، والتحديات العالمية.

الكلمات المفتاحية الدالة علاقات القوة-الحوكمة العامة الجديدة-الثورات التكنولوجية- المرونة المؤسسية-الأمن القومي.

مقدمة

تبرز أهمية علم الاجتماع السياسي في تناوله طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو بين ما هو مدني وما هو سياسي، سواء فيما يتعلق بانفصالهما في فترة ما قبل ستينيات القرن العشرين، أو في اتصالهما فيما بعد، في ضوء إدارة الجانبين لعلاقات القوة التي تُميز كل طرف وتتمايز عنه؛ فالعلاقة بين المدني والسياسي- المجتمع المدني والدولة – تعد جوهر الإشكالية لدى علم الاجتماع السياسي على مستوى المجتمع العالمي، وهي بكل تأكيد لم تُحسم بعد، بل تُلقي بعدد من التداعيات السلبية المؤثرة على نسيج المجتمع ككل. وقد تبدو تلك الإشكالية نوعًا من تكرار الثنائيات المتعارضة؛ فالسياسي هو مجال العلاقات الرأسية التي تظهر فيها السلطة كبعدٍ أساسي، أما المدني؛ فيكون في مجال العلاقات الأفقية التي يدخلها الناس وهم متساوون أمام القانون؛ وهو ما يلقي بظلاله على رصد وتحليل علاقات القوة والسلطة في العلاقات الاجتماعية، وتحليل أنماط التقسيم الاجتماعي، ورصد مظاهر الصراع وتنظيمه، وما يتضمنه من تحليل مظاهر السلوك الاحتجاجي، ومحددات تنظيمه، وأسباب الثورات، ووضعية الحركات الاحتجاجية، والأفعال الجمعية في ظل الثورات. إلا أن المتغيرات والتحديات العالمية ألقت المزيد من الضوء على أبعاد هذا العلم وقضاياه ومنهجيته ومتغيراته؛ وذلك لبلورتها وتطويرها بما يسمح بتحليل وتقييم مثل هذه المتغيرات والتحديات.

وقد امتدت هذه المتغيرات والتحولات في عالمنا المعاصر في القرن الحادي والعشرين لتشمل الثورة المعلوماتية، والتكنولوجية، التي بلغت أوجها بانطلاق الثورة الصناعية الرابعة؛ ثورة الروبوت، والحاسوب، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والاتصالات الذكية، إضافة إلى تحليل البيانات الكبيرة. وعليه؛ أصبحت هذه الثورات التكنولوجية، التي تتميز بالتعقيد Complexity، والسرعة Rapidity، والشمول Inclusiveness حقيقة واقعة، لا تقتصر على مؤسسة بعينها، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجيات الدول، والرؤى القومية، والخطط الوطنية، كما أنها تؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، جنبًا إلى جنب مع ملفات الخصوصية والأمن (Chou, 2019).

وبتطبيق ذلك مثلًا على جائحة كورونا Covid-19 نجد أنها كانت بمثابة كارثة عالمية، وتحديًا للعلوم الاجتماعية عمومًا، وعلم الاجتماع السياسي على وجه الخصوص، في رصد طبيعة الأنظمة السياسية وأدوارها، وتقييم السياسات العالمية والإقليمية والمحلية، التي اتبعتها مثل هذه الأنظمة نحو التعامل مع تبعات الجائحة، التي اقتضت تركيز علم الاجتماع السياسي على العديد من الأفكار ذات الصلة بمدى نجاح البلدان المركزية مقارنة بالدول اللامركزية في مواجهة المخاطر الناتجة من الأوبئة، إضافة إلى الدور الذي تلعبه دول الاستثناء States of Exception، وهي الدول التي ترتبط سياساتها ارتباطًا وثيقًا بسيادة الدولة، وقدرتها على صياغة السياسات، وتحديد الأحكام المتعلقة بالتعامل مع الآثار السلبية لـفيروس كورونا، وتقييم مؤشرات الثقة بين الدولة والمواطنين، ومدى إسهامات القطاعات الحكومية والخاصة وغير الحكومية، جنبًا إلى جنب مع مشاركة المواطنين في الأنشطة المدنية. وهنا ذهب إنجلهرت وويلزر Inglehart & Welzer (2005) إلى ميل مخططي الحروب الحديثة والمستقبلية إلى استخدام الأوبئة بشكل مصطنع لتسريع تآكل التماسك الاجتماعي، والافتقار إلى المرونة السياسية، وضعف الثقة في الحكومة المستهدفة. كما ستُبذل العديد من الجهود لمحاولة نقل السكان المستهدفين من مجتمع يسترشد بقيم التعبير عن الذات نحو عالمٍ مدفوعٍ بقيم البقاء. وبالمثل، فإن استغلال الكوارث الطبيعية والتكنولوجية التي من صنع الإنسان سيكون أمرًا جذابًا لهذه القوى (Minzarari,2020).

من الإطار ذاته، وفيما يتعلق بتأثير وباء «كورونا» على الديمقراطية، فقد تتبعت ميركل (2020) الطريقة التي أثرت بها على الديمقراطية في ألمانيا، وأشارت إلى أنه حدث تحول خلال فترة جائحة كورونا COVID-19 من الديمقراطية كنمط للحكم إلى ما وصفه المنظِّر القانوني كارل شميت (1922) بأنه «حالة الاستثناء». وذكرت «ميركل» أربعة متغيرات من شأنها تحدد النجاح أو الفشل في الحد من العدوى، وهي: نوع النظام (ديمقراطي مقابل استبدادي)، وقدرة الدولة (عالية مقابل منخفضة)، وقيادة الدولة (ذكية مقابل ليست ذكية) والدولة التي تتعلم من الأوبئة السابقة (مفتوحة مقابل مغلقة). لكن كان من المتوقع أن تكون الأنظمة الديمقراطية اللامركزية أكثر نجاحًا في إدارة جائحة كورونا COVID-19 من الأنظمة الاستبدادية والمركزية؛ ومع

ذلك، فإن الوضع الحالي يختلف في العديد من البلدان. على سبيل المثال، يبدو أن الصين (الأوتوقراطية) نجحت في التعامل مع النظام الشامل، في حين أن الولايات المتحدة (الديمقراطية) لم تفعل ذلك.

وعليه؛ تباينت ردود أفعال كل من الدول الأوتوقراطية في مقابل الأخرى الديمقراطية؛ ففي الوقت الذي استندت سياسات الدول الأوتوقراطية إلى العلاقة الإيجابية بين التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وسرعة تجاوز هذه الحكومات للأزمات، وأنه كلما اتبع المواطنون بشكل مقنع سياسات حكوماتهم في أثناء الأوبئة، قلت التداعيات السلبية على الديمقراطية، ويلاحظ رفض بعض المواطنين في العديد من الدول الديمقراطية اتباع الإجراءات الاحترازية، وقيام البعض بالأعمال الاحتجاجية، بحجة تعارض مثل هذه الإجراءات مع حرياتهم الشخصية.

هذا إلى جانب ما حدث في أعقاب الربيع العربي، وتفكك بعض الدول العربية؛ مثل سوريا وليبيا، وما أعقبه من إعادة التشكل الديموجرافي في المنطقة العربية، إضافة إلى الأزمة الروسية-الأوكرانية الحالية والرهانات على مستقبل الكتلة الشرقية الشيوعية في مواجهة الكتلة الغربية.. كلها تساؤلات وتحديات على علم الاجتماع السياسي أن يرصدها ويحللها في ظل إعادة إنتاج المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية على مستوى العالم. فقضايا الهجرة، والنوع الاجتماعي، والوصم الاجتماعي الناتج من زيادة معدلات الفقر، واتساع الهوة الطبقية بين الفقراء والأغنياء – لا بد من وضعها في الاعتبار عند التعامل مع هذه التغيرات المتلاحقة، التي تضع دول العالم كافة على المحك.

فثمة ارتباط تلازمي بين وجود الديمقراطيات المستقرة في البلدان التي تدعم بقوة المبادئ الديمقراطية وبين النوع الاجتماعي؛ الأمر الذي يتطلب حاجة إلى تطوير مواقف أكثر ليبرالية بين الجنسين (نوريس وإنغلهارت 2002، 2003، 2004) قبل أن تُنشَأ التحولات الديمقراطية المستدامة، هناك. كما أنه من الضروري تحليل أشكال الوصمة داخل الدولة بأنماط الحكم، والتكوين العرقي، والوضع الديموجرافي، والتنمية الحضرية. وفق واكانت (Loic Wacquant (2007، 2008؛ على سبيل المثال، تواجه بعض الأحياء داخل المدن العديد من أشكال التدهور والتهميش المادي والرمزي. وهذا الشكل الجديد من التهميش له ثلاث سمات مميزة، الأولى: ارتفاع معدلات البطالة وعدم

الاستقرار الوظيفي، وانعدام الأمن في أساس الأجور، وخاصة لأولئك الذين يقيمون في المناطق التي عانت بشدة من التوزيع غير المتكافئ للمنافع الاقتصادية والاجتماعية. الثانية: المستويات المعيشية المتدنية في أحياء متدهورة؛ حيث «تتضاءل» الموارد العامة والخاصة، ويزداد الصراع على الموارد الشحيحة. الثالثة: العيش في «حي مهين» وصمة عار متزايدة (Wacquant, 2008). ويعتقد «واكانت» (2008) أن هذا النوع من وصمة العار هو «عيب»، وأن المكان المخصص لـ «حي المنفى» يشمل «المنبوذين الحضريين» المعاصرين. ويضاف إلى تلك السمات سمات الهجرة وإعادة التشكيل الديموجرافي، في ظل سلطوية بعض الأنظمة السياسية لدى العديد من البلدان العربية.

مثل هذه المخاطر العالمية فتحت مجالات لدى علماء الاجتماع السياسي لتسليط الضوء على رصدها وتحليلها، وتقييم كيفية تعامل الدولة معها. ويلاحظ تأرجح العلماء المعنيين ما بين صياغة سياسات عالمية (Barrientos, 2011) من شأنها التعامل مع الاحتياجات الاجتماعية، ورصد التحديات المستقبلية للمواطنين في البلدان النامية، بل ذهب البعض أبعد من ذلك؛ مثل ديكون Decon (2011)؛ إذ توصل لصياغة مفهوم «تحالفات مناصرة السياسة العالمية»؛ لأن المشكلة، من وجهته، تكمن في أن الوكالات الدولية ركزت على أفقر الفقراء فقط من خلال الإشارة إلى شبكات الأمان، دون معالجة قضايا المساواة والاندماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وفي المقابل، دعم كيم Kim (2010) النهج الخاص بـ «الإدارة الجيدة الكافية» Good Enough Governance، وهو النهج الذي يستلزم اتباع السياسات البراجماتية التي توجه مواردنا الفعلية لإمكانية تحقيق تقدم ملموس.

وسعيًا منه، وفي محاولة للتحليل الدقيق لإدارة الحكم في توجيه السياسات من أجل التعامل مع المخاطر والأزمات، استخدم علم الاجتماع السياسي نهج الحوكمة العامة الجديدة «New Public Governance»؛ باعتباره النهج الحديث الذي تجاوز الإدارة العامة الجديدة «New Public Administration» المبنية على آليات السوق ومؤشرات الإنتاج، فقط؛ ليشمل الشراكات بين مجمل القطاعات العام، والخاص، وغير الحكومي، في ظل توافر الثقة المتبادلة بينها مع إدماج المشاركة المجتمعية كمكوّن جوهريّ من مكونات هذه الشراكة.

وقد ارتبط تطبيق مبادئ الحوكمة العامة الجديدة بتوافر مقومات المرونة المؤسسية Institutional Resilience باعتبارها آلية أساسية في تنفيذ عناصر الحوكمة العامة الجديدة، التي من شأنها «قياس مدى قدرة المؤسسة على الحفاظ على تنفيذ أهدافها الأساسية، ومدى نزاهتها في مواجهة الظروف المتغيرة» (Langeland et al., 2016)؛ أي مدى قدرة المؤسسات على توقع الأزمة، والتكيف معها، والتعافي منها من خلال إجراء بعض التعديلات في التكوين الأصلي أو الآليات أو العلاقات الوظيفية بين مؤسسات من الطبيعة نفسها، أو مع قطاعات أخرى (Ensor et al., 2019). ونظرًا لأن الأدبيات المتعلقة بمبادئ المرونة قدمت مساهمات مهمة جدًّا لفهمنا لديناميات الموارد والتحديات المؤسسية، فإن مؤشرات المرونة هذه تشمل ضمان توافر أشكال متعددة من العناصر والآليات والمتغيرات والسياسات، تعمل على تأمين الحوكمة والمؤسسات الفعالة، والتعامل مع عدم اليقين والتغيير من جراء المتغيرات المتلاحقة المحيطة على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والصحية، والديموجرافية (Sjöstedt, 2015).

وعليه؛ يهدف هذا البحث إلى رصد التطور المفاهيمي النظري لعلم الاجتماع السياسي برؤية نقدية، مع عرض تطور القضايا المعنية بعلم الاجتماع السياسي في إطار المتغيرات العالمية والمخاطر المحدقة على الصُّعد كافة بين تحليل معالجات العلم للقضايا في ظل الوضع الحالي، والوضع المستقبلي المأمول من منظور تحليلي نقدي مقارن، إلى جانب رصد أهم الإشكاليات والتحديات التي تواجه علم الاجتماع السياسي من منظور مستقبلي.

ويثير البحث العديد من التساؤلات حول أمور، أهمها: أولًا، مدى الارتباط والتأثير المتبادل بين المدني والسياسي، لاسيما بعد تحليل الظروف والتفاعلات الاجتماعية في وضع سياسي معين دون دراسة جوانب التأثير والتأثر مع النظم السياسية، وفي ظل متغيرات ومداخل أخرى. ثانيًا، مدى تركيز البحوث والدراسات على مجمل أبعاد علم الاجتماع السياسي، أو أنه يتم التركيز على بعد واحد فقط من أبعاد الصراع؛ مثل ادعاء تركيز العلم على الحركات الاحتجاجية على حساب الأبعاد الأخرى، بخاصة في أثناء ثورات الربيع العربي وفي أعقابها. ثالثًا، مدى تقييم التطورات الحادثة في

النظم السياسية، والاقتصادية، والإدارية، والديموجرافية، والجغرافية، وانعكاساتها الاجتماعية، وعدم التمركز عند المراحل المبكرة التي تم تجاوزها. رابعًا، مدى استخدام منهجيات وأدوات بحثية ومنظورات متعددة في التعاطي مع قضايا علم الاجتماع السياسي. خامسًا، خصوصية علم الاجتماع السياسي في التعامل مع المتغيرات والأزمات العالمية، والأوبئة مثل جائحة كورونا، ومدى تحليل الدراسات في المجال لوضعية النظم السياسية، ونمط الحوكمة وعناصرها في الاستجابة والمرونة الخاصة بالتعامل مع التداعيات السلبية والمتلاحقة للأزمات. سادسًا، مدى إدراك وتحليل الشراكات بين مجمل القطاعات: الحكومي، والخاص، والمدني.

وبناء على ذلك؛ سيتناول البحث الخاص بمستقبل علم الاجتماع السياسي المحاور الآتية:

المحور الأول: مفهوم علم الاجتماع السياسي.

المحور الثاني: التطور النظري لقضايا علم الاجتماع السياسي: رؤية نقدية.

المحور الثالث: قضايا وأجندات عمل علم الاجتماع السياسي الكلاسيكي والحديث.

المحور الرابع: القضايا المعاصرة لعلم الاجتماع السياسي بين الواقع والمأمول.

المحور الخامس: مستقبل علم الاجتماع السياسي بين الإشكاليات والتحديات.

أولًا: مفهوم علم الاجتماع السياسي

علم الاجتماع السياسي هو دراسة القوة والعلاقة بين المجتمعات والدول والصراع السياسي. على نطاق أوسع، فهو يربط الموضوعات من خلال ربطها بمفاهيم السلطة والطبقة والنخبة والدولة والمجتمع والحركات الاجتماعية. إنه مجال فرعي واسع يمتد بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع، مع مكونات «ماكرو» و «ميكرو». تركز التركيز الكلي على أسئلة حول الدول القومية والمؤسسات السياسية وتطورها ومصادر التغيير الاجتماعي والسياسي (خاصة تلك التي تنطوي على حركات اجتماعية واسعة النطاق وأشكال أخرى من العمل الجماعي).

وبناء على ذلك؛ طرح الباحثون أسئلة جدلية واسعة حول كيف ولماذا تتخذ المؤسسات السياسية الشكل الذي تفعله؟ وكيف ومتى تخضع لتغيير كبير؟. على النقيض من ذلك، يبحث التوجه الجزئي في كيفية تأثير الهويات الاجتماعية والجماعات على السلوك السياسي الفردي؛ مثل التصويت والمواقف والمشاركة السياسية. في حين أن كلًّا من المجالات الكلية والجزئية لعلم الاجتماع السياسي تتداخل مع العلوم السياسية؛ فإن التركيز المميز لعلماء الاجتماع السياسي يكون أقل على آليات النظام السياسي، بينما يكون التركيز أكثر على القوى الاجتماعية الأساسية التي تشكل النظام السياسي. ويلفت علم الاجتماع السياسي الانتباه إلى المؤسسات التي تتوسط بينها وبين تنظيم المصالح الخاصة بها. أصبح علم الاجتماع السياسي أكثر انتشارًا خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين؛ إذ تحولت اهتماماته من كل القضايا ذات الصلة بما وراء الدولة إلى قضايا المجتمع المدني. إذا كانت السياسة في كل مكان تقريبًا، فسيكون علم الاجتماع السياسي كذلك.

ويمكن تبسيط تطور علم الاجتماع السياسي إلى ثلاث مراحل رئيسة على النحو التالي: المرحلة الأولى، التي افتتحت في القرن التاسع عشر، وهيمنت على علم الاجتماع السياسي الظاهرة الجديدة للحزب السياسي الجماهيري. كان شكل الحزب السياسي الجماهيري رائداً من قبل الديمقراطيين الاشتراكيين الألمان، تليها أحزاب مثل حزب العمال الأسترالي. كان من بين النقاد البارزين الأوائل روبرت ميشيلز وفيرنر سومبارت، وكلاهما يعمل بطرق مختلفة تحت تأثير ماكس ويبر، الذي يلقي بظلال شبحه على

تقاليد علم الاجتماع السياسي؛ إذ كان رائدًا في نقد الهيمنة والسلطة. صاغ ميشيلز القانون الحديدي الشهير للأوليغاركية، الذي ينص على أن حكم النخبة في أي منظمة أمر لا مفر منه. تسعى الحركة العمالية وراء مصالحها في الساحة السياسية، لكن المنظمة تغلب على أطراف الحركة. كما قال جوردون تشايلد عن القضية الأسترالية، فإن انتصارها باهظ الثمن، ومكاسب العمال، بدخولها الدولة، هي خسارة الاشتراكية كهدف. رأى ميشيلز وفيلفريدو باريتو وجايتانو موسكا هذا كجزء من عملية التكرار اللانهائي لتداول النخب. يعتقد آخرون، مثل أنطونيو جرامشي، أن العمال يمكن أن يصنعوا نظامًا بروليتاريًا جديدًا، فيما بعد هيمنة مضادة جديدة، كما أدت النضالات الشعبية إلى زيادة الاهتمام بالشعبوية.

في المرحلة الثانية، ومع بداية العصر الذهبي للرأسمالية في ستينيات القرن العشرين، أضحت قضايا الدولة والديمقراطية على رأس القضايا المطروحة في المجال. أدى الكساد والحرب إلى بروز النظرية الكينزية، والازدهار الاقتصادي ما بعد الحرب، ودعم دولة الرفاهية. سعى البعض، مثل روبرت داهل، إلى إيجاد دليل في نظام ما بعد الحرب ليس على نخب لا نهاية لها، بل على التعددية المحلية الجادة، أو تشتت السلطة. ركز آخرون مثل سي رايت ميلز على الاهتمام النقدي بنخب السلطة الجديدة أو الطبقات على جميع المستويات. بحلول الستينيات من القرن الماضي، لفت إحياء الماركسية والنظرية النقدية انتباهًا جديدًا إلى دور الدولة في إعادة الإنتاج (لويس ألتوسير، بيير بورديو) وأزمات الشرعية المالية للدولة (جيمس أوكونور، يورغن هابرماس). ناقش رالف ميليباند ونيكوس بولانتزاس مسألة ما إذا كانت الدولة رأسمالية بشكل أساسي أو ظاهري. كما أدى الدافع المركزي للأزمة في السبعينيات إلى العمل على الدولة التي تم تعريفها في المقام الأول على أنها إدارة الأزمات. من السويد إلى أستراليا، تم فتح نقاش جديد حول مسألة ما إذا كان من الممكن ربط هذه التطورات بشكل مفيد بالتقاليد النقابية السابقة (Beilharz, 2013) .

وفي المرحلة الثالثة، منذ الثمانينيات فصاعدًا، شهدت الموجة الجديدة من العولمة والتنظيم النيوليبرالي تحولًا في التركيز على الشبكات، والحركات الاجتماعية الجديدة. وقامت الموجة الجديدة من العولمة التي جعلت تأثيرها محسوسًا في

الثمانينيات بتحويل التركيز بعيدًا عن الدولة كما هو محدد تقليديًا، حيث كانت تلك الدولة دائمًا دولة قومية، وغالبًا ما تم اقتراح أشكال جديدة من الحكم لاتخاذ إطار عالمي أو إقليمي أكبر، كانت الموجة الجديدة من العولمة بمثابة ترخيص سياسي للدول الغربية للتراجع عن أشكال التنظيم الديمقراطي الاجتماعي، وهو الوضع الذي استلزم بدوره أشكالًا جديدة من التنظيم. كما جادل كارل بولاني في الأربعينيات من القرن الماضي، تم إنشاء الأسواق من قبل الدول مثلها مثل تشكيل الدول من خلال الأسواق (Beilharz, 2013).

لكن الآن تحول التركيز في كثير من الأحيان إلى الحركات الاجتماعية الجديدة والاضطرابات الاجتماعية الجديدة، حيث تبنت أشكال النضال الشعبي تكنولوجيا خصومها. وفي هذا السياق، أخذ تحليل الشبكة حياة جديدة في عمل مانويل كاستيلز، الذي طور نظرية «مجتمع الشبكة» المكون من عناصر ثقافية وسياسية واقتصادية تتفاعل في شبكات المعلومات والاتصالات. جادل زيجمونت باومان بأن الأفراد يظلون محاصرين في حدود أنماط مؤسسية سابقة غير قابلة للاستمرار (Oxford Bibliographies, 2011).

وفيما يتعلق بالموضوعات الكلاسيكية لعلم الاجتماع السياسي في رصد تطور أشكال وعلاقات القوة ضمن البعد الإقليمي للدولة القومية، يلاحظ أنها قد اعتمدت في طرحها على مناهج مختلفة، وقادت الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة، وانفجار مناطق الحرب الجديدة، وأزمة الفاعلين السياسيين الكلاسيكيين إلى دراسات جديدة حول العلاقة بين المجتمع والسياسة في مجتمع عالمي، وإعادة تعريف حدود علم الاجتماع السياسي (De Nardis, 2014).

ويعرف علم الاجتماع السياسي بأنه علم دراسة القوة والهيمنة في العلاقات الاجتماعية. ومن ثم؛ يمكن أن يشمل المفهوم تحليل الأسرة، ومجموعات الصداقة، والنوادي، ووسائل الإعلام، والجامعات، والنقابات العمالية، والمجتمعات المحلية، إضافة إلى تضمين علاقات القوة في سوق العمل ومكان العمل، وما إلى ذلك (Burnham, 2009). كما يهتم بالأساس الاجتماعي للسلطة في جميع القطاعات المؤسسية في المجتمع، ويتعامل أيضًا مع أنماط التقسيم الطبقي الاجتماعي، وتأثيرات مثل هذا التقسيم على النظم السياسية المؤسسية؛ كالاستبدادية والشمولية والديمقراطيات

البرلمانية، بل يتضمن أيضًا دراسة كل من التنظيم الحزبي الرسمي وغير الرسمي، مع ارتباطاته بالبيروقراطية الحكومية، والنظم القانونية، ومجموعات المصالح، والناخبين عمومًا .(Janowitz, 1956)

كما يركز علم الاجتماع السياسي على النخب، وعضويتها، والفجوة الواسعة التي تفصلها عن الطبقات المحكومة، ويهدف من خلال رصد ظاهرة الأنظمة الاستبدادية والشمولية والديمقراطيات البرلمانية إلى تفسير أصول استقرار مثل هذه الأنظمة السياسية وهياكلها المؤسسية المحددة، فضلًا عن تناوله دراسات المشاركة السياسية، لا سيما من خلال النظام الانتخابي، ونظرية المصلحة للسلوك السياسي التي تدعي أن الناس يميلون إلى الخيارات التي تزيد من مصالحهم الذاتية الضيقة ومصالح الطبقة الأوسع بدلًا من الصالح العام (Lasswell, 1958).

فضلاً عن ذلك، يختص علم الاجتماع السياسي بالتحقيق في الأسباب الاجتماعية، وعواقب توزيع السلطة داخل المجتمع (أو بين المجتمعات المتميزة)، وأيضًا من خلال ملاحظة الصراعات الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تؤثر على توزيع السلطة باعتبارها من الموارد النادرة. هذا، ويدرس علم الاجتماع السياسي مظاهر الصراع وتنظيمه، بما في ذلك السلوك الاحتجاجي الاجتماعي وأسباب الثورات؛ تشكيل وأنشطة مجموعات المصالح (التي غالبًا ما تكون غير مدركة لذاتها)، ومجموعات الضغط الرسمية؛ والأيديولوجيات السياسية، والثقافات السياسية، وصياغة الرأي السياسي والرأي العام؛ التنشئة الاجتماعية السياسية في مرحلة الطفولة والمراهقة وحياة البالغين، من خلال المؤسسات التعليمية والخبرات في مكان العمل. وغالبًا ما يتم إجراء تحليلات لكل من التوترات والانقسامات التي تنشأ عن النظام الاجتماعي والاقتصادي على أساس مقارن من أجل إظهار كيفية اتخاذ الخيارات السياسية من بين مجموعة كاملة من البدائل الممكنة أو المتاحة (Marshall, 2009).

ومع اتجاه المجتمعات للتحديث، وتزايد هيمنة دور الأحزاب السياسية المنظمة رسميًّا، اهتم علم الاجتماع السياسي بدراستها كمؤسسات اجتماعية وعلاقات بين الأعضاء وقادة الحزب؛ على سبيل المثال، في حالة اللامبالاة المنتشرة بين غالبية الأعضاء التي يمكن أن تترك سلطة أكبر للقيادة، وفي القانون الحديدي للأوليغاركية

الذي يجادل بأن قادة أي منظمة يميلون إلى استبدال مصالحهم الذاتية بمصالح المنظمة، والسعي للاحتفاظ بمناصبهم في السلطة لخدمة هذه المصالح.

وعلى إثر تركيز الاهتمام على دراسة الأحزاب السياسية، بدا من الصعب التمييز بشكل تعسفي بين التقسيم الطبقي الاجتماعي والمقاربات المؤسسية لعلم الاجتماع السياسي. ومع ذلك، تفترض وجهات النظر هذه تصورات مختلفة باستمرار حول العملية السياسية، باعتبارها انعكاسات للكتابات الأساسية لكل من «كارل ماركس» و«ماكس فيبر»، على التوالي، اللذين أثرا بعمق في ظهور علم اجتماع السياسة (Encyclopedia. Com, 2018).

في الوقت الذي أكد فيه علم الاجتماع السياسي الماركسي دائمًا أن أساس كل السياسة يكمن في المصالح الاقتصادية (على الرغم من تأكيده في بعض الأحيان أن «الاقتصادي» تم فهمه وتفسيره على نطاق أوسع). ويتجسد موضوع علم الاجتماع السياسي لدى «فيبر» في الفعل السياسي، والكيفية التي يتحقق بها هذا الفعل، والأسس التاريخية التي يستمد منها مشروعيته. وعندما نتأمل في تعريف «ماكس فيبر» للدولة، نجد أنه يتمفصل حول محاور أساسية؛ أولًا: الدولة من وجهة نظره تجمع بشري وليس فكرة مجردة؛ وهذا يعني أن نظريته في الدولة هي نظرية في الفعل الاجتماعي تأخذ في اعتبارها المصالح المشتركة بين الأفراد الذين يشكلون الدولة ويقعون تحت سلطانها. ثانيًا: كون الدولة هي التجمع البشري بامتياز الذي يطالب باحتكار العنف المشروع قول ينطوي على فكرة مهمة، مفادها أن احتكار العنف من طرف الدولة هو الوضع الأمثل. وأن أي وضع غيره يعتبر بمثابة غياب للدولة، كما هو الحال بالنسبة للعصيان المدني مثلًا.

وقام علم الاجتماع السياسي بتوظيف جميع أساليب التحليل الاجتماعي وبحوث المواقف، بما في ذلك دراسات الحالة للمنظمات الفردية، أو الحكومات المحلية أو الحكومية أو الوطنية؛ واستطلاعات الرأي؛ واستطلاعات رأي الناخبين والمشاركين السياسيين والممثلين السياسيين؛ والأدلة الوثائقية وتحليل المحتوى لدراسة الأيديولوجيات السياسية وصنع السياسات الحكومية؛ والنمذجة الرياضية لعمليات صنع القرار والنتائج. وتعد الدراسات المقارنة عبر الوطنية الأكثر شيوعًا منها في مجالات علم الاجتماع الأخرى (Marshall, 2009).

كما تعددت تصنيفات الأنظمة السياسية، ومن أبرز هذه التصنيفات تقسيم مثل هذه الأنظمة إلى ثلاث أنماط على النحو التالي: أولاً، الأنظمة التقليدية Traditional Regime، ثانيًا، الأنظمة الهجينة Hybrid Regimes، ثالثًا، الأنظمة الاستبدادية Authoritarian Regimes.

أولاً، بالنسبة للأنظمة التقليدية: لا تزال هذه الأنظمة موجودة في بعض المناطق، مثل الشرق الأوسط، ومن الأمثلة على هذا النموذج المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. يمكن فهم قاعدة شرعيتها إذا كان المفهوم الكلاسيكي للأبوية، الذي طوره ماكس ويبر، مكملًا بدور مؤسسات النظام الملكي المطلق. لهذا النوع من النظام، صاغ الشهابي ولينز (1998) مصطلح السلطانية، بناءً على مثال الإمبراطورية العثمانية. إنها تستند إلى سلطة الملك الذي يعتبر الإقليم والشعب ملكًا شخصيًا له (ميراثًا) ويلزم أفراده ورعاياه علاقة مكونة من مخاوف ومكافآت. النظام هو نظام قانوني («غير ملزم بالقانون»)، حيث أن قرارات السيادة ليست مقيدة بالقواعد ولا يلزم تبريرها على أساس أيديولوجي. عادة ما تكون الخلافة وراثية تستخدم السلطة في أشكال خاصة ولأغراض خاصة بشكل أساسي. تلعب الشرطة والجيش دورًا مركزيًا، وهناك نقص واضح في أي أيديولوجية أو تعبئة جماهيرية من النوع الذي نراه في الأنواع الأخرى من الأنظمة الاستبدادية، وتهيمن على الساحة السياسية النخب الراسخة والمؤسسات التقليدية بما في ذلك الدينية (Morlino & Others, 2020).

ثانياً، فيما يتعلق بالأنظمة الهجينة: Hybrid Regimes يمكننا تعريف النظام الهجين بأنه ``مجموعة من المؤسسات التي استمرت لفترة طويلة، وسبقها نظام استبدادي أو تقليدي وتتميز بتفكك التعددية المحدودة، وأشكال المشاركة المستقلة، وغياب واحد على الأقل من الجوانب الأربعة الأساسية للحد الأدنى من الديموقراطية (Morlino, 2020).

في الواقع، في العديد من البلدان بدأت التغييرات بعيدًا عن الأنظمة الاستبدادية أو التقليدية، ولكن كانت هناك أيضًا قوى سياسية واجتماعية عارضت التغييرات. في كثير من الأحيان، بعد أول انتخابات مفتوحة عندما تم إنشاء الحد الأدنى من الديمقراطية، لم

يكن النظام الجديد قادرًا على التماسك وبدأ التغيير نحو أشكال مختلفة من الاستبداد. كانت النتيجة في كثير من الأحيان حالة من الجمود الطويل وحتى المستقر لترتيب مؤسسي غامض غير محدد. في عدد من الحالات، يكون مثل هذا الترتيب السياسي أيضًا نتيجة الانفتاح الجزئي من قبل الحكام أو مجموعات النخبة الذين لا يرغبون، مع ذلك، في قبول الحد الأدنى من الديمقراطية وافتتاحه خوفًا من فقدان سلطتهم. بالنظر، على سبيل المثال، إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، تشمل هذه الأنظمة الهجينة المغرب والأردن (كملكيات مع بعض المؤسسات الديمقراطية المحدودة مثل البرلمان المنتخب، ولكن حيث لا تزال السلطة الحقيقية بيد الملك) (Morlino et al., 2020).

ثالثاً، وفيما يخص الأنظمة الاستبدادية Authoritarian Regimes يشير مصطلح الاستبداد إلى نوع من البنية الاجتماعية التي تتميز بطاعة لا جدال فيها للسلطة. يستخدم هذا المفهوم في العلوم الاجتماعية، وهو خاص بالتخصصات والمجالات؛ مثل العلاقات الدولية والتاريخ والعلوم السياسية وعلم النفس ودراسات الإعلام والاتصال وعلم الاجتماع وعلم التربية (Dragomir, 2018). يشير النظام الاستبدادي إلى دولة أو حكومة أو نظام اجتماعي؛ إلى نوع من الشخصية، إلى نظرية الاتصال الجماهيري، أو إلى نوع من قيادة مجموعة أو منظمة. فيما يتعلق بالمراقبة والأمن والخصوصية، غالبًا ما تستخدم الحكومات والأنظمة الاستبدادية أساليب مراقبة مختلفة للحفاظ على السيطرة الاستبدادية على مواطنيها. يلقي هذا المدخل أولاً نظرة موجزة على كيفية ارتباط الاستبداد بمختلف التخصصات، يليه دراسة متعمقة للسلطوية كنوع من الحكومة. تخضع الإجراءات التي تتخذها الدول والأنظمة الاستبدادية فيما يتعلق بالمراقبة والأمن والخصوصية للمزيد من التحقيق، مع أمثلة من بعض الحكومات الاستبدادية الحالية (Dragomir, 2018).

وفي معرض التفرقة بين علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية، يلاحظ تركيز علم الاجتماع السياسي تقليديًّا بشكل أكبر على ديناميكيات الصراع، باعتباره نظامًا «راديكاليًّا» يولي مزيدًا من الاهتمام بالصراع في التغيير الاجتماعي، وللجوانب السياسية الكامنة (وربما المختلة وظيفيًّا)، بينما تتعامل العلوم السياسية

بشكل أساسي مع الجوانب ذات الصلة بتخطيط وإعادة إنتاج نظام سياسي معين من خلال ممارسات يتم الاتفاق، والإجماع عليها، فعلم السياسة قائم بشكل أساسي على رصد وتتبع أدوار الدولة، والوظائف الواضحة للمؤسسات السياسية (Lipset, 1959).

ومع ذلك، فإن «الصراع» و«الإجماع» يعتبران وجهين لعملة واحدة؛ ففي الوقت الذي سعى فيه علم الاجتماع السياسي إلى الاهتمام بعلاقات القوة والصراع داخل المجتمعات، نجد اهتمامه منصبًّا أيضًا، منذ فترة طويلة، إلى دراسة الجوانب التكاملية والتوافقية للسياسة مع إيلاء اهتمام خاص للإدارة العامة ووظائف الحكومة. ويرى كوزر (1966) أنه بينما يركز العلم السياسي دائمًا على خصوصية السياسة، يجسد علم الاجتماع السياسي الجهد المبذول لفهم العمليات السياسية في مجملها، مما يتطلب الانتباه إلى التفاعل المستمر بين الهياكل السياسية والاجتماعية.

وبخصوص التمييز بين علم اجتماع السياسة وعلم الاجتماع السياسي، ميز «سارتوري» Sartori تمييزًا حادًّا بينهما من خلال مقاله الأساسي عام 1969، على اعتبار أن الأول ينطوي على اختزال السياسة من ظروفها الاجتماعية؛ ومن ثم، شكل حقلًا فرعيًّا من علم الاجتماع يشبه إلى حد كبير علم اجتماع الدين أو الأسرة. وبذلك؛ لم يكن علم اجتماع السياسة كافيًا لسببين، أولهما: أن التحليل الشامل للمؤسسات والعمليات السياسية ينبغي أن يشمل تحليل الظروف الاجتماعية. وثانيهما: أن علم الاجتماع السياسي يجب أن يكون هجينًا حقيقيًّا يتضمن وضعية المؤسسات والعمليات السياسية في إطار تحليل الظروف الاجتماعية، خاصة في ظل تزايد الدور الموضوعي للسياسة، وعلى حد تعبيره: «نمو قوة السلطة بشكل كبير، ونتيجة لذلك، فكلما زاد نطاق السياسة قل دور العوامل الموضوعية (السوسيولوجية)».

ويمكن القول: إنه في ظل المتغيرات العالمية السياسية والصحية والاقتصادية والبيئية والأحداث المتصارعة على جميع المستويات والمخاطر الكونية والأوبئة المحيطة، وتأثيرات ذلك على المجتمع العالمي، وإعادة إنتاج الأنظمة السياسية للتعاطي مع مثل هذه المتغيرات، لم يتم التركيز في التحليلات السوسيولوجية على طبيعة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية للمجتمع مع الدولة، وتعرّف مدى التطورات في طبيعة المكونات والتشكلات الاجتماعية والسياسية، وتقييم قدرة ونجاعة التفاعلات بين

المدني والسياسي في إطار المرونة المؤسسية، بما يتجاوب مع مثل هذه المتغيرات. وبشكل أكثر تحديدًا، فإنه كان ينبغي على مفهوم علم الاجتماع السياسي أن يتطور ويوسع من منظوراته لرصد وتحليل وتقييم هذه المتغيرات من زوايا جديدة أكثر عمقًا واتساعًا، وعليه يحدد «دي ناورديس» (De Nardis, 2014) علم الاجتماع السياسي الحقيقي باعتباره «علمًا اجتماعيًّا ضامًا» يدرس الظواهر السياسية من خلال إنشاء روابط مثمرة مع أطراف متعددة ومنظورات مختلفة ووجهات نظر أخرى. فإذا حدث نوع من التبلور للسياسة الحديثة باعتبارها مجموعة من الأنشطة المعقدة المصممة لتنظيم التعايش البشري في سياق اجتماعي معين من خلال إنشاء نظام معين مرتب بشكل مسبق، ينبغي على علم الاجتماع السياسي المعاصر أن يتجاوز الحدود الضيقة التي من خلالها يحلل ويفسر طبيعة العلاقة بين الهياكل الاجتماعية والسياسية (وبين علم الاجتماع والعلوم السياسية). وعليه، لا بد من أخذ الأبعاد الأخرى في الاعتبار؛ فإلى جانب العلاقات الاجتماعية والسياسية والمؤسسية، يجب على علماء الاجتماع السياسي النظر في المتغيرات التفسيرية النموذجية لعلم النفس والأنثروبولوجيا والاقتصاد والجغرافيا (De Nardis, 2014) .

ثانيًا: التطور النظري لقضايا علم الاجتماع السياسي.. رؤية نقدية

تعكس الجذور الفكرية لعلم الاجتماع السياسي مدى انتشار منهج تعدد التخصصات؛ إذ كتب فلاسفة العصور الكلاسيكية القديمة عن تنوعات الأنظمة السياسية بإسهاب، لتشمل الملكية، والأرستقراطية، ثم الديمقراطية باعتبارها الأكثر أهمية في الخطاب الحديث. لكن القدماء لم يكن لديهم بعد مفهوم واضح عن المجتمع، بحيث يمكن رؤية السياسة والمجتمع على أنهما يتغلغلان ويشتركان بطرق مثيرة للاهتمام. انتظر هذا التصور مفكري عصر التنوير الأوروبي الذين وضعوا نظريات المجتمع من منطلق أنها مختلفة عن نظريات المؤسسات السياسية، ولكنها تشكّلها وتتشكل من خلالها. وهكذا اقترح «مونتسكيو» Montesquieu (1689–1755) نظرية تؤكد على دور الظروف المحيطة والمناخ العام في وضع الأشكال الأساسية للحوكمة – الجمهورية والملكية والاستبدادية، وأن وراء كل شكل من هذه الأشكال «روحًا» خاصة، تشتمل على الأخلاق المتميزة للأشخاص الذين يعيشون في هذه الظروف الخاصة.

لقد قدم كل من «آدم سميث» Adam Smith (1723–1790) و«كوندرسيه» Condorcet (1743–1794) و«ترجوت» Targot (1721–1781) تفسيرات تاريخية متقدمة تؤكد على جوانب مختلفة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتوافق مع التحولات في الأشكال الأساسية للحوكمة، كما قدم «جان جاك روسو» (1712–1778) على وجه الخصوص المفهوم المعاصر للمجتمع المدني، وحدد الطرق التي يمكن من خلالها نشر «الإرادة العامة» للجماعة من خلال «الدين السياسي» (Jenkins, 2010).

ومنذ بداية القرن التاسع عشر، بدأت العلوم السياسية وعلم الاجتماع في التطور كتخصصات مستقلة تحت تأثير الاقتصاد الهامشي الذي حاول الفصل بين دراسة «السياسي» و«الاجتماعي» و«الاقتصادي»، في الوقت الذي ساهمت فيه مجموعة متنوعة من المفكرين – بمن في ذلك الفلاسفة والاقتصاديون والسياسيون وعلماء الطبيعة وعلماء الاجتماع – في تطوير الفكر السياسي والاجتماعي في هذه الفترة. وسيطر في هذه الحقبة توجهان أساسيان؛ توجه يسعى إلى تحقيق استقرار المجتمع وتوازنه، وهو ما تعكسه النظرية الوظيفية، وآخر يهدف لإحداث تغييرات راديكالية، وهو التوجه الذي جسدته النظرية الماركسية.

وتعد آراء كل من «كارل ماركس» (1818–1883) و«ماكس فيبر» (1864–1920) هي الأكثر أهمية للتطور اللاحق لعلم الاجتماع السياسي، على سبيل المثال، حيث إن إرث «ماركس» لعلم الاجتماع السياسي يتألف أساسًا من مقاربته لـ «الاقتصاد السياسي»، والتي مع ذلك تجسد بشكل واضح في كثير من النواحي نهج «علم اجتماع السياسة» الاختزالي الذي انتقده «سارتوري». أما «ماركس» فقد رأى أن «المادة» – بما في ذلك وسائل الإنتاج وعلاقاته – هي الأساس الرئيسي للأشكال الاجتماعية، بما في ذلك الدولة، حيث ينظر إلى الدولة الحديثة، وفقًا للتقليد الماركسي، على أنها تعبير عن «مصالح» الطبقة الحاكمة – البرجوازية. ومع ذلك، فإن التقليد الماركسي– دائمًا أكثر تعقيدًا مما يصوره مشوهوه أو مذاهبوه – قد طور تفسيرات مهمة للعلاقات المعقدة بين الدولة والمجتمع المدني في العصرين الرأسمالي وما بعد الصناعة، والدولة كلاعب قوي في الصراع الطبقي، وكذلك التأكيد على دور القوة الاقتصادي والسياسي في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي (Jenkins, 2010).

ومن ناحية أخرى، قدم «ماكس فيبر» الأساس النظري لعلم الاجتماع الحديث الذي تم تعريفه على أنه الفهم التفسيري للفعل الاجتماعي المرتبط بتفسير سببي لمساره وعواقبه، من خلال التركيز على التأثير المتبادل بين البنية الاجتماعية والفعل الاجتماعي؛ إذ يطلق لعلم الاجتماع العنان في تحليل جميع أشكال التفاعل الاجتماعي (متضمنة اللغة والجنس والدين والصناعة). ومن خلال تطويره تصنيفًا للسلطة السياسية، ميز «فيبر» بين الشرعية التقليدية والبيروقراطية والكاريزمية كأنواع مثالية. وفي وصفه المتشائم للتحديث، تتبع «فيبر» اتجاهًا عامًّا نحو العقلانية البيروقراطية التي تميل نحو الهيمنة الكاملة - ما يسمى بالقفص الحديدي - رغم أن الانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية البيروقراطية قد تخللته، وصولًا إلى الكاريزمية التي استسلمت هي الأخرى بمرور الوقت لعملية التبرير، والتي أطلق عليها فيبر «إضفاء الطابع الروتيني على الكاريزما» (Jenkins, 2010).

وإجمالًا لما سبق، تمثلت تأثيرات «فيبر» على علم الاجتماع السياسي في الآتي: أولًا، منهجه التاريخي المقارن؛ ثانيًا، نظريته متعددة الأبعاد عن الطبقة والمكانة والحزب، التي عادة ما تؤخذ على أنها تفنيد للاختزال الماركسي؛ وثالثًا، تحليله للعملية البيروقراطية للدولة كجزء من وصفه الشامل لعملية «الترشيد». وكانت نظرية «تداول النخب» Circulation of Elites للعالم «غايتانو موسكا» (1858-1941) أحد التطورات اللاحقة لتكييف عناصر نظرية «فيبر»، التي أكدت القوة التي تمارسها المجموعات الصغيرة المتنافسة ذات المعرفة والخبرة الفنية الفائقة، فضلًا عن التحليل الحاد للأحزاب السياسية كقوى منظمة لهذه النخب بواسطة «روبرت ميتشلز» (1876-1936).

وعلى مدى العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية (1939-1945)، عكس علم الاجتماع السياسي الانقسام الأوسع في علم الاجتماع بين النظرية الوظيفية، ونظرية الصراع. وبدمج الرؤى التي طورها «إميل دوركايم» (1858-1917) في أشكال التضامن الاجتماعي مع تفسير «فيبر» للعقلنة، بالإضافة إلى الفكر السياسي الليبرالي الأنجلو ساكسوني التقليدي، خلقت الوظيفية نموذجًا للواقع توجد فيه مؤسسات اجتماعية مختلفة ويدعمها كل منظم مترابط. كان أحد جوانب هذا كله هو التمييز التحليلي الواضح بين الدولة والمجتمع، وهو منظور يعبر عن النظرة الليبرالية لهذه المدرسة.

وبحسب هذا الرأي، كانت الأحزاب السياسية بمثابة المؤسسات الرئيسية التي تربط الدولة بالمجتمع. وكان أحد الجوانب المركزية لهذه الأجندة، كما طبقها علماء السياسة، هو المقارنة بين الأنظمة الديمقراطية الليبرالية والأنظمة الشيوعية، من حيث المجالات المتعددة المترابطة للنظام السياسي، والاقتصاد، والمجتمع والثقافة. ورأت الوظيفية أن الدول «الشمولية» متعددة الأوجه، ونسبت قوتها إلى التماثلات بين الأنظمة الفرعية المجتمعية المتميزة تحليليًّا. وفي جهود أقل دراماتيكية سياسيًّا، انصب اهتمام البحث الوظيفي على «الثقافة السياسية» – من حيث المعايير والقيم التي دعمت مؤسسات سياسية معينة، ثم لاحقًا تحليل أكثر تفسيرًا للرموز والمعاني السياسية– بالإضافة إلى الموضوعات المتعلقة بالمؤسسات الأمريكية، مثل البيروقراطية والإعلام والمعلومات والجيش والأحزاب السياسية.

وعلى النقيض من الوظيفية، اقتبست نظرية الصراع المبادئ الأساسية من «ماركس» والعديد من متغيراتها توصف بأنها «ماركسية»، لا سيما تلك التي تتخذ موقفًا نقديًّا بشأن العلاقة بين العلوم الاجتماعية والعمل السياسي. ومع ذلك، ليست كل نظرية الصراع ماركسية، حيث يمكن للمرء أن يقبل على أسس تحليلية بحتة أن الصراع أمر يمكن أن يحدث في الحياة الاجتماعية والسياسية، ولكن هذا لا يعني ديمومته عبر الزمن.

ومع ذلك، فإن اعتبار الصراع هو الأهم، أدى إلى أن شككت نظرية الصراع في تركيز الوظيفية على النظام والاستقلالية الفردية عن السياسة. كذلك لم يكن النظام الاجتماعي، بالنسبة لمنظري الصراع، نتيجة للترابط الوظيفي ولكن، حيثما وجد، وفق القوى الاجتماعية المتنافسة. ومن ثم فإن منظري الصراع يعتقدون أن الفصل الليبرالي بين الدولة والمجتمع لا أساس له من الصحة، ولذا واصلوا تحليل العديد من قواعد الصراع المختلفة، بما في ذلك العرق والجنس، إلى جانب الطبقة والعوامل الأخرى.

وما دام علم الاجتماع السياسي يتناول علاقات القوة بالأساس، فإنه يتوجب أن يقترن تحليل علاقات القوة بمعايير التصنيف الطبقي، وفي هذا الإطار طور «ماكس فيبر» تفسيرًا قويًّا للطبقة الاجتماعية في الرأسمالية، فلم تكن التفاوتات في الثروة، في تصوره، هي القوة الدافعة الوحيدة وراء هذا التقسيم الطبقي؛ وبدلًا من ذلك، ظهرت الاختلافات في المكانة والسلطة السياسية أيضًا؛ مما قد يؤدي إلى تكوين تجمعات

معقدة لا يمكن اختزالها في الطبقة (Weber, [1922] 1978). يجادل «بيير بورديو» بأن الطبقة ليست مجرد علاقة اقتصادية، بل هي أيضًا علاقة سياسية وثقافية تحددها مبالغ رأس المال الاقتصادي (المال، ووسائل الإنتاج)، ورأس المال السياسي (التأثير في العلاقات الاجتماعية)، ورأس المال الثقافي (السمعة) التي يتحكم بها الفرد. كما يشدد «بورديو» بحق أن يمتد مبدأ التراكم إلى ما وراء نطاق الاقتصاد إلى السياسة والثقافة. لكن خطر تعميم مفاهيم الطبقة ورأس المال على المجالين غير الاقتصاديين يكمن في التقليل من أهمية الدور الخاص للاقتصاد في المجتمع الحديث والمجتمع بشكل عام (Bourdieu, 1986). ويأخذ «إريك أولين رايت» مسألة علاقة الاقتصاد بالسياسة والثقافة بجدية، حيث أظهر أن السلطة السياسية والثقافة في شكل المهارات والتعليم تلعب دورًا في تكوين العلاقات الطبقية (Fuchs, 2020). ويذهب أيضًا إلى أنه بجانب مسألة ما إذا كان المرء يمتلك وسائل الإنتاج أم لا، فإن مستويات السلطة والمهارات في عملية الإنتاج تلعب أيضًا دورًا في تحديد الطبقة (Wright, 1997).

ويمكن القول إن معايير التصنيف الطبقي عند «فيبر» ترتبط بالمكانة والسلطة السياسية، إضافة إلى بُعد الثروة، وتراكم رأس المال، وهو البعد الذي ركز عليه «كارل ماركس»، إلا أن التراكم عند «بورديو» يمتد من الاقتصاد إلى السياسة والثقافة، بينما يعتمد «رايت» على فكرة مفادها أن السياسة تعمل في شكل سلطة في عملية الإنتاج والثقافة تتجسد في أشكال من المهارات المتباينة في الاقتصاد. نتيجة لذلك، يميل أولئك الذين يتمتعون بسلطة ومهارات أعلى إلى الحصول على مزايا من حيث التحكم في القوة في الاقتصاد مقارنة بمن يتمتعون بسلطة ومهارات منخفضة؛ لذلك يتحدث «رايت» عن الاستغلال التنظيمي واستغلال المهارات، وما يعنيه هو فائض الأجور المحققة بسبب المزايا في المهارات والسلطة. ويتحدد الرهان في دراسات الطبقة الاجتماعية داخل علم الاجتماع السياسي في أن تمدنا المرجعيات الفكرية المختلفة لتفسير الطبقة ببرامجها الإمبريقية المتعددة بقائمة من مختلف المفاهيم المتعلقة بالطبقة، وهو ما ييسر التفسير الموضوعي للعديد من متغيرات الطبقة كمؤشرات الحراك الطبقي، ومحددات الطبقة ووضعية النظم السياسية في التعاطي مع محددات المفهوم وفق هذه المدارس الفكرية ذات التوجهات المتباينة.

وتفترض نظرية التحديث التطوري – كما طورها إنجلهارت وزملاؤه – أن هناك تحولين رئيسيين، من الزراعة إلى المجتمع الصناعي، ومن المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الحداثة. ويزداد ارتفاع الأمن الاقتصادي والمادي مع الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، مما يمثل تحديًا للمعايير الثقافية الصارمة النموذجية للمجتمعات الزراعية، وهناك انتقال من القيم «التقليدية» إلى القيم العلمانية التي تجعل ظهور «الديمقراطية الانتخابية» ممكنًا، ولكن ليس حتميًّا (Abbott, 2017). ينطوي التحول من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الحداثي على التحول من قيم «البقاء» إلى التركيز المتزايد على قيم «التعبير عن الذات» ذات الصلة بالتسامح والثقة والنشاط السياسي، بما في ذلك دعم المساواة بين الجنسين. كل ذلك يساعد على ظهور الديمقراطية الليبرالية (Inglehart & Norris 2003؛ Inglehart & Welzer 2010؛ Welzel 2013). ومع ذلك، فهم يجادلون أيضًا بأن التغيير الثقافي يعتمد على المسار، وأن التراث التاريخي للمجتمع، بما في ذلك المعتقدات الدينية وتجربة الاستعمار، يشكل قيم الناس مع تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد أدت المقاربات الرئيسية لعلم الاجتماع السياسي إلى تضييق نطاق موضوعه بشكل كبير، وتمثلت في: **الأول: تبني فكرة «ماكس فيبر» عن «الفعل الموجه سياسيًّا»**؛ أي الفعل الذي من شأنه حماية وجود ونظام التنظيم السياسي بشكل مستمر داخل منطقة إقليمية من خلال التهديد بالقوة المادية من جانب الطاقم الإداري له؛ فقد قال «فيبر» إنه يمكن تمييز دراسة الوكلاء المباشرين للاستخدام المشروع للقوة عن دراسة المجموعات التي تحاول التأثير على أنشطة التنظيم السياسي. لذلك، ركز علماء الاجتماع السياسي، الداعمين لمدرسة «فيبر»، الانتباه تقليديًّا على قضايا؛ مثل: السلوك الانتخابي في المجتمعات، وأيديولوجيات الحركات السياسية ومجموعات المصالح، والارتباطات الاجتماعية – النفسية للسلوك السياسي والتنظيم، والعلاقة بين القوة الاقتصادية وصنع القرار السياسي.

وقد تم تطوير **نهج رئيسي ثانٍ لعلم الاجتماع السياسي** في أواخر الستينيات من القرن الماضي، تحت تأثير «سيمور ليبسيت» و«ستاين روكان»، يشمل التخصص الفرعي الدراسة المقارنة والتاريخية للأنظمة السياسية وبناء الدولة. فمن خلال تحليل

دور المؤسسات السياسية في التنمية الاجتماعية (والثورة)، ساهم هذا الفرع من علم الاجتماع السياسي في التحليل المقارن لأنظمة الرفاهية، ودراسات العلاقة بين الديمقراطية والتصنيع، ورسم دور الدولة في تكوين الهوية الوطنية (Burnham, 2018).

وينصب **التركيز الثالث لعلم الاجتماع السياسي الحديث** على نظريات الدولة، وهنا يعتمد التخصص الفرعي بشكل خاص على التيارات الماركسية الغربية والنظرية السياسية المعاصرة. لكن بناءً على النقد الماركسي للمقاربات التعددية للدولة، نرى أن علماء الاجتماع السياسي ركزوا على مشكلة العلاقات بين الدولة والمجتمع، كما طوروا دراسات تجريبية مفصلة لممارسة السلطة داخل الدول وفيما بينها (the Concise Oxford Dictionary of Politics, 2009). ويلاحظ أنه رغم انهيار الاتحاد السوفيتي منذ ما يقرب من ثلاثين عامًا، فإن سمعة الاشتراكيين كمدمنين على تحقيق المساواة داخل المجتمع من خلال القوة القسرية للدولة لا تزال قائمة. ويرجع ذلك جزئيًّا إلى أن الاشتراكيين أنفسهم لم يعيدوا التفكير بما يكفي في افتراضاتهم الخاصة (Fox, 2020). وعلق «أولن رايت» في هذا الصدد ذاكرًا أن الاتجاه الاشتراكي يعرف المجتمع المدني بأنه يتألف فقط من جمعيات فاعلة تتوافق مع المثل الاشتراكية للمساواة الديمقراطية، لكن ليس هناك ما يضمن أن المجتمع الذي تسود فيه القوة الحقيقية المتجذرة في المجتمع المدني سيكون مجتمعًا يدعم دائمًا مُثل المساواة الديمقراطية، لكون الديمقراطية في حد ذاتها داعمة لإمكانية استبداد الأغلبية. إن الديمقراطية الاشتراكية المتجذرة في التمكين الاجتماعي من خلال الجمعيات في المجتمع المدني ستواجه تحديات مماثلة، ولكن الرهان من وجهة «رايت» يكمن في التحرك على طول مسارات التمكين الاجتماعي؛ ما من شأنه تمهيد الطريق للنضال بهدف دعم هذه المُثل مقارنة بالرأسمالية أو الدولة (Wright, 2010)، ومن الملاحظ الفصل بين هو سياسي وما هو مدني قبل أواخر ستينيات القرن العشرين، إلا أنه في ضوء النظريات القوية للسلطة التي تطورت منذ أواخر الستينيات في جميع أنواع النظرية الاجتماعية تقريبًا، تخلى علم الاجتماع السياسي منذ فترة طويلة عن أي فصل واضح بين المدني والسياسي؛ إذ أصبحت العلاقة تلازمية فيما بينهما.

ثالثًا: قضايا وأجندات عمل علم الاجتماع السياسي الكلاسيكي والحديث

في السياق الكلاسيكي، تركزت قضايا علم الاجتماع السياسي في أربع رئيسية على النحو الآتي:

1 - **السياق الاجتماعي للسلطة السياسية:** من خلال استقصاء الأساس الاجتماعي للانقسام والإجماع السياسي، المستمدة من نظرية التقسيم الطبقي الاجتماعي. وقد تدرج التحليل من الاهتمام العام بالطبقة والمهنة إلى وضع مقاييس أكثر دقة للوضع الاجتماعي. ومن خلال تحليل إحصاءات التصويت واستطلاعات العينة، تم رصد وتحليل الانتماءات الحزبية والسلوك الانتخابي للجمهور في أدبيات كثيرة، كما تم تقديم استطلاعات العينة في كل دولة تقريبًا ذات أنظمة انتخابية متعددة الأحزاب. ونتيجة لذلك، يمكن وصف السلوك الانتخابي بشكل أكثر تفصيلًا، من خلال ربطه بمتغيرات؛ مثل: المهنة، والدخل، والتعليم، والحالة الاجتماعية، والعرق، والدين. وإضافة لذلك، تضمنت بعض الاستطلاعات بيانات مثل العضوية في الجمعيات التطوعية، والتعرض لوسائل الإعلام، والاتصال بتنظيمات الأحزاب السياسية. وقد تم إجراء أبحاث تجريبية حول أهمية الشخصية والمتغيرات الاجتماعية والنفسية لفهم أنماط التصويت، ركزت بشكل أساسي على ارتباط مثل هذه المتغيرات بالقرارات ذات الصلة بالانتخابات الوطنية والارتباطات المتعلقة بها. وعلى الرغم من أن هذه الاتصالات تعد عوامل قوية للغاية في تشكيل وجهات النظر الشعبية تجاه العملية السياسية، لكن لم يتم إجراء تحقيقات حول الاتصال الجماهيري المستمر والمشاركة مع المؤسسات الإدارية للحكومة.

2 - **الرأي العام والأيديولوجيا:** كان هناك رصد وتحليل مكثف لاتجاهات الرأي العام والأيديولوجية السياسية من خلال عمليات التصويت والمشاركة السياسية الناتجة عن التفاعلات الاجتماعية. وبالاعتماد على مسح العينة، ومع نمو المؤسسات التمثيلية وانتشار محو الأمية، ووسائل الاتصال الجماهيرية، أصبحت عمليات الحكومة، بدرجات متفاوتة، مستجيبة للرأي العام. بدورها، رأت الأحزاب السياسية والهيئات الإدارية للمجتمعات الصناعية أنه من الضروري تعبئة

الرأي العام من أجل تحقيق المشاركة الجماهيرية في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. بيد أن تكوين الرأي العام والمواقف الأيديولوجية ينطوي على تفاعل بين الخلفية الاجتماعية والنفسية للفرد، وبين مشاركته في المنظمات والجمعيات، فضلًا عن تعرضه لوسائل الإعلام.

ويشير مصطلح «التنشئة الاجتماعية السياسية» بشكل خاص إلى العملية الكاملة لاستيعاب القيم السياسية، بما في ذلك تأثير الأسرة والمؤسسات التعليمية. وفي ظل ظروف التغير الاجتماعي السريع، يجب تضخيم أهمية متغيرات التنشئة الاجتماعية الأولية في شرح وجهات النظر السياسية الجماهيرية من خلال فهم تأثير التعليم والمشاركة في الجمعيات الثانوية. في الواقع، تتمثل المهمة المستمرة للبحث التجريبي المنهجي، وخاصة مسح العينة، في المساعدة في توضيح العمليات المعقدة التي تنطوي عليها ديناميكيات الرأي العام بعامة والسياسي بشكل محدد. وتشير الأدبيات البحثية إلى أن التنشئة الاجتماعية السياسية طويلة الأمد لها تأثير أكبر من عواقب التعرض لوسائل الإعلام في حملة سياسية معينة. ومع ذلك، فإن تأثير وسائل الإعلام – على المديين الطويل والقصير – وتأثير التنظيم الحزبي هي متغيرات رئيسية في كل من صياغة الآراء السياسية والحفاظ عليها (Guha, 2008).

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: هل في حال وضع الدول العربية مؤشرات موضوعية لقياس الديمقراطية والحريات؟ هل ستقبل الدول الغربية تطبيق مثل هذه المؤشرات في قياس وتقييم مدى تحقق الديمقراطية في مجتمعاتهم؟

بحلول عام 2020، كانت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد انخفضت بنسبة 17 بالمائة في متوسط درجاتها في مقياس فريدوم هاوس السنوي للحقوق السياسية والحريات المدنية من 100 نقطة، مقارنة بمستوياتها في عام 2005. أظهر مقياسان آخران للديمقراطية (مؤشر الديمقراطية التابع لوحدة الاستخبارات الاقتصادية، ومقياس تنوع الديمقراطية، أو V-Dem، أو مقياس الديمقراطية الانتخابية) انخفاضًا كبيرًا، على الأقل من مستويات الذروة للحرية في 2012 أو 2013.

يمكننا تقسيم النتائج السنوية لمؤسسة فريدوم هاوس إلى ثلاثة مقاييس

للحقوق السياسية والحريات المدنية والشفافية/ سيادة القانون. كما أن كل مقياس من هذه المقاييس قد انخفض بشكل مطرد منذ زوال الانتفاضات العربية في عام 2012. على وجه الخصوص، بعد زيادة ملحوظة في عام 2012، إلى متوسط درجة 0.36 (على مقياس موحد من الصفر إلى واحد)، متوسط مستوى الحقوق السياسية في المنطقة بشكل مطرد انخفض إلى 0.27 (أقل من أي وقت في السنوات التي سبقت الربيع العربي). كما تراجعت الحريات المدنية بشكل متواضع ولكن مطرد (إلى متوسط درجة 0.32)، وانخفضت سيادة القانون بشكل طفيف (إلى 0.24 في نهاية عام 2020). على مقياس فريدوم هاوس المشترك، تجاوز انخفاض منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 17 في المائة بين عامي 2006 و2020 بالمقارنة مع أمريكا اللاتينية (8 في المائة)، وأفريقيا جنوب الصحراء (13.6 في المائة)، أو الاتحاد السوفيتي السابق (14.5 في المائة). وعلى المستوى التقييم الفردي للدول، وباستخدام مقياس فريدوم هاوس من 100 نقطة أكثر تفصيلاً، بحد أقصى 40 نقطة للحقوق السياسية و60 نقطة للحريات المدنية. ضيّقت معظم الممالك العربية في الخليج حقوقها السياسية إلى حد كبير، الحريات المدنية أو كلتيهما. كما تراجعت الحريات المدنية في المغرب أيضًا (إلى مستوى الأردن تقريبًا في عام 2020). كما فشلت مصر والجزائر في تنمية أي درجة ذات مغزى من المنافسة السياسية، وأصبحت الأنظمة أكثر قمعية (Diamond, 2022).

ووفقًا للباروميتر العربي، أظهرت الموجة الخامسة التي أجريت في عامي 2018 و2019 دعمًا واسعًا للديمقراطية من حيث المبدأ، ولكن الحذر من التغيير السياسي السريع والتعاطف الكبير مع الأحزاب السياسية الدينية. يعتقد أكثر من نصف المستجيبين في المنطقة (54 في المائة) أن «الديمقراطية هي الأفضل دائمًا» (حتى عند إعطائهم خيارين آخرين - أن «في بعض الأحيان» يمكن أن يكون النظام الاستبدادي هو الأفضل، أو أنه لا يهم). واتفق قرابة ثلاثة أرباع المستجيبين في المنطقة على أن الديمقراطية قد تواجه مشاكل لكنها أفضل من أي نظام آخر. راوحت مستويات التأييد للديمقراطية من نحو 70% في الجزائر ومصر إلى نحو 85% في الأردن ولبنان (الجدول 18.2). والعرب لا يؤمنون بأن الديمقراطية ضارة بالاقتصاد أو طريق للفوضى. عبر الموجات الخمس للباروميتر العربي بين عامي 2006 و2019،

وبمتوسط جميع العرب الذين شملهم الاستطلاع في كل موجة، كانت المواقف حول الديمقراطية مستقرة بشكل ملحوظ (قبل الانتفاضات العربية وبعدها) (الباروميتر العربي 2022). يعتقد نحو 28%-30% فقط أن الديمقراطية ضارة بالاقتصاد ويخشى أقل من الثلث من أنها تؤدي إلى عدم الاستقرار والاضطراب. وعلى نفس المنوال، فإن الاعتقاد بأن الديمقراطية، على الرغم من عيوبها، هي أفضل نظام قد ظل ثابتًا أيضًا عند أكثر من سبعة من كل عشرة مواطنين عرب (قفز إلى 80% في 2016-2017، ثم عاد إلى 72% في 2018-2019) (الباروميتر العربي، 2022).

3 - **تحليل النخبة:** انصب اهتمام علماء الاجتماع السياسي على تحليل تلك المؤسسات والأنظمة الاجتماعية التي تُدار العملية السياسية من خلالها، وليس مجرد النظر إلى العملية السياسية كانعكاس للطبقات الاجتماعية والأيديولوجية الجماهيرية، حيث يوفر تحليل النخب أداة مفاهيمية لفهم أنماط تكامل السلطة المؤسسية. ويعد «موسكا» (Mosca, 1896) و«ميشلز» (Michels, 1911) شخصيتين محوريتين قامتا بدعم الدراسات التجريبية للنخب، وعلم اجتماع التنظيم السياسي. وعنيت صياغاتهما الأولية بالسمات البيروقراطية للتنظيم الحزبي، وكان لها تأثيرات أيديولوجية قوية. ففي حالة «ميشلز» على وجه الخصوص، كان «القانون الحديدي للأوليغاركية» تعريفًا أكثر من كونه تعميمًا تجريبيًّا تم تقديمه كحاجز أساسي أمام المؤسسات التمثيلية.

لقد تحول تحليل النخبة من الاهتمام الحصري بالخلفية الاجتماعية كمحدد لسلوك النخبة إلى اهتمام أوسع بعمليات التوظيف والتطوير الوظيفي وأنماط التفاعل، ونتيجة لذلك تميل النخب الحديثة إلى أن يتم تجنيدها من طبقات اجتماعية أوسع. فضلًا عن ذلك، وكما أشار «كارل مانهايم» (1935)، تؤدي الزيادة الهائلة في حجم وتعقيد هياكل النخبة إلى زيادة التنوع وعدم التجانس، وصعوبة تحديد معايير السلوك، وضرورة تطوير أجهزة جديدة لتحقيق التوافق والإجماع بين النخب المتنافسة. على سبيل المثال، وفي تحليل الولايات المتحدة، يمكن العثور على التوجه القائم على الحتمية الاقتصادية، جنبًا إلى جنب مع الأبعاد الأخرى السياسية والعسكرية، في مفهوم «النخبة الحاكمة» لـ«سي رايت ميلز» (1956)، حيث يُنظر إلى القيادة المجتمعية على

أنها مجموعة حاكمة متكاملة لنظام اقتصادي رأسمالي تحول جزئيًّا بسبب ضغوط العلاقات الدولية وممارسة السلطة على أساس تعسفي، حيث تتمركز العناصر القيادية في القطاعات الصناعية والعسكرية العاملة جنبًا إلى جنب مع النخبة السياسية المهنية، وتكون النخب الاقتصادية هي المهيمنة والتي تندمج مع الجيش، في حين أن النخب السياسية لها أدوار ثانوية ومحدودة.

يُنظر إلى النخب على أنها أكثر تمايزًا وخاضعة لنظام الضوابط والتوازنات. وفقًا لهذا النهج، تعتبر النخب السياسية حاسمة لدرجة أنها تؤدي دور الوساطة والتعديل بين مختلف القطاعات المؤسسية في المجتمع. على أساس هذا النموذج، فإن القضية السياسية الأساسية ليست الممارسة التعسفية للسلطة من قبل نخبة صغيرة متكاملة بقدر ما هي ضرورة خلق الظروف التي يمكن لنخبة متمايزة اتخاذ قرارات فعالة بموجبها. في الولايات المتحدة، وفقًا لتحليل «شيلز» (1956) وآخرين، يمثل تكامل النخبة مشاكل خاصة؛ لأن الدور الإبداعي للسياسي غير مفهوم بشكل كافٍ والاحترام الممنوح له من قبل قطاعات النخبة الأخرى والناخبين عمومًا تعد منخفضة نسبيًّا وغير مستقرة.

وفي السياق ذاته، ميز البحث التجريبي في الهياكل النخبوية بين النخب المحلية – المجتمع، والحضر، والإقليم – وأنظمة النخبة الوطنية. ومن المثير للاهتمام، بالنسبة للولايات المتحدة، أن مفهوم النخبة الحاكمة ونموذج المساومة يبرزان الفصل بين القوة الاقتصادية والنخب السياسية على المستوى المحلي.

ومن خلال مسح العديد من الأدبيات التاريخية والتحليلية ذات المغزى، تم التوصل إلى أن النخب المحلية في الولايات المتحدة تعكس تواجد العديد من الألوان، والأطياف، والأعراق أي «تنوع وتشعب» مثل هذه النخب. ووفقًا لنموذج النخبة الحاكمة، فإن هذا هو نتيجة تحول الاهتمام السياسي إلى الساحة الوطنية. وبالنسبة لنموذج المساومة، فإنه يعتبر ثمرة عملية «الدمقرطة» التي تجمع ممثلي الجماعات العرقية والدينية، والجماعات ذات المكانة الدنيا في السلطة السياسية (Guha, 2008).

4 – **علم الاجتماع الكبير Macrosociology والتغيير السياسي:** أثر علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية بشكل عميق على علماء السياسة الذين تعتمد

دراساتهم على السياسة المقارنة. في التطور البطيء والمتقطع تقريبًا لعلم الاجتماع الكبير كانت القضية المركزية هي تحليل تأثير التحديث على المؤسسات التمثيلية. بدورها، ساعدت دراسات انتشار المؤسسات الصناعية في تسليط الضوء على أهمية اختلاف المؤسسات السياسية في تفسير الأنماط المختلفة للتنمية الوطنية واستمرار الثقافات الوطنية (Guha, 2008).

كما طور علم الاجتماع السياسي منظورًا مشتركًا في تركيزه على الصراع السياسي والإجماع السياسي. ولا يمكن القول إن علماء الاجتماع قد أهملوا دراسة الصراع السياسي للتأكيد غير المبرر على دراسة الإجماع السياسي. فالقضية أنه في حالات الأزمات التي ينتج عنها صراع أو تسفر عن حل وسط، من الصعب الوصول إلى البيانات ذات الصلة؛ ومن ثم، فإن تطوير «الإقناع السلوكي» في دراسة السياسة يشجع في الواقع على التركيز على العمليات الروتينية والمستمرة، بدلًا من التركيز على الأزمات ونقاط صنع القرار. ولقد استخدمت المناهج الاجتماعية النفسية المشتقة من دراسة السلوك الجماعي أو حل المشكلات الجماعية للتعامل مع هذه المواد التجريبية. ولذا؛ فإن مصادر الصراع السياسي والوسائل التي يتم من خلالها خلق الإجماع هي القضايا المركزية لعلماء الاجتماع السياسي، رغم الصعوبات العملية لدراسة هذه الظواهر الكبيرة (Janowitz, 1956).

وقد تطورت الأجندات البحثية لعلم الاجتماع السياسي منذ سبعينيات وحتى تسعينات القرن الماضي، حيث برزت مجموعة متنوعة من التوجهات المواضيعية، بدلًا من بناء بعض المواقف النظرية الكبرى والدفاع عنها، وهكذا ظهرت أجندات بحثية جديدة؛ إحدى هذه الأجندات ادعت بأن الدولة يجب أن تكون الموضوع المركزي للبحث الاجتماعي والسياسي المقارن، وبناءً على ذلك فإن الدراسات في هذا السياق ركزت على التكوين التاريخي للدولة مع التركيز المقارن المتجدد على الدول باعتبارها جهات فاعلة مستقلة لها مصالحها الخاصة، في حين وضعت دراسات أخرى الملف التنظيمي للدولة تحت التدقيق المقارن. وكان هناك جدول أعمال بحثي مختلف نوعًا ما كان يهتم بشكل أساسي بالمؤرخين في وقت سابق: دراسة القومية. في حين تباينت الأساليب والتوجهات الأيديولوجية لدراسات القومية، إلا أنها كانت تميل إلى أن يكون لها نطاق تاريخي واسع سعى إلى نشأة ما كان يُنظر إليه عادةً على أنه ظاهرة حديثة.

وتناول جدول أعمال بحثي ثالث مسائل التنمية الاقتصادية والسياسية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الأنماط التفاضلية للتنمية. وأنتج هذا النهج، الذي يهيمن عليه ما يسمى بنظرية التبعية ونظرية النظم العالمية، مجموعة واسعة من النتائج التي، رغم وجود نظرة تاريخية نموذجية، وجدت مكانًا في المزيد من المناقشات القياسية في علم الاجتماع والسياسة المقارنة.

وركزت الأجندة البحثية الرابعة التي اكتسبت زخمًا خلال هذه الفترة على الحركات الاجتماعية والأفعال الجماعية بالنسبة للكثيرين، باعتبارها الموضوع الجوهري لعلم الاجتماع السياسي. مع أن الدافع الرئيسي لانتشار جدول أعمال البحث هذا كان الاهتمام بالتحقيق في حركة الحقوق المدنية في الستينيات، فقد نما البحث حول الحركات الاجتماعية ليشمل سياقات جغرافية وسياسية وتاريخية متنوعة.

وتتعلق الأجندة البحثية الخامسة بالمفاهيم والتطور التاريخي للمجتمع المدني، ومفهوم رأس المال الاجتماعي المرتبط به مرة أخرى، مع الاختلاف الكبير من حيث وجهات النظر النظرية والسياسية، وقد اجتذب هذا الخط من البحث انتباه علماء الاجتماع وعلماء السياسة والمؤرخين، وكذلك الفلاسفة والممارسين السياسيين، لا سيما منذ عام 1989، عندما رأى علماء الاجتماع السياسي تطور المجال العام النابض بالحياة بين الفرد والدولة باعتباره العمود الفقري لإرساء الديمقراطية بعد انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية.

وربما كان الموضوع الأكثر أهمية الذي وجه إليه علماء الاجتماع بشكل عام وعلماء الاجتماع السياسي بشكل خاص اهتمامهم منذ الثمانينيات هو العولمة[1]. وبالإشارة بشكل عام إلى زيادة الترابط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي عبر العالم، تضع العولمة العديد من الاهتمامات التقليدية لعلم الاجتماع السياسي في سياق جديد. لكن في مواجهة توسع التجارة العالمية ورأس المال الاستثماري، أصبح علماء الاجتماع السياسي مهتمين بفحص تداعيات التنمية العالمية غير المتكافئة، وعدم المساواة العالمية، وبشكل أعم،

(1) عبر «ألان تورين» عن شعوره في هذا الشأن في صيغة مأثورة قائلاً: انتهى المجتمع! لقد دمره أحد المذنبات العظيمة التي نطلق عليها اسم الاقتصاد المعولم؛ فقد شاهدنا خلال العقدين الأخيرين انفجار المجتمع، وها هو اليوم خطر انطواء كل جماعة صغرى على ذاتها يداهمنا من كل حدب وصوب. يحز في نفسي أن أعترف بهذا الأمر؛ فأنا سوسيولوجي في وقت لم يعد فيه وجود للمجتمع.

التكيف الاجتماعي أو ما يسمي بالتكيف الهيكلي لمواكبة التغيرات الاقتصادية. كما قام علماء الاجتماع السياسي بتوسيع وجهة النظر النقدية لهذه للتطورات في الغرب أيضًا، مثل انتشار الأيديولوجية النيوليبرالية، ومقاومتها من خلال مختلف الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة وأشكال أخرى من الاحتجاج والأفعال الجمعية.

فضلًا عن ذلك، قام علم الاجتماع السياسي بتعديل اهتماماته التقليدية في مواجهة الجهات الفاعلة السياسية العالمية الناشئة، من خلال تحليل أدوار الشركات عبر القومية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية السياسية والاقتصادية، وبخاصة في ظل التحديات التي يحاول هؤلاء الفاعلون الناشئون تحقيقها سعيًا إلى الحفاظ على الشكل الحديث للدولة في مواجهة عولمة الثقافة.

أخيرًا، يعيد علم الاجتماع السياسي النظر في الاهتمامات التقليدية المتعلقة بالهوية والقيم والولاء السياسي والمواطنة وأنماط الهجرة. تحت تأثير نظرية ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة، يهدف العلم إلى الكشف عن العمليات المعقدة التي يتم من خلالها «بناء» الوحدات الأساسية لتحليلها باعتبارها جهات فاعلة وكيانات سياسية، وذلك من خلال الممارسات المعيارية الملزمة للعلوم مثل علم الاجتماع السياسي نفسه.

رابعًا: القضايا المعاصرة لعلم الاجتماع السياسي بين الواقع والمأمول

1 - الثورة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي على متصل الاستبداد - الديمقراطية

تحمل الثورة التكنولوجية في طياتها مبادئ علم الاجتماع السياسي المعاصر القائمة على الشراكة بين مجمل القطاعات. ويصف «شواب» هذه الثورة قائلًا: «إننا نقف اليوم على أعتاب الثورة الصناعية الرابعة التي ستغير جذريًّا الطريقة التي نحيا بها ونعمل، وسيشمل هذا التحول الضخم جميع مناحي حياتنا، وسيكون فريدًا من نوعه في تاريخ البشرية، سواء من ناحية حجم التغيير، أو نوعه. فنحن واقعيًّا لا نعرف بالضبط ميكانيزمات هذا التحول؛ لأننا نعيش زخمه العارم لحظة بلحظة، لكننا نعرف يقينًا أنه لكي ننجح في مواكبة الدول المتقدمة، فإن استجابتنا لهذه التغيرات يجب أن تكون شاملة، ومتكاملة، وتضم مختلف الأطراف التي تمثل القطاعات العامة والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات المجتمعية» (Schwab, 2016).

أعلن «كلاوس شواب» مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي في منتصف عام (2017) عن الثورة الصناعية الرابعة؛ بحيث تناول التفاعلات الاجتماعية الجديدة الناتجة عن تأثيرات هذه الثورة المتعددة في (الإنتاج، والتربية، ونظم العمالة المختلفة، والمساواة، وحالة المجتمع، والأمن، والصراع)، بل هوية الإنسان ذاته. لقد نقلت الثورة الصناعية الأولى (1760-1840) عملية الإنتاج من الاعتماد على عضلات الإنسان إلى الاعتماد على الآلات؛ فبطاقات المياه، ثم لحقها طاقات البخار، بينما جاءت الثانية فأدخلت الميكنة في عملية الإنتاج، فتحولت معها المصانع إلى مؤسسات صناعية كثيفة الإنتاج بفضل الطاقات الكهربائية في القرنين التاسع عشر والعشرين. في حين جاءت الثورة الصناعية الثالثة مع «السيبرناطيقا»، وإدخال الكمبيوتر الذي ساعد على أتمتة كل عناصر عمليات الإنتاج، واستخدام شبكات الإنترنت بكثافات عالية بداية من تسعينيات القرن العشرين، لتحدث تطورات ملحوظة في تكنيك إدارة مؤسسات الإنتاج، والخدمات.

حقيقةً لقد اعتمدت الثورة الصناعية الرابعة على ما سبقها من ثورات، ولا سيما الثالثة فيما يتعلق بتطورات الكمبيوتر، والإنترنت، إلا أن الإنسانية ستشهد في ظل هذه الثورة ما لم تشهده من قبل. أنها ثورة الروبوتات، والآلات الذكية، وتطبيق التكنولوجيا، والنانو تكنولوجي، كل هذا في تفاعل عضوي مع ثورة التقدم في علوم الفيزياء والبيولوجي، والرقمنة. وإذا كان كل ما سبق يمثل تفسير «كلاوس شواب» لمفهوم، ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة، فثمة تفسير آخر أيضًا يفرض نفسه إلى حيز الوجود؛ وهو تفسير «لوتشيانو فلوريدي» أستاذ فلسفة وأخلاقيات المعلومات في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة؛ حيث يحدثنا مؤلفه (الثورة الرابعة 2014) عن ثورة صناعية، بوصفها ثورة فكر الإنسان.

وتمثل الثورة الصناعية الرابعة (4IR) «الخيال الاجتماعي التكنولوجي للتحولات في آليات القيمة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي يتم تشكيلها وتبادلها وتوزيعها، وهي التحولات التي تربط القيم ارتباطًا وثيقًا بظهور تقنيات جديدة تمتد عبر العوالم الرقمية، والفيزيائية، والبيولوجية، وتكون هذه العوالم أقوى عندما يرتبط ويتساند بعضها مع بعض. وبفضل القوة الهائلة لهذه التقنيات الرقمية الجديدة، تم إسقاط الحواجز الصماء التي كانت تفصل بين البشر، كالبعد الجغرافي، واختلاف

اللغات، والافتقار المزمن للمعلومات، وإطلاق القدرات الإبداعية الكامنة للبشر على شكل موجة هادرة جديدة تزداد قوة من دون انقطاع، وأصبحت هذه القدرات الضخمة تحت إمرة البشر القادرين على إدارتها بسرعة فائقة».

ويركز هذا المفهوم الانتباه على الحاضر من خلال استدعاء تجارب المجتمع من الماضي، ورؤاه لإمكانات العقود الآجلة، بالاعتماد على لغة مرتبطة بكل من التاريخ الاقتصادي والتغير السياسي. كما تسلط الثورة الصناعية الرابعة (4IR) الضوء على أهمية التغييرات الجارية والمستقبلية في: التعليم، والأسواق، وتدفق المعلومات، واتجاهات العمالة، والنتائج البيئية، والتحولات في ميزان القوة العالمية (Philbeck & Davis, 2018).

ولهذا وجدت مجموعة من المحددات للثورات التكنولوجية، لعل أهمها:

الأول: التركيز على الأنظمة بدلًا من التقنيات. بينما لا يزال الذكاء الاصطناعي موضوعًا مهمًّا يبحث في كيفية التحكم في هذه التقنيات كجزء من أنظمة أوسع، وليس كقدرات فردية. وهذا يتطلب «الحد الأدنى من الفهم السليم» للموضوعات المركبة سريعة الحركة، وكذلك الرغبة في فحص التأثيرات السياسية والاجتماعية الرفيعة المستوى للنظم المستقبلية. **الثاني:** تضمن التقنيات الناشئة تمكين المواطنين لا توجيههم. فقد تتعارض نماذج الأعمال التي بُنيت حول استخدام السلوك على نطاق واسع، كما أشار «جارون لانير»، جوهريًّا مع القيم الفردية للحرية ومفاهيم السيادة الوطنية. **الثالث:** العمل بشكل جماعي وفق التصميم، وليس بشكل افتراضي حول مستقبل اقتصادياتنا، والأنظمة السياسية. ومن ثم، ينبغي أن تتداول وتتقاسم التحديات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المسؤولين، بما في ذلك الحكومات، والصناعات، وأصحاب المصالح. **الرابع:** تتميز الثورة الصناعية الرابعة بكونها ذات طبيعة اقتحامية وتحويلية؛ حيث إنها تقتحم المجتمعات بشكل إرادي أو لا إرادي. وغالبًا ما تكون التكنولوجيا الأحدث أكثر تقدمًا، وأرخص سعرًا، وأفضل أداءً. **الخامس:** إدراج القيم والأخلاق باعتبارها ميزة مهمة، وليس باعتبارها تتناقض مع النظم التكنولوجية، ومن ثم يجب مراعاة أخلاقيات التكنولوجيا في جميع مراحل التطوير والتنفيذ التكنولوجي.

وترتبط العلاقة بين علم الاجتماع السياسي المعاصر بالثورة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي، حيث تمر البشرية بتحول تكنولوجي عميق، وظهور اجتماعي واسع النطاق، ومن ثم فإن الأتمتة السلوكية ستغير الطرق التي يتم بموجبها تنظيم وإدارة المجتمعات البشرية، وهو ما تطرق إليه «فياتشيسلاف بولونسكي»، الباحث في جامعة أكسفورد في وقت لاحق في أغسطس 2017، في مقال بالمنتدى الاقتصادي العالمي، مؤكدًا أن الذكاء الاصطناعي «سيطر بصمت على الديمقراطية»، مشيرًا إلى تأثير الإعلانات الرقمية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، وقوة منصات التواصل الاجتماعي، ومفسدات الاتصال الجماهيري على العمليات السياسية، وهو ما يثير تساؤلًا عرضته مجلة Scientific American في عددها الخاص في فبراير 2017، مفاده: «هل ستنجو الديمقراطية من البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي؟».

لقد أحدثت المعلومات المأتمتة أوضاعًا مستقبلية خطيرة تفترض مسارات مختلفة حول كيفية تغيير الأتمتة لأنواع الأنظمة الحالية: الإقطاعية الحسابية، والمتغيرات الشمولية. وهناك تفسيران رئيسيان لكيفية تشكيل الذكاء الاصطناعي لعلاقات إنتاج يمكن أن تولد ظروفًا إقطاعية: تفسير هابرماس عن الاحتكار والتوزيع، وتفسير ماركس – إنجلز للإقطاع على الجوانب الجماعية للسلطة الخوارزمية. يتبع التفسير الأول مفاهيم هابرماس عن الاحتكار والتوزيع، والتي تشرح بشكل مباشر كيف أن التكنولوجيا ونظم المعلومات غير الشفافة وغير الخاضعة للمساءلة قد تؤدي إلى تثبيط المشاركة والتمثيل السياسيين باعتبارها «تقنية مغلقة» (بمعنى كيف تؤثر الخوارزميات على الحياة السياسية والاجتماعية، ولكن لا يمكن تغييرها أو تعديلها من قبل المستخدمين الذين يؤثرون عليها)، وذلك لأنها تنطوي على تحيزات كبيرة حول التفاعل بين الإنسان والآلة، كما تعزز الهياكل المركزية للسيطرة بدلًا من المشاركة.

بالإضافة إلى التفسير الهابرماسي للإقطاع، يركز تفسير ماركس- إنجلز للإقطاع على الجوانب الجماعية للسلطة الخوارزمية، حيث تكمن القوة في تلك التي تتحكم في أنماط الإنتاج. في هذه الحالة، تتمثل الفئات التي تتحكم في الهياكل الخوارزمية في مجموعات من المبرمجين والشركات التي تتحكم في هذه المجتمعات الخوارزمية (Unver, 2018).

كما أصبحت الأنظمة السياسية والانتخابات وصنع القرار والمواطنة أيضًا مدفوعة بشكل متزايد بجوانب أو منتجات ثانوية للأتمتة والأنظمة الحسابية على مستويات نظامية مختلفة، وتتراوح هذه الأنظمة من الإعلانات السياسية المستهدفة إلى التعرف على الهويات، من التفاعلات الآلية التي تكثف الاستقطاب إلى استطلاعات الرأي الجماعية عبر الإنترنت، والتي يمكن أن تتشوه وتتقولب بسهولة بسبب عوامل الأتمتة.

وتعد الاتصالات الرقمية في بؤرة هذا التفاعل النقدي والتاريخي بين السياسة والأنظمة الآلية. وكان أستاذ التواصل السياسي «أندرو تشادويك» Andrew Chadwick أول من صاغ مصطلح «نظام الوسائط الهجين» «hybrid media system»، الذي يشير إلى تعدد الأدوار التي تؤديها منصات التواصل الاجتماعي. ووفقًا لنظرية نظام الوسائط الهجين، فإن المنصّات؛ مثل Twitter أو Facebook أو Instagram، هي مجرد أدوات اتصال، ولكنها أيضًا تؤدي أدوارًا في وسائل الإعلام الإخبارية في أثناء حالات الطوارئ، فضلًا عن أدوارها في أثناء التجمعات السياسية، والاحتجاجات في أثناء الأحداث المتنازع عليها؛ مثل الانتخابات أو الأحداث الرئيسية (Unver, 2018).

ويتلخص النقاش الحالي في مسألة شركات التكنولوجيا إذا ما كانت تنشر خوارزميات متحيزة بشكل إستراتيجي أم لا لتعزيز موقعها في السيطرة على الذكاء الاصطناعي؟ من وجهة النظر الخوارزمية، لا يهم إذا ما كان المستخدمون يستجيبون لمحتوى إيجابي أو سلبي؛ لأن المطلوب في النهاية هو تعظيم إحصاءات المستخدم الكمية.

وهناك جدل شائع حول العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والسياسات في مسألة أتمتة القرارات؛ أي المكائد اليومية للبيروقراطية التي يتم إسنادها إلى الآلات؛ إذ يفضل معظم القائمين على عرض المعلومات المأتمتة بشكل بيروقراطي الاستعانة بمصادر خارجية لصنع القرار المنخفض المخاطر، بدلًا من صياغة السياسات، لتحسين نوعية المعلومات وعرضها بالعمق البيروقراطي المطلوب، كما نجد أن تآكل التخصص البيروقراطي، ونقل المهام إلى الهياكل الخوارزمية غير القادرة على اتخاذ القرار سوف يبطل أحد أكثر مصادر السلطة فاعلية للدولة الحديثة: قوة عمل البيروقراطية العقلانية (Unver, 2018) .

وهنا ينبغي إثارة بعض التساؤلات: ما آليات استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فاعل كي يكون قوة من أجل جعل السياسة أكثر كفاءة أو أكثر استجابة لاحتياجات

المواطنين؟ الأمر الذي يؤدي إلى التمثيل الديمقراطي عن طريق اللامركزية في أنظمة المعلومات ومنصات الاتصال. كما يمكن استخدامها للحد من الغموض وعدم المساءلة، ويمكنها أيضًا تحسين الشفافية والمساعدة في بناء ثقة أكبر بين الدولة والمجتمع وبين المواطنين أنفسهم. بالنظر إلى وضعية الذكاء الاصطناعي عندما يلجأ المبرمجون للتحيز، لن يتم التوصل أبدًا إلى حالة «ذكاء فائق مثالي» يكون موضوعيًّا وموحدًا في إحساسه بالعدالة والقياس والحسابات. فالحاجة إلى تحقيق منهجي حول التأثير السياسي للذكاء الاصطناعي، أو إذا ما كانت الخوارزميات ستعزز الديمقراطية أو الاستبداد يجب أن تأخذ في الاعتبار كيفية اتخاذ القرارات وتنظيمها والإشراف عليها عبر أنواع الأنظمة المختلفة؟

2 – علم الاجتماع السياسي الدولي

اتسم علم الاجتماع السياسي الدولي في دراساته المعاصرة بالتركيز على كل من المدرسة المثالية والمدرسة المادية، فلم يعد اقتصار الدراسات على الجانب الميداني التجريبي فقط، بل أصبح الرهان على الدمج بين النظرية والتطبيق، والاتحاد ما بين المادة والمعنى. وعليه؛ لا يمكن الفصل بين الأفكار والتطبيق، بل تمثلت إشكالية الخطابات Discourses في غلبة الطابع المادي التجريبي عليها دون الاستناد إلى الأفكار، والتصور النظري لتحليل العمليات.

في علم الاجتماع السياسي الدولي IPS، تترافق هذه الأنطولوجيا العلائقية والعملية كطريقة للتعامل مع الانقسام المتعارف عليه بين المدرسة المادية والمدرسة المثالية، فقد اعتادت الدراسات التكاملية على أن تتطرق إلى «الممارسات الخطابية» للإشارة إلى عنصر الممارسة في الخطابات وإلى شبكة المعاني الضرورية لرؤية الممارسات على أنها مشتركة بشكل ذاتي داخلي (Guzzini, 2016).

على الرغم من ذلك، حدث نوع من العلاقة الدينامية بين الفاعلية البشرية ودراسات العلوم والتكنولوجيا (STS) والمادية الجديدة، ونأمل أن يكون الأمر أكثر وضوحًا الآن، فلا يمكن تقسيم الأفكار والمادة في المقام الأول: فالخطابات دائمًا ما تكون أيضًا مادية ولا تأتي المادة مصحوبة بالمعاني والأفكار. وتتمثل القضية في كيفية اتحاد العنصرين وتشكلهما أحدهما مع الآخر.

خلاصة القول: هذا هو علم الوجود العلائقي والعملية الذي تولد الاهتمام وتكوين الهوية، ويقاوم الأشكال المختلفة لتشكيلات الهياكل أو المؤسسات أو الفواعل/ الموضوعات، وكذلك الاختزالية المادية أو المثالية. مثل هذه الاختزالية تطرح مشكلات لبناء التفسيرات. إذا كان كل شيء في حالة تغير مستمر، وفي حالة تشبيك، فقد لا يجد التفسير أبدًا نقطة بداية يمكن من خلالها فهم/ شرح الظواهر الأخرى. ومع ذلك، لا يمكن التعبير عن حل هذه المشكلة فقط على مستوى النظرية التفسيرية نفسها. ما يمكن اعتباره أكثر استقرارًا، وما يمكن أن يكون أكثر «ترسيخًا»، أو «تبلورًا» أو اعتياديًّا، والذي قد تكون الذاتية أكثر ثباتًا من الأخرى، مفتوحة على تقييم تاريخي وتجريبي. في الوقت نفسه، لا يمكن إجراء هذا التقييم بشكل مستقل عن أطر التحليل الذاتي (العدسات المفاهيمية) المطبقة (Guzzini, 2016).

من أجل صياغة السياسات، ينبغي الاستناد إلى نظريات السلطة أو الهيمنة أو طبيعة الأنظمة السياسية، و«تعتبر نظرية المعرفة أحد أبعاد النظرية السياسية؛ لأن القوة الرمزية الخاصة لفرض مبادئ بناء الواقع – وخاصة الواقع الاجتماعي – هي بُعد رئيسي للسلطة السياسية» (بورديو، 1977: 165).

ليس لدى الفاعلين الجماعيين المنوط بهم القدرة على توجيه أنفسهم نحو موضوعات سياسية دولية معقدة سوى القليل من المعرفة عنها، حتى لو كانت لديهم المعرفة، سيكون من غير المعقول تمامًا بالنسبة لهم مجرد محاولة اتخاذ «قرارات عقلانية». ولا يأتي عدم معقولية العقلانية لأن الجهات الفاعلة الجماهيرية غير واعية، بل بشكل أكثر واقعية؛ لأنه، نظرًا لأننا لا نعرف المستقبل، لا يمكننا دائمًا التأكد مما هو «في مصلحتنا». فضلًا عن ذلك، يمكننا اختيار الأحزاب والمرشحين على أساس إعلاناتهم وسياساتهم المعلنة، لكنهم قد لا يطبقونها بأي حال من الأحوال. والأهم من ذلك، أن الفاعلين العاديين في نظام حكم حديث يفهمون أنه يجب عليهم تقديم أسباب لتبرير خياراتهم، وجزء من اتخاذ خيار سياسي هو تبني الأسباب التي تجعل هذا الاختيار خيارًا يمكن الدفاع عنه (Martin, 2020).

فـ «المجتمع المدني العالمي» ليس تطورًا جديدًا للتفكير في المجتمع بمعنى عالمي؛ إذ استمر تطور المجتمع الدولي لفترة طويلة جدًّا، وتحليله للعديد من القضايا

ذات الصلة بالاستعمار والتجارة عبر الوطنية والنخب في عالم من التقسيم الطبقي الأفقي. بالنسبة لمعظم «المجتمعات المحلية»، فإن فكرة أنها تتمتع بالاستقلال الذاتي والسيادة، والانضمام إلى نظام المساعدة الذاتية الذي يشكل عندئذ فقط «الدولي» لا معنى له. وإلى جانب النهج الجزئي، يُنظر أيضًا إلى تشكيل النظام في سياقه الأوسع، مع التركيز على جوانب الأداء، كما هو الحال في «الممارسات المادية والخطابية للحكم ومحاولاتها المختلفة لإنشاء وتنظيم الذاتية والمجموعات الاجتماعية، للتقسيم والتناسب والاستفادة والاستبعاد». أو كما قال «كيسلر» في فصله: «تقع العمليات السياسية في قلب تكوين أو (إعادة) إنتاج«المراقبين» والمساحات والزمانيات والهويات. ومن ثم؛ فإن السياسي يتعلق بـ «صنع العوالم».

وفي علم الاجتماع السياسي الدولي، تقود الأنطولوجيا الاجتماعية المفتوحة إلى تحليل النظام الدولي باعتباره سياسة القوة للعمليات، وهو ما يشكل تحديًا للفهم الذاتي للعلاقات الدولية والدراسات المقارنة في تعريفها لكل ما هو دولي وسياسي واجتماعي. يُنظر إلى المفهوم الدولي لكل ما هو أبعد من الانقسام الداخلي/ الخارجي، وبدلاً من ذلك بطريقة إعادة التفاوض باستمرار على الحدود في هذا الانقسام؛ لا توجد نقطة انطلاق ثابتة حيث يكون أحد جوانب الانقسام هو نفي الآخر.

ويتحدى علم الاجتماع السياسي الدولي International Political Sociology (IPS) أيضًا مفهوم السياسة من حيث ارتباطها بمجال مستقل محدد أو مجرد عملية صنع القرار، ولكنها تحتفظ بالتركيز الرئيسي على القوة والهيمنة، مع إعادة تصورها بشكل واجب، لفهم النظام العالمي. أخيرًا، لا يمثل الجانب الاجتماعي إشارة مرجعية إلى المجتمع المدني العالمي، ولكن بالنسبة للطريقة المتشابكة للعمليات التأسيسية للهوية أو المصالح التي تجمع ما بين الموضوعية والمادية. كما أن فهم النظام العالمي يتبع العديد من العمليات الصغيرة للحدود التي تنتج سياسة القوة، ولكن ليس بطريقة استقرائية بحتة.

ولا بد من التطرق إلى طرح الإشكالية الأخلاقية في السلطة والقيادة السياسية، فلطالما أسيء فهم الواقعية كنظرية العلاقات الدولية التي تتجاهل دور الأخلاق في السياسة الدولية. في الواقع، لم يتجاهل منظرو الواقعية الكلاسيكية وظائف الأخلاق في دراساتهم حول العلاقات الدولية. ويوضح هذا الأمر إكسيوتونج Xuetong: في

كتابه المعنون (الأخلاق، والقوة، والسلطة في قيادة وازدهار القوى العظمى)، حيث يتناول مخاوف الواقعية الكلاسيكية بشأن الأخلاق، ويعزو نجاح الدولة الصاعدة إلى قيادتها السياسية التي تتبنى السياسة الخارجية وفقًا للقواعد الأخلاقية العالمية (Xuetong, 2019).

ويعرَّف هذا الكتاب القدرة بأنها القوة والقوة باعتبارها التأثير. يضع هذا التمييز أساسًا لنمذجة القيادة السياسية كعامل تشغيلي يحدد نمو أو تراجع القدرة الشاملة للدولة، مشيرًا إلى الجيش والاقتصاد والثقافة تعمل كعناصر موارد للقدرة الشاملة، والتي تتغير وفقًا لكفاءة القائد السياسي – قدرة تشغيلية. يتم تحديد كفاءة القدرة التشغيلية بشكل أساسي من خلال اتجاه وتنفيذ الإصلاحات السياسية التي بدأتها الحكومة. ويحتضن الإصلاح سياسيًّا بعدًا أخلاقيًّا، وهذا يعني أن القيادة السياسية للدولة القادرة على تنفيذ إصلاحات أكثر عمقًا تعمل على تحسين القدرة الشاملة لتلك الدولة بشكل أسرع مما تفعله القيادة السياسية للدول الأخرى. كذلك يساعد التمييز بين القوة والسلطة في فهمنا لاستمرارية القيادة الدولية. فقد تكون القوة مبنية على العنف، والبطش، لكن تعتمد السلطة على ثقة الآخرين. كلتاهما تمثل موارد القيادة، لكن الأخيرة تستلزم القبول الطوعي لتلك القيادة، وهو ما لا تستطيع الأولى تحقيقه. وهذا هو السبب في أن القيادة ذات السلطة العالية تستمر لفترة أطول من تلك التي تتمتع بسلطة منخفضة أو معدومة. المصداقية الإستراتيجية هي أدنى مستوى من الأخلاق الدولية؛ ومن ثم، فهي شرط مسبق لتأسيس سلطة دولية (Xuetong, 2019).

ولا يمثل المجتمع كثيرًا إشارة إلى المجتمع المدني العالمي، ولكن بالنسبة للطريقة المعقدة للعمليات التأسيسية للهوية أو المصالح التي تجمع بين الموضوعية والمادية. هنا، تربط IPS النظرية الاجتماعية والسياسية بالأنثروبولوجيا الاجتماعية والسياسية/ الإثنوغرافيا، والبحوث الميدانية والتجريد، فمن الممكن أن تساهم IPS في الحفاظ على مساحة التفكير والإلهام الجديد على قيد الحياة في بيئة تأديبية، حيث يشجع التمويل (العام والخاص)، والتسلسل الهرمي للترتيب وقوالب النشر بشكل متزايد، إن لم يكن يفرض، احتراف التعميم.

وعلى مستوى رصد التحول الديمقراطي على الصعيد العربي، يتوجب الإشارة

إلى وجود توجهات محايدة وعلمية غربية حاولت تحليل واقع وضغوط وعقبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في تسعينات القرن العشرين بشكل شامل، وهذه التوجهات لم تقتصر على رصد التحول الديمقراطي في العالم العربي من منظور التقاط الديناميكيات الداخلية للإصلاح والعلاقات بين الدولة والمجتمع التي تؤثر على تلك الديناميكيات، ولكنها أولت اهتمامًا، وإن كان ضئيلًا، للأدوار التي تلعبها العوامل الخارجية أو الدولية.

في السياق العربي، لعبت الضغوط الخارجية أدوارًا رئيسية في تهيئة البيئة وتغييرها (سواء بشكل إيجابي أو سلبيًا) في النضال نحو التحول الديمقراطي. ليس القصد هنا الجدال حول أسبقية العوامل الخارجية، ولكن بدلاً من ذلك تأكيد مدى كونها مكونًا مهمًا لم يتم تناوله بشكل كافٍ حتى الآن. فضلاً عن ذلك، فإن مثل هذا النهج حساس للاعترافات النظرية الحديثة بأن الصدفة والطوارئ قد تلعب دورًا أكبر في التحولات الديمقراطية من المتطلبات النظرية الصارمة لإرساء الديمقراطية. تعكس العوامل الخارجية كلًّا من الديناميكيات المحتملة والهيكلية. يعتمد تصور العوامل الخارجية المؤثرة في العالم العربي على العمل النظري الأوسع للورنس وايتهيد Laurence Whitehead وفيليب سي شموييتر Phillipe C. Schmitter وأكدت استقصاءاتهم ضرورة وجود أربع فئات عامة: السيطرة، والعدوى، والموافقة، والشرطية. يتم تقديم خمسة متغيرات خارجية أكثر تحديدًا للسياق العربي: أولاً، تأثيرات التظاهر والانتشار الثقافي. ثانيًا، السياسات الحكومية الأجنبية والمساعدات. ثالثًا، الأنشطة غير الحكومية. رابعًا، بيئة الأمن الإقليمي والجهات الفاعلة الإقليمية. خامسًا، البيئة المالية الدولية والسياسات.

يعد المتغيران الأول والثاني نوعين متمايزين من الضغوط، يُقال إنهما أقوى العوامل الخارجية التي تشكل التحول الديمقراطي في العالم العربي. الضغط الأول الذي يجب الشعور به هو التغييرات في البيئة الاقتصادية الدولية، وتحديداً تقلص الإيجارات الخارجية. الضغط الثاني، والناتج عن الأول، هو صندوق النقد الدولي وسياسات البنك الدولي المرتبطة بالقروض التي يوزعونها، والتي أثارت الكثير من الجدل. على وجه التحديد إذا ما كانت سياسات صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي

أو عدم توازن البيئة الاقتصادية الدولية تؤدي إلى تحركات إيجابية نحو التحرير الاقتصادي وإرساء الديمقراطية في نهاية المطاف أو إذا ما كانت هذه السياسات تعوق الأداء الاقتصادي وتخلق ظروفًا متناقضة يصعب فيها التحول إلى الديمقراطية ويكون الانهيار الاجتماعي أكثر احتمالًا (Moore, 1994).

يمثل الانتشار الثقافي الفئة الأكثر ضبابية، ولكن يمكن ملاحظة آثارها على مستوى النخبة. المواقف والقيم مرنة، وبقدر ما تؤدي القنوات الخارجية إلى تأثيرات، فإن المعايير الجديدة تجاه الصفقة الديمقراطية يمكن أن تؤدي إلى سياسات حكومية أجنبية، ولا سيما الولايات المتحدة، نحو الإصلاح لم تلعب أدوارًا إيجابية بشكل ملحوظ في الماضي. ومع ذلك، ولأنه أكثر المتغيرات التي يمكن السيطرة عليها بسهولة، فإن بعض التغييرات جارية ويمكن أن يؤدي التأثير على النخب العربية إلى الضغط على الإصلاح المتوقف أو المحدود. على النقيض من ذلك، ازداد الضغط غير الحكومي بشكل كبير خلال العقد الماضي. من خلال اكتساب مكانة أخلاقية عالية، ومساعدة المنظمات الحقوقية العربية الداخلية، وجذب الانتباه غير المرغوب فيه إلى تحمله، تساهم قضية حقوق الإنسان الدولية في جعل تكاليف القمع غير مقبولة مقارنة بتكاليف التحرير، ويبقى المتغير الأكثر سلبية هو عدم الأمان والقوة. البيئة الإقليمية المعرضة للصراع. تبشر عسكرة العلاقات بين الدولة والمجتمع في العديد من البلدان العربية بالسوء بالنسبة لإصلاح ذي مغزى. أجهزة الدولة القسرية الضخمة تجعل اللجوء إلى القمع خيارًا سهلًا للغاية بالنسبة لنخب الدولة. وبالمثل، فإن الهيمنة الإقليمية التي تخشى الانعكاسات المحلية تثبت أن القدرة المستمرة على فرض تكاليف متزايدة على شخص ما يمكن أن تكون ديمقراطية (Moore, 1994).

وأخيرًا، تمثل الظروف الاقتصادية الخارجية أقوى عامل تم فحصه. في حين أن التناقضات واضحة، فإن القيود المفروضة على الإيجارات الخارجية والسياسات الليبرالية لصندوق النقد الدولي/ البنك الدولي تعمل على تكييف ميول النخبة نحو التحرير الاقتصادي. تعتمد النتيجة والدرجة التي يتبعها الإصلاح السياسي في الغالب على المتغيرات الداخلية التي تتوسط العلاقة الهشة بين التحرر الاقتصادي والسياسي.

3 - الحوكمة العامة الجديدة والمرونة المؤسسية

هناك اختلافات كبيرة عبر البلدان فيما يتعلق بمكان الإدارة العامة كمجال أكاديمي مؤسسي (أحيانًا مركزيًّا، وأحيانًا غيابًا ببساطة)، والتأثير الذي لعبه علم الاجتماع في تطورها؛ إذ قدم علم الاجتماع العديد من المساهمات الكلاسيكية للإدارة العامة منذ الخمسينيات. من ناحية أخرى، أدى تطوير العديد من التخصصات الأكاديمية ومسارات الإدارة العامة كمجال مستقل في العديد من البلدان إلى التخصص، وتعددية المناهج، بالإضافة إلى تقسيم الطرق في دراسات البيروقراطيات العامة، من بين المناهج: علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية والتاريخ والدراسات التنظيمية وحتى الإدارة العامة. وعندما انخرط علماء الإدارة العامة في الاهتمام بنمو دراسات التنظيمات والحوكمة، في علاقتها بالاقتصاد، لم يلقوا بالًا للدروس المستفادة من العلماء في علم الاجتماع. ومع ذلك، تظل «البيروقراطيات»، بشكل مباشر أو غير مباشر، موضوعًا تمت دراسته كثيرًا من مختلف التخصصات الفرعية في علم الاجتماع- على سبيل المثال النظرية التنظيمية، وعلم اجتماع المهن، وعلم اجتماع العمل، ونظرية النخبة، وعلم الاجتماع المالي، وما إلى ذلك... (Bezes, 2020).

وعلى مستوى علم الاجتماع السياسي المعاصر، تم ربط أهميته الإستراتيجية بعلم الإدارة العامة عمومًا، وبمدخل الحوكمة العامة الجديدة New Public Governance (NPG) تحديدًا، باعتباره شرطًا رئيسيًّا وأداة أساسية للنظم السياسية، خاصة في ظل تعاملها مع المخاطر والكوارث والمتغيرات العالمية المتسارعة. إن «الحوكمة العامة الجديدة» متجذرة بقوة في علم الاجتماع، ونظرية الشبكة الاجتماعية؛ مما دفع العلماء إلى إجراء كثير من الأبحاث حول الشبكة والإستراتيجية التنظيمية. وركزت الحوكمة على تصميم وتقييم العلاقة الدائمة والوثيقة بين المنظمات وآلياتها الأساسية، وعلاقة رأس المال والعقود ذات الصلة، ولا تركز الحوكمة العامة الجديدة على آلية تشغيل المنظمة فحسب، بل تولي مزيدًا من الاهتمام لكفاءة الإدارة العامة، ومشاركة المواطنين في قضايا الحوكمة.

فالحوكمة العامة الجديدة شبكة معقدة تدمج المنظمات الاجتماعية والأفراد لتشكيل شبكة معقدة من شأنها التأثير على السلطة، ومشاركتها من جميع الجوانب. وتلتزم كل هيئة رئيسية بقواعد رسمية وغير رسمية، وتشكل شبكة يتم تجميعها معًا

بواسطة موارد مترابطة وتفاعلية. وكذلك، تعتمد شبكة الحوكمة على تبادل الموارد؛ مما يوفر لأعضائها موارد اجتماعية وافرة لتبادل العملات والمعلومات والتكنولوجيا. فضلًا عن ذلك، تعتمد شبكة الحوكمة على الثقة غير الرسمية بين مجمل الأطراف؛ مما يجعل شبكة الحوكمة العامة أكثر مرونة وقابلية للتغيير؛ حيث تعتمد NPG على عقد خاص يعتمد على الثقة في وضع الأعضاء وسمعتهم. وفي النهاية، تقييم دور وتأثير المنظمات الاجتماعية العامة، وفقًا لـ NPG، يكمن في أن جوهر الخدمة العامة هو خدمة المواطنين والسعي وراء تحقيق المصالح العامة (Xu et al., 2015).

اقترحت NPG الحوكمة كخطاب بديل للإدارة العامة التقليدية[2] والآلية الوقائية الوطنية، واعتمدت على علم الاجتماع التنظيمي ونظرية الشبكات، يُنظر إلى الدولة على أنها حكم محايد بين مجموع الأحزاب المتنافسة في المجتمع، لكن الدولة، منطقيًّا، لا يمكن أن تكون تعددية. يرى «سكيلشر» (2005) أن الدولة مجزأة، وبناءً عليه، تدرس الإدارة العامة الجديدة (NPG) العلاقات بين المنظمات؛ من حيث فعاليتها في تقديم الخدمات العامة، مع مراعاة فعالية عمليات الحوكمة التي تدير هذه العلاقات (Xu et al., Ibid, 2015).

وتشكل خصائص الحوكمة العامة الجديدة المبادئ نفسها للمرونة المؤسسية، وهي أربعة مبادئ: التنوع؛ حيث تختلف العناصر داخل النظام بطرق تفاعلية، ويمكن صياغة التجميع؛ مثل التنظيم الهرمي المؤسسي، من خلال التنظيم الذاتي للعناصر المتفاعلة محليًّا/ الأجزاء، تتدفق من خلالها العمليات التي توفر الترابط بين العناصر وتخلق كلًّا متكاملًا، والخطية؛ إمكانية أن يتبع النظام «مسارات تنموية» بديلة وخلق توازنات (ديناميكية) بديلة. في الوقت نفسه، تنوع السلطة؛ حيث إن تركيز السلطة لا يقتصر على قطاع واحد: الحكومة. بالإضافة إلى الحكومة والسوق، يحق أيضًا للمنظمات الأخرى في المجتمع المشاركة في إدارة الشئون العامة، ولها الحق في المشاركة في حل المشكلات العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنسيق بين الأجهزة الحكومية مطلوب لحل

(2) ركزت الإدارة العامة التقليدية على اللاشخصية والمأسسة والمنطق الصارم، بالإضافة إلى التركيز على الاقتصاد التقليدي وإدارة المشاريع من الناحية النظرية، لكن هذا النموذج من الإدارة تجاهل تأثير المنظمات الأخرى في الإدارة العامة. من ناحية أخرى، تعتبر «الإدارة العامة الجديدة» نموذجًا نظريًّا أكثر تكيفًا مع الإدارة العامة الحكومية المعاصرة، والتعاطي مع آليات السوق. وقد تضمنت هذه الإدارة تغييرًا عميقًا في دور الحكومة والعلاقة بين الحكومة وجمعيات المجتمع المدني (تشين، 2000).

المشكلات الصحية المعقدة، وتنسيق المزيد من القضايا والاهتمامات الاجتماعية، وبناء منصة للحوار ودمج الموارد العامة؛ بهدف الوصول إلى توافق وتحقيق استقرار نسبي.

في دراستهما المركزية أو اللامركزية: ما أنظمة الحوكمة التي تتمتع بنظام شامل «جيد»؟ قدم «جاسكل وستوكر» (2020) إطارًا من أربع صفات إيجابية للحكم المتعدد المستويات يمكن أن يؤدي إلى نتائج عملية إيجابية: القدرة المركزية واللامركزية، والتعلم المتبادل، والتكامل، والاحتفاء بالاختلاف والاستفادة منه. وقد أظهرت النتائج أنه على الرغم من وقت الاستجابة السريع في الأنظمة المركزية، فإن الأنظمة اللامركزية أكثر فاعلية على المدى الطويل من خلال قدرتها على أن تكون أكثر استجابة للاحتياجات المحلية.

وركزت دراسات الاجتماع السياسي المعاصر على اعتماد البلدان النامية على مواردها وقدراتها برؤيتها وانتقائيتها؛ فيميز «بان سوك كيم» (2010) بين نهج «الحكم الرشيد» Good Governance (GG)، ونهج «الحكم الكافي الرشيد» Good Enough Governance (GEG)، إضافة إلى الدمج بين الأداء الحكومي التقدمي، والجودة العالية للخدمات العامة، وتمكين المواطنين، وتوافر قيم التعبير عن الذات من جهة، وثقة الجمهور من جهة أخرى.

واستنادًا إلى مسح بارومتر في آسيا خلال الأعوام 2003 و2004 و2006، خلص (Kim, 2010) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الأداء الحكومي التقدمي، والجودة العالية للخدمات العامة، وتمكين المواطنين، وتوافر قيم التعبير عن الذات من جهة، وثقة الجمهور في الحكومة في كل من اليابان وكوريا الجنوبية من جهة أخرى. وقد أكد ستويان وآخرون (2016) ما كشفه كيم من خلال تحليل نظريات الثقة المؤسسية، وتقييم أداء الحكومة ومكافحة الفساد في هاييتي وجمهورية الدومينيكان، وقد قدم باكستون (2007) مسحًا شاملًا وواسع النطاق للثقة المعممة عبر 31 دولة. افترضت أن الجمعيات التطوعية المرتبطة بجمعيات تطوعية أخرى أكثر فائدة في خلق ثقة عامة، بالمقارنة مع الجمعيات المنعزلة. في حالة مصر، من المهم تضمين أدوار المنظمات غير الحكومية ذات الشبكات العالية في تنفيذ السياسات مع الحكومة والقطاع الخاص.

وتتمثل الخصائص الرئيسية لنهج GG المثالي في تطبيق قيم المساءلة والشفافية

والمشاركة وسيادة القانون والاستجابة والإجماع والمساواة والإنصاف والكفاءة والرؤية الإستراتيجية. ومع ذلك، فإن العناصر الرئيسية لـ GEG كنهج واقعي للبلدان النامية هي: التركيز والتسلسل والنهج والانتقائية والبراجماتية (Grindle, 2004; Kim, 2007).

وعليه؛ ينبغي التركيز على وضع مؤشرات عربية للحوكمة يتم الاتفاق عليها من الأوساط العلمية العربية تراعي عناصر التركيز والترابط وتوافر منهجية مع توافر معايير الانتقائية والموضوعية لقياس مدى تحقق مؤشرات الحوكمة عربيًّا، وحتى لا نكون نهباً لقياسات في غير موضعها في تحري الدقة، أو قد يستهدف البعض منها التخطيط للنيل من الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلدان العربية.

4 - المجتمع المدني والمجال العام

أ - المجتمع المدني

اتجهت الأدبيات الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني إلى رصد وتحليل منظور جودة الحياة في المجتمع، من خلال تأسيس شبكة معقدة من العلاقات والتفاعلات بين الموارد الاقتصادية وتأثير السياسات الحكومية في سياق المجتمعات المحلية، على اعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني هي جزء من نظام بيئي موجود في توازن علاقات القوى بين مصالح الأفراد والمجتمع والسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الأوسع (Mann et al., 2022).

وفي ظل ارتباط علم الاجتماع السياسي القائم على علاقات القوة والمنظومة القيمية، يلاحظ تركيز دراسات المجتمع المدني على تحليل مجمل ممارساته للتعامل مع التهديدات الاقتصادية؛ لأنها توفر الحماية لأفراد المجتمع وبناء التآزر بين الأنشطة الاقتصادية ومشاركة المجتمع المدني. أولًا، يهدف المجتمع المدني إلى مواجهة التحولات الأوسع في الاقتصاد ككل، فالاضطراب في القاعدة الاقتصادية ينبغي أن يقابله استجابة المجتمع المدني التي تهدف إلى مقاومة التغييرات واستعادة التوازن الاقتصادي؛ مثل مبادرات التنمية الجديدة. ثانيًا، تُستخدم أشكال التضامن الاقتصادي التي تحشد القاعدة الاقتصادية الجماعية؛ مثل التمويل الجماعي أو الرعاية المحلية، لتقديم الدعم المالي للمبادرة والأفراد في أوقات الضائقة المالية. أخيرًا، يمكن للمشاركة

في أنشطة المجتمع المدني تنشيط ودعم رواد الأعمال المحليين الذين يقدمون، من خلال الأنشطة الاقتصادية، قيمة إضافية لمجتمعاتهم المحلية؛ مثل بناء خدمة قيمة أو توفير منصة لمزيد من إجراءات تفعيل المجتمع المدني (Mann et al., 2022).

كما اتجهت دراسات المجتمع المدني إلى ربطه بالعلاقات القيمية؛ إذ يمكن أن يُنظر إلى المجتمع المدني المحلي على أنه يتكون من ثلاث كتل بناء رئيسية – الارتباط والتضامن والرشادة، وربما تمثل الرشادة أهم هذه العناصر (Dallimore et al., 2022). ويمكننا القول: إن الدراسات المحلية توفر وسيلة قيمة لاستكشاف وتنظير الروابط بين المفاهيم القائمة على مؤسسات المجتمع المدني وأفكار الرشادة (Rucht, 2011).

وتبرز مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

– ما الرؤى التي يمكننا اكتسابها بشأن تأثيرات التسلسلات الهرمية داخل المجتمع المدني، على إستراتيجياته ونجاحها؟ تشمل الأسئلة وضع الإناث والمعارضة النسوية في ظل الحكم الاستبدادي؛ أين توجد مساحة لتطوير المعارضة بشكل عام والمعارضة النسوية بشكل خاص؟ ما العوامل التي تعمل من أجل ثقافة سياسية قائمة على المساواة يمكن تحديدها داخل المجتمع المدني؟ فضلاً عن ذلك، علينا أن نلقي نظرة فاحصة على تنوع النساء في الأنظمة الاستبدادية، وكيف يؤثر هذا التنوع على مشاركة المرأة وتمثيلها.

وعلى مستوى البلدان العربية، وفي ظل انكماش الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، يتزايد عدد المؤسسات والمنظمات المدنية كما تتمتع بدعم شعبي أكبر. ومن ثم؛ ارتفع عدد المنظمات العربية غير الحكومية من أقل من 20.000 في منتصف السبعينيات إلى نحو 70.000 في أواخر الثمانينيات.

وبدأت شرعية الأنظمة السياسية العربية في التآكل منذ الثمانينيات بسبب عدم نجاح بعضها في الحفاظ على الاستقلال الوطني في مجال التنمية، وفي تحقيق الديمقراطية، و في إزالة القيود المفروضة على التعددية الاسمية للأحزاب السياسية. وقد أدى ذلك إلى عجز الأنظمة السياسية العربية عن تحقيق درجة معينة من الرضا عن الوفاء بتلبية الاحتياجات الأساسية، وبروز أدوار للحركات؛ مثل الإسلام السياسي من جهة والتوجه العلماني من جهة أخرى.

وضمن إعادة تقييم دور الدولة، تم توجيه الاهتمام نحو مجموعة من المؤسسات غير الحكومية التي تحاول سد الفجوة بين الحكومة والقطاع الخاص. في بعض البلدان العربية، تفي هذه المؤسسات بشكل متزايد بالمعايير اللازمة للشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني العالمية(Amin, 2004) . كان لهذا تأثير كبير من خلال الآليات الآتية:

1 - زيادة التفاعل بين الأجندات العالمية والعربية.

2 - خلق خطاب سياسي أكثر انفتاحاً وتعزيز قيم الثقافة المدنية.

3 - الآثار المؤسسية المتعلقة بنمو نفوذ المنظمات الأهلية؛ مثل جماعات حقوق الإنسان.

4 - إنتاج نخب وطنية أكثر ارتباطًا بثقافة العولمة أكثر من ارتباطها بالجذور المحلية التقليدية.

5 - بناء الشبكات الإقليمية: على سبيل المثال شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

ب - المجال العام

تم تناول دراسات المجال العام السياسي، كجزء لا يتجزأ من علم الاجتماع السياسي، من خلال منظورين أساسيين، الأول: المنظور المؤسسي، والثاني: المنظور التكنولوجي؛ أي تحولات الرقمنة المؤثرة في الهياكل الاجتماعية والرمزية للمجال العام السياسي. فللتحولات الرقمية في المجال العام تأثير عميق على طرق نشر الأفكار ومناقشتها، وكيفية تكوين الآراء، وكيفية التعبير عن الهويات في المجتمعات الحديثة. كما أثرت على ممارسة المواطنة وعمل مؤسساتنا الديمقراطية. من خلال تصور هذه التحولات من حيث التغيير المؤسسي الذي يؤثر على كل من الهياكل الاجتماعية والرمزية للمجال العام، تم تحديد بعض الاتجاهات الأساسية المستمرة التي تميز المجال العام الرقمي، والتي تتسم بعدم الوضوح، إلا أنها لا تزال تجسد إمكانات التطورات الإيجابية والسلبية للديمقراطية والمواطنة (Enjolras & Johnsen, 2017).

إذا كانت فكرة المجال العام مركزية للمفهوم الحديث للديمقراطية، فقد اختلف المنظرون السياسيون المؤقتون حول طبيعة المجال العام وتقييم أدائه في المجتمعات

المعقدة. في هذا المقال، قام كل من إنجولرس وجونسين (2017) بتطوير منظور مؤسسي للمجال السياسي العام المعاصر من خلال عدسة محددة للتحولات التي تحفزها الرقمنة، ولا سيما من خلال تطوير مواقع الشبكات الاجتماعية (SNSs)، وإظهار كيف يمكن تطبيق هذا المنظور على التغييرات الجارية في المجال العام؛ حيث أحدث تطوير وزيادة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، الذي أتاح الوصول اللامركزي ومنخفض التكلفة إلى إنتاج المعلومات، والتواصل التفاعلي الذي يركز على الرسم البياني الاجتماعي ونشر المعلومات من خلال شبكة اجتماعية مُمكَّنة رقميًّا- أحدث تحولاً لافتًا في كل من التنظيم الاجتماعي والبنية الرمزية ووظائف المجال العام (Peters, 2008).

يُنظر إلى وسائل الإعلام على أنها أهم بنية تحتية تواصلية مؤسسية في المجال العام في المجتمعات المتمايزة المعقدة باعتبارها «مفاوضًا للتوافق الجماهيري» (Hjarvard, 2013: 55) في هذا المجال عندما يتعلق الأمر بالتحفيز على الحاجة إلى العمل السياسي وإضفاء الشرعية على القرارات السياسية. بالنسبة لـ«هجارفارد»، تخدم وسائل الإعلام الوظائف الثلاث لتشكيل «عالم من الخبرات المشتركة»، و«واجهة في العلاقات داخل وبين المؤسسات»، وإضفاء الطابع المؤسسي على المجال العام السياسي (Enjolras & Johnsen, 2017)، في حين تم تخصيص هذه الأدوار تقليديًّا لوسائل الإعلام الجماهيري، إلا أنه أثيرت تساؤلات جدلية بشأن إذا ما كانت الوسائط الرقمية الجديدة تؤدي الوظائف نفسها أو أنها تقوم بوظائف أخرى وكيف؟!

كما أثرت الأتمتة ووسائل التواصل الاجتماعي على مسارات المجال العام ومآلاته؛ ومن ثم على وضعية الديمقراطية. وثمة مشكلتان قد تشكلان تحديات خاصة للمجال العام كميدان للتداول والتفاعل والتأثير وتشكيل المعنى المشترك (الكسندر، 2006) – مشكلات التجزئة والديمقراطية التمثيلية.

ففيما يتعلق بمشكلة التجزئة Fragmentation نرى أنه في حين أدت رقمنة المجال العام إلى التعددية، وزيادة التمثيل بمعنى وجود المزيد من المشاركين والموضوعات والأساليب في المناقشة العامة، فإن التأثير على العرض، أي المداولات المشتركة حول القضايا المشتركة (Rasmussen, 2008) أقل وضوحًا. السؤال الحاسم المرتبط بالتقييم المعياري للتحول الرقمي للمجال العام هو إذا ما كانت إمكانيات

الاختيار الذاتي، والتخصيص، والتفرد، والتعبير عن الهويات المضمنة في إمكانيات الوسائط الرقمية تصل في النهاية إلى خلق مشهد مجزأ ومستقطب للنقاش السياسي، أو ما إذا كانت تأثيرات الشبكة الموصوفة سابقًا سوف تستلزم ظهور خطابات مشتركة عبر المواقع وتضمن وحدة المجال العام السياسي الشامل.

أما بالنسبة لمشكلة الديمقراطية التمثيلية Representative Democracy؛ فهناك سؤال آخر مرتبط بالتقييم المعياري للتحول الرقمي للمجال العام، وهو تأثيره على عمل المؤسسات التمثيلية للديمقراطية. والإشكالية تكمن في مدى مساهمة هذا الشكل من الدمقرطة في الوصول إلى الجمهور من أجل تعزيز الاتجاه نحو «ديمقراطية الجمهور» أو في بدء أشكال جديدة من العلاقات بين الممثلين والمواطنين في التحرك نحو ديمقراطية تشاركية أكثر لا يزال غير واضح (Enjolras & Johnsen, 2017).

5 – الهجرة واللاجئون والتمييز العرقي

سيطرت على دراسات التمييز مجموعة من الأسئلة الوصفية البحتة، دون تقديم دراسات تحليلية تفسيرية يمكنها إدراك وتقييم فكرة غير المتجانس في علم الاجتماع فيما يتعلق بالأساليب ووجهات النظر، الذي سيعد مفيدًا ومغايرًا في مناقشاتها اللاحقة (Small and Pager, 2020).

ففي الوقت الذي اقتصرت رؤية الاقتصاديين على التمييز القائم على الذوق أو التمييز الإحصائي Taste and Statistical Discrimination، باعتباره وصفًا أكثر ملاءمة للظاهرة (Reskin, 2012)، ينبغي لعلم الاجتماع السياسي توجيه قضايا التمييز من خلفيات مختلفة تعتمد على «التمييز المؤسسي» و«التمييز الهيكلي» و«العنصرية المؤسسية» القائمة على المعاملة التفاضلية على أساس العرق، والتي ترتكب من قبل المنظمات أو يتم تقنينها في القانون؛ نظرًا لأن التمييز قد يكون بسبب القواعد التنظيمية أو من قبل الأشخاص الذين يتبعون القانون، فلا داعي لأن يكون ناتجًا عن التحيز الشخصي، أو من التخمينات العقلانية على أساس خصائص المجموعة، أو من خلال تطبيق العنصرية الضمنية.

كما تركز الدراسات على التقاط التجارب اليومية لكل من أعضاء هيئة التدريس

من النساء والرجال في الجامعات المتخصصة في علم الاقتصاد وعلم الاجتماع في مناخ يفضل الرجال البيض بصفتهم نموذجيين أو أكاديميين في مجال العلوم الاجتماعية (Bonilla, 2017). لقد تم استخدام نهج التقاطع – كإطار مفاهيمي للاعتراف بأنظمة قمع متعددة تعمل معًا لإنتاج ممارسات وتجارب تمييزية لا تستند ببساطة إلى العرق والنوع الاجتماعي فقط (Collins, 1990) ضمن تخصصات الاقتصاد وعلم الاجتماع، بدلًا من اعتبار العرق والنوع الاجتماعي ببساطة إما/ أو فئات أو شرائح، على سبيل المثال، أبيض/ غير أبيض، ذكر/ أنثى(Roth, 2019). كما أن سياسات الهجرة هي نوع من العمل الإستراتيجي الذي يهدف إلى الاسترشاد بأهداف بعيدة المدى؛ مثل: الاعتراف والدمج والحقوق.

وفي ظل التحولات أو التغيرات في الديناميكيات الاقتصادية للسوق العالمي والآثار التي تعطل الأطر المؤسسية والقانونية والسياسية للدول، تم التركيز على تساؤلات متعلقة بإمكانيات تضمين أو استبعاد الفاعلين الاجتماعيين، والتأثيرات المستقلة على تكوين الهويات الجماعية، ومن ثم على النقاش حول فرص أو قيود التدخل السياسي والتنظيم والتعبئة (Castañeda, 2018). ولكن تعرضت قضايا الهجرة إلى إشكالية عدم وجود تعريفات ومفاهيم متغيرة دينامية تتشكل وفق الظروف والمتغيرات المحيطة اجتماعيًّا، واقتصاديًّا، وجغرافيًّا، وبشريًّا.

وعليه؛ ينبغي تصنيف سياسات الهجرة واللاجئين وفقًا لأنواع الهجرة لا وفق التعريف الموحد للهجرة، إضافة إلى معايير صياغة سياسات اللاجئين، وإلى أي مدى يتم صياغتها بهدف الحد من دخول اللاجئين، أم بهدف جذب المزيد من اللاجئين. وبدلًا من وضع افتراضات عامة حول مجال السياسة بشكل إجمالي، يذهب فريمان (2006) إلى أن سياسات الهجرة تتكون من عدة أجزاء. في كل جزء من هذه الأجزاء، تتفاعل جهات فاعلة ومصالح مختلفة؛ مما يؤدي إلى تفضيلات ومعايير مختلفة يتم على أساسها اختيار اللاجئين في مختلف بلدان العالم عمومًا وفي أوربا على وجه الخصوص.

هذا، وتؤثر سياسات الاندماج على وضع المهاجرين في بلد الاستقبال ويتم تطبيقها بانتظام كأدوات لمراقبة الهجرة. وتشمل الأمثلة تخفيضات في المزايا الاجتماعية أو حقوق الإقامة التقييدية التي تهدف إلى ظروف أقل جاذبية وتُستخدم

بانتظام في سياق سياسات اللاجئين لتقليل احتمالية قرار هجرة اللاجئين المحتملين (Brochmann, 1999). ومن ثم؛ فإن إجراءات سياسة الاندماج التي تم تقديمها للسيطرة على مواطني الدول الثالثة بمجرد حصولهم على الإقامة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مدرجة بالضرورة في هذه الدراسة.

ويعد تشكيل شبكات بديلة من التضامن من أهم أثار الهجرة في ظل ظروف الضعف والهشاشة في بلدان المقصد لدى مجموعات المهاجرين، حيث ينشأ الجدل حول ما إذا كانت هذه المبادرات هي تعبير عن «قضايا سياسية ناشئة» 'Emerging political subjects'، وتهدف هذه الشبكات إلى حل الاحتياجات المادية والنفسية والاجتماعية؛ مثل الحفاظ على الهوية وأشكال الانتماء، التي من خلالها تسود طبيعة إستراتيجيات البقاء في مثل هذه الشبكات (Castañeda, 2018).

وفيما يتعلق بالهجرة والتمييز، فإن سياسات مراقبة الهجرة ليست متجانسة، ولكنها تشكل منطقة سياسة متعددة الأبعاد. وهذا يشمل «الجدار الوقائي» الذي أقامته الدول القومية لتقييد الهجرة، بالإضافة إلى الدول ذات «الأبواب الصغيرة» التي تستقبل المهاجرين في أضيق الحدود؛ أي تستقبل المهاجرين الذين يشكلون أهمية ضرورية لإنعاش اقتصادها. في الختام، من الأفضل وضع تصور لقضايا اللاجئين والهجرة كمجال للسياسة العامة يتقاطع مع العديد من السياسات الأخرى. وثمة أربعة أبعاد مختلفة على الأقل للسياسات التي تستند إلى دوافع مختلفة للهجرة، ويتم تحديد الفئات إداريًّا من خلالها: العدالة وحقوق الإنسان، وأمن الدولة، وسوق العمل، والسياسات الخارجية والإنمائية، التي تؤثر جميعها على صنع السياسات المتعلقة باللاجئين والهجرة، مع إعطاء ميزة نسبية إلى بُعد السياسة الخارجية والتنموية لمسألة اللاجئين والهجرة تحت عنوان «النهج العالمي»، حيث يهدف عدد من مقترحات السياسة المتنوعة إلى جعل سياسة التنمية تعمل من أجل التحكم في الهجرة، ولكنها تسعى أيضًا إلى جعل الهجرة تعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية في الدول التي يقصدها المهاجرون (Ette, 2017).

وعلى المستوى العربي ذهبت العديد من الأدبيات في أعقاب الربيع العربي إلى تناول المحددات المشتركة للثورة والهجرة والتغيرات الديموغرافية العميقة التي

يمر بها العرب، ونتائج الهجرة للثورة من حيث الهجرة الطوعية والقسرية، وتأثير الشتات على سياسات الوطن، أو الدور الذي لعبه المغتربون الوطنيون في الثورات التي تتكشف في أوطانهم، ولا سيما من خلال التحويلات السياسية. إضافة إلى تناول العلاقة ما بين الحركات السياسية والحركات السكانية، وعن مدى ارتباط انتفاضات ما بعد عام 2010، بأشكال الهجرة الدولية لمواطنيها، وتحركات اللاجئين العرب، والهجرة القسرية، وسياسات الهجرة وتوجهات الدول العربية والغربية: لقد أغلق الأردن ولبنان حدودهما الآن أمام دخول اللاجئين الجدد، وفرضا شروطًا أكثر صرامة يجب الوفاء بها، وحذت تركيا الحذو نفسه، في حين أن أوروبا ليست حريصة على فتح أبوابها للاجئين، وزيادة عدد المشردين داخليًّا. ومع ذلك، من المشكوك فيه أن الهجرة القسرية يمكن أن تعيد إحياء ديناميكيات الربيع العربي؛ لأن النازحين داخليًا هم أشخاص مشردون يفتقرون إلى القاعدة الإقليمية اللازمة للثورة، ومستقبل الهجرة العربية في ظل تضخم فئة الشباب؛ حيث يتم إحصاء الشباب في الدول العربية بأعداد أكبر من أي وقت مضى («تضخم الشباب») (Fargues, 2017).

6 - المواطنة والنوع الاجتماعي وبناء الثقة

تقوم أشكال المواطنة الحديثة، وفقًا للعمل الكلاسيكي لتوماس إتش مارشال (1950) أو رينهارد بنديكس (1977 [1964])، بتشكيل مجموعة جديدة من الولاءات السياسية التي تؤدي إلى طاعة شرعية دائمة للدولة القومية. لذلك تعتبر المواطنة من خلال علم الاجتماع السياسي التاريخي بحق «إحدى خصائص الدولة الحديثة».

وفقًا لمارشال، تعني المواطنة جميع «الأعضاء الكاملين في المجتمع». يجب اعتبار هذه العضوية من حيث امتلاك ثلاثة أنواع من الحقوق: الحقوق المدنية، والحقوق السياسية، والحقوق الاجتماعية. ويتركز التساؤل الرئيس لمارشال فيما يلي: ما إمكانية ووسائل التوفيق بين عدم المساواة في المجتمع المدني الرأسمالي وروح المساواة المرتبطة بمواطنة الدولة؟ كانت المشكلة الرئيسية في نظرية مارشال تكمن في عدم تفسيره لكيفية تأثير التحولات في علاقة المجتمع المدني مع الدولة على معنى المواطنة. ومن ناحية أخرى، يستخدم مان Mann المواطنة أداة من قبل الطبقة الحاكمة للسيطرة على التأثير السلبي لصعود البرجوازية وتطور الطبقة العاملة، ويذهب مان

إلى أن إجهاض محددات المواطنة يرتبط بتصرفات الطبقة الحاكمة، التي يعرّفها على أنها مزيج من الطبقة الاقتصادية المهيمنة والحكام السياسيين والعسكريين.

مثل هذه الإسهامات المفاهيمية للمواطنة كانت مثارًا للإعجاب بشكل خاص في العلوم السياسية منذ منتصف الثمانينيات؛ مما جعل من الممكن ربط نشأة أنظمة المواطنة الحديثة بتحولاتها المعاصرة، ولا سيما في أوروبا. هنا مرة أخرى، يستطيع هذا التحليل التاريخي أن يمكن علم الاجتماع السياسي من مراعاة الترابط الثقافي والتاريخي لأنظمة المواطنة، وأيضًا وضع هذا التحليل في منظور غير متزامن يهدف إلى تتبع نطاق الاحتمالات في التحولات المدنية. لذلك لا يمكن لعلم الاجتماع السياسي الطموح للمواطنة أن يتجنب استخدام التاريخ لتحديد المسارات المعاصرة والتطورات المستقبلية للهياكل المدنية.

وراء هذه الاعتبارات المنهجية، يمكننا أن نرى كيف أن مفهوم المواطنة هو مرآة حقيقية للتحولات السياسية المعاصرة. تُلزم الخلافات التي تدور في العديد من الدراسات المعاصرة للمواطنة العلوم الاجتماعية إعادة التفكير في الفاعلية السياسية فيما يتعلق بمواضيع؛ مثل الحقوق والالتزامات، والولاء السياسي في التكوينات السياسية التي زادت تعقيدًا بسبب العولمة ونزع فكرة حدود الدول عن جميع القضايا السياسية، التي تشكلت بأشكال جديدة من تشكيل المجتمع السياسي في المجتمعات المتعددة الثقافات التي غالبًا ما تتأثر بمطالب ما بعد الاستعمار وانفتاح حدودها على الهجرة (Dloye, 2018).

وبشكل عام، ترتكز المواطنة الحقيقية على طبيعة الحقوق والواجبات التي لا بد أن تكون مبنية على آليات التعاون ما بين الدولة والمجتمع المدني. وقد التزمت الأدبيات بالربط بين المواطنة والعضوية الشاملة التي شهدت اتساعًا في المجتمعات الغربية، سواء اعتبرنا العضوية القانونية أو الشخصية أو الثقافية كما يذهب (بلومراد وآخرون 2019). وفي الوقت نفسه، شهدنا توترات متزايدة حول المواطنة الاجتماعية، ولا سيما الأحكام أو الحدود الأكثر صرامة حول من «يستحق» المساعدة العامة والدعم. وعلى الرغم من اهتمام الأدبيات بهذه العلاقة فإنها فشلت في إيضاح وتفصيل وتحليل العمليات التي تفسر العلاقة بين العضوية الشاملة والمواطنة الاجتماعية.

وفي منتصف التسعينيات، ادعى بعض العلماء أن الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية تم منحها بشكل متزايد للمقيمين على أساس الإنسانية العالمية، وهي وجهة نظر «عالمية» ترتكز على الغضب داخل دولة ديمقراطية ليبرالية. تم الحفاظ على معايير الشخصية العالمية وحقوق الإنسان من قبل المحامين والقضاة والجهات الفاعلة النخبة الأخرى التي أضفت الطابع المؤسسي على هذه الآراء في الهيئات الدولية أو الإقليمية؛ مثل محكمة العدل الأوروبية أو داخل القضاء المحلي، وهي مؤسسة معزولة إلى حد ما عن ضغوط الرأي العام التي يواجهها السياسيون، ومع ذلك، ورغم تزايد تسييس الهجرة والمواطنة وحقوق المهاجرين في القرن الحادي والعشرين، تبنى رواد الأعمال السياسيون في أحزاب اليمين المتطرف أو حتى يمين الوسط مُثل العضوية الإقصائية، وناشدوا الناخبين على هذا الأساس.

وقد اعتمدت العديد من المقالات التي تربط بين العضوية الشاملة والمواطنة الاجتماعية على النظرية السياسية المعيارية، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع الثقافي، والدراسات السياسية لبناء إطار توضيحي متعدد الطبقات يسلط الضوء على أهمية المشاعر الفردية لهوية المجموعة والتهديد لمعتقدات الناس وأفعالهم؛ وأهمية الذخيرة الثقافية الأوسع ومفاهيم التضامن الوطني كمصدر ونتاج لتأطير السجالات؛ والطرق المتنوعة التي تؤثر بها النخب والسلطة والمؤسسات على مفاهيم العضوية والاستحقاق.

وتشترك الأدبيات في التركيز على رسم الحدود، وهي عملية نصنف من خلالها الآخرين على أنهم جديرون أو قيِّمون أو شرعيون إلى جانب أبعاد الأخلاق والمستحقين. ومع ذلك، تختلف هذه الأدبيات في كيفية فهمها لرسم الحدود، بما في ذلك مكان تحديدهم العملية؛ الأمر الذي يؤدي بعد ذلك إلى وجهات نظر مختلفة حول كيفية ضمان شمول العضوية وتحقيق التكافل الاجتماعي. وتركز بعض السرديات على الديناميكيات على المستوى الوطني، وتتبع أحكام الاستحقاق كما يتضح من العضوية في دول الرفاهية الوطنية (Bloemraad et al., 2019).

إن أحد النجاحات اللافتة للنظر في نصف القرن الماضي هو توجيه سهام النقد على التعريفات العشوائية للعضوية الوطنية. ينعكس هذا في مسارات التضمين القانوني والاجتماعي والثقافي عبر الديمقراطيات الغربية، التي تظهر رفضًا لفكرة أن العضوية الوطنية تستند إلى خلفية عرقية معينة، أو تقتصر عليها (Bloemraad et al., 2019).

باختصار، تتطلب النضالات من أجل مجتمع أكثر مساواة وجود التضامن الذي يقوم على أخلاقيات العضوية التي تعتمد بدورها على توقعات الانتماء والمساهمة والولاء التي تدعم أحكام الاستحقاق (Bloemraad et al., 2019).

وصولًا إلى المواطنة الرقمية، التي لا تقتصر على عناصر التنمر الإلكتروني أو أمان الإنترنت فقط؛ بل تتضمن هذه المواطنة مجموعة واسعة من السلوكيات والمهارات اللازمة في البيئات الرقمية اليوم. يعرّف مايك ريبل المواطنة الرقمية بأنها «معايير السلوك المناسب والمسؤول فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا». تغطي مظلة المواطنة الرقمية مجموعة واسعة من المعارف الرقمية، بعضها معروف بشكل أفضل من البعض الآخر، ولكنها جميعها مهمة للنجاح في العصر الرقمي (Beardan, 2019).

وفيما يخص المجتمع المدني، وفي ضوء هذه الخلفية النظرية، من الضرورة وضع الأساس للبحث التجريبي المستقبلي الذي من شأنه أن يساعد في سد فجوة البحث المذكورة في البداية في الدراسات المتعلقة بالسلطوية. ولذلك؛ فإن أساس مساهمتنا هو المراجعة المنهجية للأدبيات الموجودة حول النوع الاجتماعي والمجتمع المدني والأنظمة غير الديمقراطية لأكثر من 200 منشور علمي نُشر معظمها في العقدين الماضيين (Hinterhuber, 2018).

واستنادًا إلى مفهوم جرامشي للمجتمع المدني، ندرس كيف ركزت الدراسات الأخرى حول العلاقات بين الجنسين في الأنظمة الاستبدادية والهجينة على كيفية تأثير أفكار عدم المساواة بين الجنسين على إضفاء الشرعية على السلطوية في المجتمع واستقراره. إن فهم السياسي الذي يركز على المجتمع المدني لا يرى علاقات القوة المجتمعية إلا كنتيجة للكفاح من أجل تحقيق السيادة الاجتماعية داخل المجتمع المدني نفسه. لذلك، لا يتم وضع المجتمع المدني بعيدًا عن علاقات القوة، ولكنه الموقع الذي تقع فيه معركة الهيمنة. فضلً عن ذلك، يلعب فهم «غرامشي» للمجتمع المدني دورًا مهمًّا في البحث المراعي للنوع الاجتماعي. إن تأثير الدول المهيمنة الذكورية على المجتمع المدني، وكذلك على تنظيمه الداخلي، هي أيضًا من موضوعات الأدبيات المعنية.

وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، انتشر مفهوم النوع الاجتماعي بشكل فاعل

عقب مؤتمر بكين عام 1995م، كما أصبح هذا المفهوم محط اهتمام المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ووكالات المعونة العالمية فيما تموله من برامج تنموية. يدرس مفهوم النوع الاجتماعي كيفية تحول الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة إلى علاقات قوة في المجتمع، من خلال معالجة الثقافة واللغة للفروق وإعادة إنتاجها في صور اجتماعية نمطية؛ ومن ثم، الإسهام في كونها مؤسسة اجتماعية مستقلة تحدد سلوك الأفراد وقواعدهم.

وارتكز انتشار المفهوم على الربط النظري بين المرأة ونجاح تجربة التنمية في السبعينيات، وتحديدًا في 1975، ويقوم اقتراب المرأة في التنمية على فكرة أن المرأة قاطرة التنمية، كما أن دعم المرأة يحقق تنمية حقيقية.

كما ظهر في منتصف السبعينيات اقتراب يركز على دراسة تأثير التنمية على النوع الاجتماعي (Gender And Development (GAD، وبرز مفهوم النوع الاجتماعي في ثمانينيات القرن الماضي للتمييز عن الفوارق الطبيعية المحددة التي تميز الرجل عن المرأة، عن تغير الثقافات والزمان والمكان والأدوار الاجتماعية القابلة للتطور مع تطور المجتمع نفسه. يعبر مفهوم النوع الاجتماعي وفقًا لكارفر Carver (1998) عن «تحول الذكورة والأنوثة والعلاقة بين الجنسين إلى علاقات قوة في المجتمع»، ويؤثر النوع الاجتماعي مع صفات يحملها الفرد كالطبقة والعرقية في الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتاحة للفرد في المجتمع. كما تم تعريف مفهوم النوع الاجتماعي بأنه الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية والقيمة المعنوية التي يحملها الفرد في مجتمع ما، والمرتبط بكونه ذكرا أو أنثى (Lorber, 1994).

كذلك ظهر مفهوم «تمكين المرأة» في الثمانينيات، وأصدر البنك الدولي تقريرًا في (2001) يؤكد أن تمكين المرأة هدف تنموي؛ لأن تحقيق العدالة الاجتماعية هدف، ولأن تمكين المرأة وسيلة لمحاربة الفقر (Malhotra & Schuler, 2002).

ويدور الجدل الخاص بالمساواة النوعية في الغرب حول إشكالية مفادها: أيتم التوصل إلى المساواة عن طريق معاملة متطابقة للمرأة والرجل؟ أم أن للمرأة وضعًا

خاصًّا تتم المعاملة وفقًا له؛ لأن تبني مبدأ المساواة لا يؤدي بالضرورة إلى العدالة، كما دار جدل بشأن أسباب معاملة المرأة باضطهاد رغم أوجه التقدم التي حققتها.

ومن الجدير بالذكر انتشار اقتراب إدماج بعد النوع في صنع السياسات، وهو الذي يركز على إدماج النوع الاجتماعي كبعد أساسي من أبعاد التقسيم العالمي، إضافة إلى الأبعاد الأخرى مثل الدين والعرق... ويسعى هذا الاقتراب إلى الكشف عن التحيز النوعي داخل الأنظمة والهياكل المؤسسية والبرامج والمشروعات بشكل قصدي أو غير قصدي؛ مما يؤدي إلى إمكانية صنع سياسات من شأنها خدمة الرجال والنساء على حد سواء.

تعددت نماذج تحقيق المساواة النوعية: نموذج التشابه أو التطابق، والمتضمن تعامل المرأة؛ مثل الرجل في القوانين ومختلف مجالات الحياة، ونموذج الفعل الإيجابي، ويشمل برامج تستهدف المرأة، وهو النموذج الذي تبناه المجلس الأوروبي منذ الثمانينيات، ونموذج التحول الذي يوجه الحكومات نحو تبني سياسات تسهم في تحول علاقات النوع الاجتماعي (Rees, 2003)، وهذه النماذج ككل تشكل إستراتيجية متكاملة لإرساء المساواة النوعية.

وبعد فحص الدراسات الحديثة حول المجتمع المدني والنوع الاجتماعي والأنظمة الاستبدادية، تم التوصل إلى أربعة مجالات اهتمام رئيسية للقيام بالمزيد من الدراسات: هل تلعب المساواة النوعية بين الجنسين دورًا فاعلًا في الإستراتيجيات الاستبدادية لتأسيس السلطة والحفاظ عليها؟ كيف تؤثر الاختلافات والتسلسلات الهرمية داخل المجتمع المدني على وظيفته في الأنظمة الاستبدادية؟ كيف يتم تنظيم المعارضة النسائية ضد الأنظمة الاستبدادية ومعالجتها لاحقًا؟ أخيرًا، كيف تختلف الأنظمة الاستبدادية والهجينة فيما يتعلق بالتسلسل الهرمي بين الجنسين والمساواة بين الجنسين؟

يمكن أن تتضمن الأسئلة المتعلقة بمقارنة العلاقات بين الجنسين والمجتمع المدني في الأنظمة الاستبدادية والمختلطة تحليلات للتمييز بين الجنسين، والوضع القانوني للمرأة، والاستغلال الجنسي، والعنف الجنسي. ولمزيد من المقارنة، يبدو أن تحديد الصور الجماعية للنساء، والزوجات، والبنات في الأنظمة الاستبدادية،

والممارسات الخطابية لتشكيل المعرفة والتسلسلات الهرمية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وكيف تختلف بمرور الوقت، أمرًا مثمرًا. ستأخذ هذه الأسئلة في الاعتبار ليس فقط الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية، ولكن أيضًا الأنظمة الاستبدادية المختلفة وتطوراتها بمرور الوقت.

فيما يخص العلاقة بين السياسات الاجتماعية وبناء الثقة، أكد «كناك وزاك» (2003) تأثير الثقة بين الأفراد على التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تصميمه نموذجًا رسميًّا للسياسات التي من شأنها زيادة الثقة. فمن الممكن رصد مدى تأثير السياسات الاجتماعية المصرية على زيادة الثقة وتحفيز النمو الاقتصادي. وتتعلق هذه السياسات بزيادة الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني ورفع معايير التعليم وتقديم مبادرات التمكين الاقتصادي وتحفيز الثقافات المدنية.

7 - الحركات الاجتماعية والتيارات المتطرفة

أ - الحركات الاجتماعية والاحتجاجات

يعد نموذج العملية السياسية (PPM) Political Process Model من أهم نماذج تحليل وتفسير الحركات الاحتجاجية التي اعتمدتها دراسات علم الاجتماع السياسي (El-Mahdi, 2009)، وهو النموذج الذي يتضمن البنى الحراكية Mobilizing Structures، وبناء الفرصة السياسية Political Opportunity Structure، والإطار الثقافي Cultural Framing.

إلا أنه في إطار تفسير التأثيرات الرقمية على الحركات الاجتماعية، ينبغي تطوير الإطار النظري، وتجاوز الحتمية التكنولوجية من خلال معالجة سؤالين مختلفين: كيف تشكل الإستراتيجية السياسية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ وكيف تؤثر الاستخدامات المتباينة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نتائج الحركات الاجتماعية؟

وتتناول دراسة Blanc (2021) هذه الأسئلة من خلال فحص إضرابات المعلمين لعام 2018 في أوكلاهوما وأريزونا - إجراءات على مستوى الولاية بدأت من خلال مجموعات Facebook العادية؛ وذلك لتوضيح سبب كون الضربة في ولاية أريزونا أكثر فاعلية مما كانت عليه في أوكلاهوما، فعلى الرغم من الظروف المواتية للنجاح

في الأخيرة، تُظهر الدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الخيارات الإستراتيجية للقادة. في حين تميز إضراب أوكلاهوما بالتعبئة بدون تنظيم - تصعيد الاحتجاج دون تنظيم- في حين استخدمت أريزونا الأدوات الرقمية لبناء التنظيم بدلًا من تجنبه. تعتمد التأثيرات الرقمية أيضًا على طبيعة الأداء المثير للجدل نفسه؛ نظرًا لأن فعالية الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط أثرت بالسلب في الإجراءات المتخذة عند تنظيم الإضرابات.

لقد دخلت التقنيات الرقمية في المشاركة المدنية والمشاركة السياسية بطرق بدأ العلماء فقط في تحليلها؛ من حركة جيش زاباتيستا للتحرير الوطني في أوائل التسعينيات إلى الربيع العربي 2011، وقد وجد النشطاء طرقًا لا تعد ولا تحصى لتوظيف التقنيات الرقمية لتعزيز قضاياهم. في ذلك الوقت، تطور استخدام التكنولوجيا الرقمية من بث المظالم في جميع أنحاء العالم على مواقع الويب إلى تكتيكات مثل نكران هجمات الخدمة. نظرًا لأن التقنيات الرقمية أصبحت أكثر تعقيدًا، فقد ازدادت أيضًا الطرق التي استخدمها النشطاء (Ilten, 2019).

ب- التطرف والراديكالية

ناقشت الأدبيات أهمية استيعاب مشهد التطرف والراديكالية والعنف السياسي من الأسفل، ولا سيما تقييم أهمية القضايا الاجتماعية الحضرية في المنطقة المحلية؛ إذ تكون مشكلات التطرف محلية ولا تزال في طور التكوين؛ ومن ثم، بالإمكان إيجاد الحلول (Abbas, 2020).

ففيما يتعلق بالتطرف والراديكالية، لا بد من التمييز بين العديد من المصطلحات والمفاهيم: التشدد والتطرف بنوعيه التراكمي، والمتبادل والراديكالية والإرهاب.. وغيرها على المستوى النظري، والتوصل إلى تعريفات إجرائية، والتدقيق في صياغتها ووضع محددات لها تتناسب مع الوضعية الخاصة بالواقع المدروس، وعلى مستوى تطور وتبلور الاصطلاحات والاستخدامات، وعلى مستوى المنهجية (Bötticher, 2017).

ويتمثل الرد من جانب الدولة في تعزيز قراءة تاريخية ضيقة للمجتمع فيما يتعلق بالتنوع والاندماج والتعددية الثقافية بدلًا من التركيز على المساواة والتكامل

والترابط الاجتماعي في ضوء اتساع التفاوتات وتراجع الثقة السياسية وزيادة الانقسام الثقافي. في الختام، تتغذى الجماعات اليمينية المتطرفة والإسلامية المتطرفة على حد سواء على «إضفاء طابع الآخر» 'Otherization' على الجماعات التي تُعرض على أنها معارضة لتشكيلات هويتها المحلية والعالمية. فالجماعات اليمينية المتطرفة ترغب في استعادة مناطق معينة كجزء من عملية «استعادة مواقع الدولة «، في حين أن الإسلاميين ليس لديهم سوى القليل أو لا يطالبون بأي شيء على الصعيد المحلي، ويركزون اهتمامهم على سياسات الهوية المعولمة. ومع ذلك، تعاني كلتا المجموعتين من تشتت الذكورية، فضلًا عن اضمحلال الهويات الوطنية بسبب العولمة النيوليبرالية – إلى الهيمنة العنيفة كحلول لمشكلاتهم.

ولذلك كان من الضروري التركيز على قضايا البنى الاجتماعية، وسياسات الهوية عند محاولة تقدير طبيعة الراديكالية والتطرف بين أولئك الذين ينخرطون في التطرف اليميني المتطرف وكذلك أولئك الذين ينجذبون إلى التطرف الإسلامي. من الضروري أيضًا دراسة كيفية تحديد هذه المفاهيم لتحديد أفضل السبل التي يمكن أن تغذي بها عملية تطوير السياسات. فضلًا عن ذلك، يحتاج النهج إلى التعامل مع التطرف باعتباره قضية مجتمعية أوسع، وليس مجرد مهمة لمجتمعات معينة. إنه يضع في نهاية المطاف المساءلة على عاتق الحكومة والسلطات لتحمل مسؤولية أكبر عن المشكلات والحلول للحد من التطرف العنيف. في المناخ السياسي الحالي، يُنظر إلى الإسلاموية الراديكالية العنيفة على أنها إحدى وظائف المجتمعات المسلمة، حيث تكمن كل المشكلات والحلول. ولذا مطلوب المزيد من البحث لتعرّف تقاطعات هذه المتغيرات في مواقف محددة (Abbas, 2020).

8 – الأمن القومي

تم تعريف الأمن القومي بالطريقة التقليدية والمعاصرة؛ ومع ذلك، وضعت التعريفات التقليدية للأمن القومي بشكل ضيق من حيث القوة العسكرية والحماية من التهديدات الخارجية. يتضح هذا البناء الضيق للأمن القومي في كتابة (Menggang, 2013)، الذي يشير إلى أن «الأمن القومي ينظر إلى الأمن العسكري على أنه الأساس والمحتوى الرئيسي للأمن القومي».

نشأت المفاهيم الحديثة للأمن القومي في القرن السابع عشر خلال حرب الثلاثين عامًا في أوروبا والحرب الأهلية في إنجلترا. في عام 1648، أسس صلح وستفاليا فكرة أن الدولة القومية ليس لها سيطرة سيادية على الشؤون الداخلية فحسب؛ مثل الدين، ولكن أيضًا على الأمن الخارجي. يدعي هولمز أيضًا أن نظام ما قبل وستفاليا الدولي كان قائمًا على افتراض وجود مبدأ عالمي يحكم شؤون الدول التي يقودها الأباطرة والباباوات والملوك والأمراء.

بشكل تعليمي، يجادل هولمز بأن هنا يكمن أساس الأمن القومي كمفهوم تم توسيعه واستخدامه اليوم. في شكله المعاصر، اكتسب مفهوم الأمن القومي السيادة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. كان هذا واضحًا، على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، عندما أقر الكونغرس الأمريكي في عام 1947 قانون الأمن القومي الذي أنشأ مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية. شهدت أوائل الخمسينيات من القرن الماضي انتشارًا عالميًا لمجالس الأمن القومي، وإستراتيجيات وقوانين الأمن القومي التي تمت صياغتها على غرار تلك الخاصة بالولايات المتحدة.

ومع ذلك، بالنسبة لبعض الأكاديميين والباحثين، على الصعيد الوطني، لا يزال الأمن في القرن الحادي والعشرين معادلاً للقوة العسكرية. في ظل هذه الخلفية، تبرز ملاحظة لويس بيريس في عام 1979 أن قادة العالم «يستمرون في التصرف كما لو أن الأمن القومي لدولهم يعتمد على زيادة مطردة في التسلح» (ص 98). ابتداءً من ثمانينيات القرن الماضي، بدأ توجه الأدبيات يركز على مسلمة مفادها تضاؤل الاعتماد على مفهوم الأمن القومي من المنظور العسكري فقط.

وقد اشتملت التعريفات المعاصرة للأمن القومي على مجالات أخرى؛ مثل الأمن الداخلي، والأمن البشري، والضمان الاجتماعي، والأمن البيئي والطاقة، وأمن الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، يشير جيمس ويرتس وتومي إلى أن التعريفات الحديثة للأمن القومي يجب أن تشمل الآن معاني أحدث وأوسع وتميل إلى تضمين التهديدات غير العسكرية للأمن؛ مثل ندرة الموارد الناجمة عن النمو السكاني وارتفاع مستويات المعيشة، والتوسع الحضري في العالم الثالث وما يصاحب ذلك. يضغط على الحكومات الهشة، والاكتظاظ السكاني، والصحة، وتدفقات الهجرة (Menggang, 2013).

وعليه؛ أصبح مفهوم الأمن الوطني مفهومًا ديناميكيًّا متطورًا. كما حددت الأمم المتحدة الفئات السبع للأمن البشري على أنها اقتصادية من خلال الحصول على دخل مضمون، وكذلك وجود شبكة أمان عامة تضمن الدخل لأولئك الذين لا يستطيعون الحصول عليه. يمكن تحقيق الأمن الغذائي من خلال الوصول الملائم إلى الغذاء، مالياً واقتصادياً. يعني الأمن الصحي الوصول إلى الرعاية الصحية والحماية من الأمراض. يشير الأمن الشخصي إلى معالجة تهديدات العنف الجسدي، والمجتمعي من خلال دعم أمن الأفراد داخل المجموعة، وتقوية الشعور بالانتماء والهوية المتجذرة في الممارسات والقيم المشتركة. يشمل الأمن السياسي احترام أساسيات حقوق الإنسان، والبيئية، من خلال معالجة التحديات البيئية التي يفرضها تغير المناخ، والضرر العام الذي يلحق بالنظام الإيكولوجي نتيجة للصراع البشري.

تم تقديم تعريفات أحدث للأمن القومي من قبل ريتشارد إتش أولمان وكذلك جوزيف ج. روم، الذي عرفه في عمله عام 1993 بالأمن القومي على النحو التالي:

التهديد للأمن القومي هو إجراء أو سلسلة من الإجراءات التي (1) تهدد بشكل كبير وعلى مدى فترة زمنية وجيزة لتدهور نوعية الحياة لسكان الدولة، أو (2) تهدد بشكل كبير لتضييق نطاق السياسة الخيارات المتاحة لحكومة الدولة أو لتقديمها الكيانات غير الحكومية (الأشخاص والجماعات والشركات) داخل الدولة.

وفي ظل انتشار جائحة كورونا Covid-19، تجاوز مفهوم الأمن الأمن العسكري والبقاء والعيش في أمان وسلام. لقد أدرك البشر أيضًا أن التهديدات والمخاوف تتجاوز حدود ما يمكن أن نطلق عليه «عولمة الخوف وعدم اليقين». في خضم جائحة COVID-19، واجهت بلدان العالم موقفًا لا يتعلق بوجودها ولا باختيارها؛ إذ بدأت الدول في إعادة النظر في حساباتها فيما يتعلق بالأموال المخصصة للإجراءات الوقائية مقارنة بالإنفاق الدفاعي، وقد عكس وباء كورونا أن التهديد الأمني يمكن أن يزداد في ظل التعرض لوباء يجعل البشر أقل أمانًا وأكثر قلقًا وخوفًا. ومن ثم؛ لم يعد مفهوم الأمن يفسر بشكل ضيق على أنه أمن الأرض من العدوان الخارجي، أو حماية المصالح الوطنية، أو الأمن العالمي من خطر المحرقة النووية. ولكنه يتجاوز ذلك لتحقيق سلامة الناس في حياتهم اليومية، وتلبية احتياجاتهم الغذائية والوظيفية والوقائية والطبية (Amin, 2021) .

خامسًا: مستقبل علم الاجتماع السياسي بين الإشكاليات والتحديات

على الرغم من تعدد وتباين القضايا التي تناولها علم الاجتماع السياسي في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، فإنه تم الزج به في اتجاهات عديدة غير ذات جدوى، وذلك بالاستناد إلى ثلاثة اعتبارات؛ الأول: التركيز غير الملائم لعلم الاجتماع السياسي على التحولات الكبرى كالثورات، وعرض العوائد ذات المغزى على حساب الفحص الدقيق لمتضمنات العملية السياسية التقليدية. الثاني: نزوع علم الاجتماع الذي يتعامل مع السلوك اليومي، والعلماني، والسياسي، إلى اعتناق فكرة الفعل؛ مما يخلط بين الأسباب التي يبرر بها البشر اختياراتهم، وتنبؤ علماء الاجتماع السياسي كمحترفين بأفعالهم. الثالث: ثمة قليل من الاهتمام نسبيًّا بعلم اجتماع النخب السياسية كأعضاء في مجموعات وجهًا لوجه مع أولوياتهم، ومبادئهم التنظيمية (Martin, 2020).

بيد أنه وفقًا للمتغيرات العالمية، من الضروري أن يركز علم الاجتماع السياسي على تحليل النظام السياسي الإداري، وتتبع تطوره داخل المجتمع المدروس، أو عبر المجتمعات؛ إذ أصبح الرهان في ظل انتشار الأوبئة مرتكزًا على استقرار الدول وسياساتها ومدى تبلور الأنظمة السياسية والإدارية، بدلًا من التركيز على الحركات الاحتجاجية فقط، التي أدت في الكثير من المجتمعات عمومًا، والعربية خصوصًا، إلى ضعف الدول، وتشتيت أفرادها، وتحولهم للاجئين؛ مما أثر بالسلب على المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية الديموجرافية بالبلاد العربية في أعقاب ثورات الربيع العربي. والتساؤل المطروح لمهام علم الاجتماع السياسي المستقبلية هو: كيف يمكن لمدخل اجتماعي محدد للسياسة أن يبنى على تصحيح المسارات المفاهيمية، والمنهجية، والإمبريقية التي يستوجب إجراؤها في كل من علم الاجتماع السياسي والتاريخي في ضوء نظريات القوة والفعل الاجتماعي والبنى الاجتماعية؟

وتتحدد الإشكاليات الأساسية التي تواجه علم الاجتماع السياسي في:

- اتجاه بعض علماء الاجتماع السياسي إلى إعطاء تعريفات جامعة مانعة لبعض المفاهيم والاصطلاحات؛ مثل: الراديكالية والتطرف، وقد يكون ذلك إجراءً تعسفيًّا لوضع محددات بعينها في الاصطلاحات السياسية، إلا أنه قد لا يراعي خصوصية

المجتمعات وتباين أوضاعها الاقتصادية الاجتماعية الثقافية من مجتمع إلى آخر من ناحية، وقد يحمل هذا التحديد التعسفي لدى البعض الآخر نوعًا من الغرضية أو التعسف النابع من التحيز لبعض الفئات أو الطبقات أو المجتمعات على حساب شرائح أو فئات أو مجتمعات أخرى.

- خصوصية الأوضاع العربية، واتجاه باحثي العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي إلى دراسة تباين الأوضاع الجيوسياسية من جراء: ثورات الربيع العربي، وأزمة سوريا، وما قامت به الجماعات الإرهابية الإسلامية وتنظيم «داعش» في إحداث مثل هذه التباينات. إضافة إلى تقييم ورصد الاختلالات الديموجرافية الحادثة على المستوى العربي من جراء حكم «الإخوان المسلمين»، وغلبة تيار الإسلام السياسي وتأثيره على وضعية السكان الأصليين، وزيادة معدلات النزوح والهجرة، وتردي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، سواء على مستوى الأسر والمجتمعات العربية، أو على مستوى النظم السياسية العربية.
- من منظور علاقات القوة والسياسة، يجب على الباحثين الانتباه إلى الموارد وهياكل الفرص السياسية و«قواعد اللعبة» التي تشكل القرارات المتعلقة بالقانون والسياسة. ما نعرفه من علم النفس الاجتماعي يشير إلى أن الناس يرغبون بشدة في تكوين صورة ذاتية إيجابية، ويتفاعلون بشكل سلبي مع التهديدات المتصورة لحالتهم أو مصالحهم؛ ولذا يجب تأطير الروايات الشاملة للحد من التهديد والتخفيف من الفروق بين الجماعات/ داخل الجماعة. فما المحددات التي تم وضعها بهدف تحليل التفاعلات الروتينية في أماكن العمل والأحياء؟ وما الذي يمكن تغييره أو تعديله لمثل هذه المحددات من قبل رواد الأعمال السياسيين أو دعاة الحركات الاجتماعية؟
- لقد أدى تركيز الأدبيات على التعبئة والتراكم إلى حجب تنوع فعالية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ويمكن أن يؤدي الاهتمام الأكبر بتنظيم العمليات بشكل عام، والحركات العمالية على وجه التحديد إلى تعميق فهمنا للعلاقة بين التقنيات الرقمية واستراتيجيات القيادة داخل هذه الحركات، فضلًا عن الطرق التي تشكل بها نتائج هذه الحركات. فتحليل الحركات الاجتماعية المرتكز على تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يعتمد فقط على الاستراتيجية الرقمية التكنولوجية لقادة

الاحتجاج، ولكن أيضًا على طبيعة الاحتجاجات في حد ذاتها. إضافة إلى ذلك، من الضرورة دراسة تأثير تباين المنتمين لتيارات سياسية على استخدام وسائل التواصل في الحركات الاجتماعية، فمن الأهمية رصد العلاقة بين الاستراتيجية السياسية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثير الأيديولوجيات في استخدام هذه التكنولوجيات؛ إذ يجادل كل من أولدام Uldam و سكرادي Schradie أنه بسبب أيديولوجيتهما، ولأن لديهما موارد أقل، فإن المتطرفين يستخدمون الإنترنت أقل من الإصلاحيين، ويستأنف «سكرادي» مؤكدًا أن استخدام المحافظين لوسائل التواصل الاجتماعي كان أكثر فعالية من استخدام اليساريين.

- بالنسبة لعلم الاجتماع، لم تهتم العلوم السياسية تقليديًّا بأشكال السلوك السياسي «خارج المؤسسات». من جانبه، مال علم الاجتماع إلى إعطاء الأولوية لتفسير عمليات التعبئة والحشد على حساب النتائج السياسية، وهو ما تلخصه المقولة الشهيرة «نحن نعيش في زمن الاحتجاج» (Barrie, 2021).

التحديات المستقبلية لعلم الاجتماع السياسي

تعددت زوايا النظر إلى التطورات المستقبلية في علم الاجتماع السياسي من خلال خمسة جوانب رئيسية: التوجهات النظرية، التوجهات المفاهيمية، المنظور الميداني، العلوم المتداخلة، وقضايا علم الاجتماع السياسي.

من حيث التوجهات النظرية، يلاحظ أنه من بين العديد من الاتجاهات الجديدة التي يتم اتباعها الآن في علم الاجتماع السياسي، اقترح كل من مارتن Martin وجوود Judd (2020) اثنين من أكبر الاتجاهات الواعدة، الأول: يتميز بمدخل نظري ميداني للفعل الاجتماعي، والذي يسمح للمحلل بفحص التفاعل بين أشكال التنظيم التي تميز الفاعلين السياسيين من ناحية، ثم التفاعل بين الجمهور الأوسع من ناحية أخرى. والثاني، يتميز بالمشاركة في أوجه التقدم في علم النفس الاجتماعي والسياسي، والعلوم المعرفية، وقضايا أخرى في العلوم الاجتماعية، والتي تسمح للمحلل ببناء نظرية أكثر منطقية وتوليدية للفعل الاجتماعي.

ويتوجب على علم الاجتماع السياسي أن يتعامل مع الخصائص النظرية المميزة

للسياسة كشكل من أشكال الفعل الاجتماعي، وهو ما يؤدي إلى ضرورة إنجاز ثلاث مهام محددة: أولًا، فهم أفضل لمنطق المهنيين السياسيين وعلاقاتهم بمجموعات النخب الأخرى؛ ثانيًا، فهم منطق الأيديولوجية السياسية الجماهيرية بشكل أفضل، والمكونات المعرفية والعاطفية لعملهم السياسي بشكل عام؛ وثالثًا، من أجل إنجاز هذه المهام، ينبغي وضع تصور مفاهيمي سليم للفعل السياسي (Martin, 2020).

ويمكن القول؛ إنه في ظل التنظير الملائم للدولة من خلال وضع تصور مفاهيمي، وإدراك علاقة النخب بعضها ببعض، في ظل منطقية أيديولوجية جماهيرية، سيكون علم الاجتماع الآن في وضع جيد لإحراز تقدم في فهم السياسة. ومع ذلك، فإن نقاط الضعف في نظرية الفعل لا تزال مرتبطة بتحقيق نقلة نوعية في جزأين رئيسيين آخرين من علم الاجتماع السياسي، هما: فهم منطق الفعل السياسي النخبوي، ومنطق الذاتية السياسية الجماهيرية. بينما نرى النهج الموضوعي لنظرية المجال التي تم تطويرها من قبل «فليجشتين وماك آدم» (2012)؛ باعتبارها أكثر الطرق الواعدة للمضي قدمًا في نظرية الدولة، وذلك بهدف إحراز تقدم في علم الاجتماع الجزئي للفعل السياسي والإدراك، وعلم الاجتماع يجب - أخيرًا – أن يتخلص من الافتراضات التي لا أساس لها من الصحة حول طبيعة الفعل (Martin, 2020).

لكن ليس من الواضح على الإطلاق أن يكون نفس النهج النظري الأكثر إرضاءً لدراستنا للمواقف السياسية الجماهيرية مفيدًا عندما يتعلق الأمر بفهم عمل المتخصصين السياسيين. هنا أيضًا مهمة للمستقبل، لكن تفسير ذلك لا يتطلب أن نميز بين السياسة الجماهيرية والنخبة فقط، بل أن نفهم علاقتهما. ومن ثم؛ فإن السياسة لا تشمل فقط ما نسميه التحليل على المستوى «الصغير» أو التحليل المقصور على فئة معينة؛ لتجنب الالتباس الاصطلاحي الذي نتبادله في المجال السياسي - الذي يتم فيه ضم الجوانب الشكلية والموضوعية للسياسة في المكان التنظيمي - ولكن أيضًا من الضرورة تحليل المجال السياسي الصغير في ضوء الإلمام بوضعية المجال السياسي «الكبير» (أو الظاهر) كما أشار فليك (1979) Martin, 2020).

ومن حيث التوجهات المفاهيمية، فإنه من الضرورة إعادة النظر في المفهوم الفيبري للسياسة، الذي كان يميل، كما أكدت آرندت (1958، 1969)، إلى

الخلط بين القوة والسلطة، وهو خلط شائع لجيل من المثقفين والسياسيين؛ مما أدى إلى حدوث نوع من الارتباك المفاهيمي، كما أدى، وفقًا لآرندت، إلى تدمير السياسة وليس توضيحها. وليس من قبيل المصادفة أنه كان جيلًا يخلط بين القوة والسلطة، ولا يجد طريقة لتبرير تجربته القصيرة مع الديمقراطية والسياسة الفعلية.

كما رأت «آرندت» أن القوة يجب أن تُفهم على أنها تشير إلى الحالة الجسدية للأشخاص. أما السلطة؛ فهي على العكس من ذلك، إمكانات كامنة لمجموعة العلاقات الاجتماعية. **باختصار، هناك جوانب موضوعية وشكلية لما نعنيه بالسياسة:**

أولًا، إنها تشمل كل تلك الأشياء التي يبدو أنها مرتبطة بشكل مركزي بالدولة. ونحن نعتقد هنا أن علم الاجتماع على مدار الـ 25 عامًا الماضية قد أدى بشكل جيد إلى حد ما في تحسين أداتنا المفاهيمية في هذا الإطار.

ثانيًا، يجادل جو (2013)، بتمايز النظرة إلى الدول القومية عن الإمبراطوريات إلى حد كبير من خلال اهتمام الإمبراطوريات بالأراضي الاستعمارية المهمة لهذه الدول التي يفترض أنها متجاورة، لكن تركيز الدول القومية ينصب على الاهتمام بمجموعات من العلاقات، وليس الاقتصار على نظرة أحادية.

ثالثًا، واستمرارًا لهذه الضرورة العلائقية، دون إنكار جدوى التمييز بين الحكم المباشر وغير المباشر، نجد أنه غالبًا ما يتعين علينا تصنيف الدول ليس في مجموعات من المؤسسات فقط، ولكن إلى مديرين ووكلاء (على سبيل المثال، Hechter 2000). فضلًا عن ذلك، نجد أن الدول الحديثة تطور بشكل واضح نوعًا جديدًا من القواعد غير المباشرة؛ إذ تساعد في إنشاء واستقرار مجالات الفعل شبه المستقل (Fligstein & McAdam, 2012).

ومع ترك السؤال مفتوحًا حول ما إذا كان أي من هذه الخيارات الاصطلاحية يقدم مزايا تقنية، فإننا نعتقد أن تنظير العلاقة الجوهرية بين المجالين الكبير والصغير لا يتطلب اعتماد مصطلحات جديدة بقدر ما يتطلب توضيحًا لسوء فهم مستمر من طبيعة الحقول. وقد جاء سوء الفهم هذا من التوجه غير الموضوعي لـ«بيير بورديو» إلى الحقول على أنها تمتلك مجموعة من المبادئ الداخلية القابلة للاشتقاق التحليلي، وإحساسه بأن المجال قد تم تشويهه في بعض النواحي عندما كانت المبادئ الأخرى

هي التي وجهت العمل. مهمة المستقبل، إذن، هي التوقف عن التركيز على أي من المبررات المقدمة لاختيار موضوعاتنا (عندما يجبرون على القيام بهذا)، وبدلًا من ذلك، وضع مفاهيمهم في ضوء الخرائط الاجتماعية والسياسية المتفق عليها، وكيف يستخدمونها من أجل تحديد وتطوير المصطلحات بما يعكس الواقع المجتمعي المتغير بين الدول، وداخل الدولة الواحدة (Martin, 2020).

ومن حيث العمل الميداني، يعتمد علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية الأمريكية على عدة خصائص معًا: الأولى: توافر استقصاء منهجي يسترشد بشكل أو بآخر بمنهجية صارمة، الثانية: التطوير بناءً على هذا الاستقصاء للتحليل المستدام المنطلق من أدلة منطقية يتم التوصل إليها، والثالثة: النجاح في اجتياز تقييم محكم من قبل مجموعة من الزملاء لإنتاج منشور في منتدى متميز. بعبارة أخرى، يتمثل الاتجاه في العلوم السياسية في تعريف التخصص على أنه مزيج من الاستقصاء المنهجي والعرض المنطقي والتقييم الناجح للواقع الإمبريقي بشكل محايد (Lutz, 2021).

وعليه؛ يمكن قياس الأهمية النسبية للدراسة التجريبية بإمكانية أنها يمكن أن تساهم في فهمنا للسياسة أو النتائج المؤسسية، مما يساعدنا على فهم السياسات والعواقب المؤسسية والتنبؤ بها. كما أن هناك عددًا لا يُحصى من الأبحاث التي لا تزال غير مرتبطة إلى حد كبير فيما يتعلق بالآثار النظرية الرئيسية. ربما حان الوقت لإعطاء وزن أكبر ومساحة أكبر للدراسات التي «تنظف» الأدبيات؛ أي تقوم باستخلاص المفيد من هذه الدراسات والبناء عليه، بهدف تطوير تعميمات مفيدة بدلًا من النتائج الجديدة غير المستندة إلى أسانيد نظرية وإمبريقية عميقة، وهذا بدوره يقترح مجالات رئيسية لمزيد من البحث التجريبي. ولكن يمكن القول: إن الحس التجريبي الذي عادة ما نرجع إليه لتمييز العلم عن الفلسفة لا ينبغي أن يؤدي بنا إلى الاستخفاف بمكانة النظرية والخيال وقيمتهما في علم الاجتماع عمومًا والاجتماع السياسي على وجه الخصوص.

أما من حيث العلوم المتداخلة، فمن الضروري في بعض التحليلات الخاصة بالظواهر والمشكلات الاجتماعية والسياسية الدعوة إلى استخدام العلوم المتباينة في تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية، ولكن لا يعني ذلك تغول علم أو فرع علمي في التفسير بالمقارنة مع الفروع الأخرى على حساب علم الاجتماع السياسي

الذي على عاتقه تفسير الظاهرة. على سبيل المثال، على الرغم من أهمية علم النفس وعلم النفس الاجتماعي في معرفة وتحليل الصور الذاتية للأفراد وكيفية التعاطي مع المشكلات والتهديدات والتحديات السياسية والاجتماعية، فإن ذلك لا يغني عن التصورات المؤسسية، والقيمية، والإدارية كأبعاد رئيسية في تشكيل وتحليل قضايا علم الاجتماع السياسي، وهو ما يؤدي إلى التوزيع النسبي لمعدلات تدخل العلوم البينية، بما لا يتغول على العلم الأساسي المنوط به تفسير الظاهرة بالأساس، ويحول دون محاولات التوجه إلى التشظي والنسبية التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى خلل معرفي وقيمي.

وللمزيد من التوضيح، يؤكد مسح الموسوعات والأدبيات أن علم الاجتماع السياسي موجود منذ فترة طويلة عند تقاطع مجالات متعددة في العلوم الاجتماعية؛ فقد كان من يسمون بعلماء الاجتماع السياسي الأوائل على دراية بالتأثير المحتمل للجماهير وجماعات المصالح والحركات الاجتماعية في السياسة (انظر على سبيل المثال ليبسكي، وليبست وروكان Lipset and Rokkan، 1967؛ Lipsky، 1968). ومع ذلك، منذ هذا الوقت، سارت دراسة الأجندات السياسية ودراسة الحركات الاجتماعية في مسارات متوازية. وكانت النتيجة فهمًا ثريًّا للمنطق التنظيمي للعمل الجماعي، فضلًا عن الأبعاد النفسية المؤسسية والاجتماعية للرأي العام والنخبة. ومع ذلك، نادرًا ما تفاعلت هذه الأدبيات بعضها مع بعض.

ومن حيث القضايا المستقبلية: تعرضت القضايا المعاصرة لعلم الاجتماع السياسي لدراسة السلوك السياسي أو التنظيم المؤسسي السياسي للدولة فقط، ولكن يتعين عليها أيضًا أن تتناول العلاقة بين السلوكيات الاجتماعية والمؤسسات السياسية وبعض العناصر غير السياسية؛ مثل: البنية الأيديولوجية، والصراعات الثقافية، ومستويات التقسيم الطبقي الاجتماعي. ويهتم علماء الاجتماع السياسي بفهم إلى أي مدى تتأثر نظم أو سلوكيات سياسية بعينها بالعوامل غير السياسية (De Nardis, 2014) ولكن في ظل ظهور العديد من المتغيرات التكنولوجية، والدولية، والمدنية، والاجتماعية، والمجتمعية، من الضروري أن تتناول قضايا علم الاجتماع السياسي العديد من الجوانب، وأن تراعي العديد من الأبعاد الاصطلاحية، والنظرية، والميدانية على النحو الآتي:

فيما يتعلق بالثورة التكنولوجية، تعددت القضايا التي تمس طبيعة العلاقة بين الثورات التكنولوجية المتلاحقة ووسائل التواصل الاجتماعي وتأثيراتها على المسار الديمقراطي، وعلى متصل السلطوية – الديمقراطية سواء على مستوى الدول أو ما بين النظام السياسي والمجتمع المدني داخل الدولة، أو ما بين القائمين على إدارة هذه الوسائط التكنولوجية والمجتمع العالمي، كل هذه القضايا لا بد أن يتم إدراجها في جدول القضايا والمشروعات البحثية لعلم الاجتماع السياسي بشكل أكثر تفصيلًا، على اعتبار أن مستقبل علم الاجتماع السياسي مرهون بإدارة العلم لطبيعة وتطور العلاقة بين الذكاء الاصطناعي، ومستقبل الديمقراطية، ودور الذكاء الاصطناعي في تغيير ميزان القوى بين المؤسسات السياسية، وطبيعة العلاقة بين القائمين على إدارة هذه الوسائط، ومصالح الدول الكبرى، وعلاقة كل ما سبق بمستقبل مشاركة المواطنين في الحياة العامة بشكل عام، وبالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي على وجه الخصوص.

ومن الضروري تناول علاقة الذكاء الاصطناعي، وأتمتة القرارات وصياغة السياسات، وتأثير ذلك على الحد من المخاطر، ودور الأنظمة السياسية في صياغة السياسات واتخاذ القرارات وتعميق البيروقراطية العقلانية، أو أنه تتم صياغة السياسات بشكل آلي إلكتروني، ودعم التوجه لتآكل التخصص البيروقراطي. فضلًا عن ضرورة إعداد دراسات ذات صلة بتأثير الذكاء الاصطناعي على تفعيل السياسة التي من شأنها الاستجابة لاحتياجات المواطنين في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة العامة الجديدة، واللامركزية. ووضعية التواصل الاجتماعي على متصل الذاتية – الموضوعية ومدى كونها فنية متخصصة، أم كونها متحيزة، وتأثير هذا التوجه على تناول القضايا السياسية ونوعيتها، وعدم تناول قضايا أخرى.

وفي ضوء تلازمية العلاقة بين التطور المتلاحق للثورات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي، وخلق أنظمة فاشية، حيث إن مركزية عملية صنع القرار المبنية على الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى إنشاء تسلسل هرمي للقمع من أعلى إلى أسفل، وتقييد التعبير والمشاركة والإشراف وسلوك البحث عن المعلومات السياسية، فبإمكان الدراسات المستقبلية أن تطوِّر على ما تصوره «فوكو» في هذا الصدد. يرى «فوكو» أن الطريقة التي يتم بها نشر التكنولوجيا والعلوم من قبل الأنظمة الفاشية تتراكم

في قوة اجتماعية؛ مما يؤدي لتفجير أصولها النفعية الأولية، واكتساب حياة خاصة بها. هذا التشكل يعمل على التحكم في جميع جوانب الحياة الاجتماعية بهدف تعظيم التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يستخدم بدوره لممارسة أشكال جديدة من السيطرة الإقطاعية على الحياة الاجتماعية.

بالنسبة إلى «أوجبرن»، فإن التغيير الاجتماعي والاختراع الاجتماعي هما المخرجان للتعامل مع إشكالية سوء التكيف بين التفاعل التكنولوجي، والثقافة: الاختراع المادي يدعو للاختراع الاجتماعي. إذا كانت هناك تعديلات اجتماعية، فإنه يجب أن تكون هناك اختراعات اجتماعية في مجالات التعليم والصحة...كسياسات. هذه الاختراعات الاجتماعية ليست ميكانيكية، وليست اكتشافًا في العلوم الطبيعية لتقليل التأخير الثقافي، وتعظيم فوائد التكنولوجيا (Ogburn & Nimkoff, 1940).

وفي هذا الصدد، قدم أوجبرن نظرية حول البعد الثالث للابتكار: آثار الاختراعات. ميز بين نوعين من الآثار؛ الآثار الفورية أو المباشرة Immediate، والآثار المشتقة Derivative . الآثار الفورية هي الآثار على المنتجين، والمستخدمين، والآثار المشتقة هي تغييرات في المؤسسات الاجتماعية والسياسية. بالنسبة إلى «Ogburn»، فإن التأثيرات المشتقة أكبر من الآثار الفورية، لكنها تتأخر لفترة أطول بسبب عملية إضافة التأثيرات والمزج بين العديد من العوامل المحددة (Ogburn, 1937). وهو ما يعرف بالتأخر الثقافي Cultural Lag. وبناءً على ذلك؛ كان علماء الاجتماع بطيئين في تقدير ظاهرة الآثار الاجتماعية المشتقة للتطورات التكنولوجية.

ويحدد «أوجبرن Ogburn» نوعين من المشكلات لأغراض السياسات: أحدهما تشجيع الاختراع، والمشكلة الأخرى هي الاتجاه الذي يأخذه الاختراع، والتأخر في الاعتماد عليه. كان حله تطوير دراسات لتوقع الاختراعات، وآثارها الاجتماعية، إضافة إلى التنبؤ بالاختراعات نفسها والتنبؤ بتأثيراتها. القياس الصحيح للآثار الاجتماعية للاختراع «ليس سهلاً كما هو الحال بالنسبة للأشياء المادية. فالآثار الاجتماعية غير ملموسة، والآثار الاجتماعية للتكنولوجيا واسعة جدًّا من حيث الحجم، والمدى بحيث يستحيل حسابها؛ ومع ذلك، يمكن لبعض التقريبات، مما لا شك فيه، والتنبؤ، إلى حد ما، أن يكون ممكنًا».

وعليه؛ يثير استخدام المواقع الإلكترونية والوسائط التكنولوجية تساؤلات حول الدراسات المستقبلية لعلم الاجتماع السياسي، تستلزم الإجابة عنها، **لعل أهمها:**

- هل تصبح المجتمعات أقل تسامحًا بسبب الطفرات التكنولوجية المتلاحقة؟ أتقوم الحكومات باستغلال تقنيات الحجم (تحديد حجم استخدام التكنولوجيا صعودًا أو هبوطًا) هذه لإعادة تأكيد هيمنتها الشمولية؟[3] أم أن هذا منحنى تطوريّ لا مفر منه سيستقر بمرور الوقت؟ وهل الهياكل الخوارزمية موجودة بشكل دائم للتأثير على العلاقات بين الدولة والمجتمع على المدى الطويل؟ (Unver, 2018).
- هل الدول الديمقراطية هي تلك التي تعزز الاستبداد والهيمنة في توجيه الوسائط التكنولوجية والذكاء الاصطناعي؟ أو أن الدول النامية الشمولية هي التي تقوم بذلك؟ وهل هذا يستدعي تصنيف المجالات الخاصة والمعايير بما يمكن من خلالها تحديد الدول الديمقراطية التي تتمايز بطبيعة الحال عن الأخرى الاستبدادية؟

وبناء على ما سبق؛ يحتاج الذكاء الاصطناعي من أجل تغيير ميزان القوى بين المؤسسات السياسية والفاعلين والأجهزة التنفيذية إلى مزيد من البحث المنظم. فبالنظر إلى حجم مشكلات الشرعية والسيادة المرتبطة بإسناد القرارات السياسية للخوارزميات، ودور الدساتير والبرلمانات والنخبة السياسية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي من المرجح أن تؤدي احتكارات التكنولوجيا في Google وBaidu وAlibaba وAmazon وYouTube وTencent وFacebook وغيرها، إلى جانب ثقافة حافة الهاوية في العلاقات العامة على غرار وادي السيليكون، إلى تطورات أكثر خطورة ومثيرة للقلق في السياسة الخوارزمية، مقارنة بما يمكن أن تفعله الدول الديمقراطية أو الاستبدادية (Unver, 2018).

---

(3) قام الذكاء الاصطناعي بتشكيل ظروف من الشمولية تعتمد على ما أطلق عليه هربرت ماركيوز «الرجل أحادي البعد»، فوفقًا لما أشار إليه ماركيوز (Marcuse, 2013) فيما يتعلق بالمجتمع الاستهلاكي «يصبح البشر امتدادًا للسلع التي يشترونها»؛ مما يضخم قيمتهم الذاتية من خلال ملكيتهم للتقنيات. لهذا السبب، وفقًا لماركيوز، من المرجح أن تخضع المجتمعات الرأسمالية المتمحورة حول التكنولوجيا إلى الشمولية الدقيقة، حيث إن مشترياتها من التكنولوجيا مدفوعة بإحساس مركزية الأنا، والتي بدورها تغير النظام المجتمعي. إن العطاء الناتج لتحقيق الذات المتمحور حول التقنية يجعل المجتمعات أسهل في المراقبة والتحكم من خلال أشكال جديدة من المراقبة الرقمية، ومراقبة الشبكة، وتحديد خصائص البيانات الضخمة؛ مما يخلق شكلًا من أشكال القمع المباشر.

وفيما يخص علم الاجتماع السياسي الدولي، يلاحظ تميز دراساته بدمجها بين النظرية والتطبيق، وبين المدرسة المادية والمدرسة المثالية، بهذه الطريقة، يتميز علم الاجتماع السياسي الدولي International Political Sociology (IPS) بالاستكشاف المتوازي للمستويات الجزئية والكلية؛ فهو يقر بأنه لا يمكن لأي بحث ميداني أن يعمل حقًّا من دون رؤية للنظام العام، وأن هذا الترتيب العام لا يُفهم إلا من خلال التجريد المنطقي من تحليل العمليات والممارسات المحلية.

ومن الضروري استناد التحليل في الاجتماع السياسي الدولي IPS إلى إحضار «المحلي» للعلاقات الدولية والتخلص من الانقسام الداخلي/ الخارجي (ووكر، 1993)، وهو ما يخالف الطريقة التي تتبعها السياسة المقارنة، أو علم الاجتماع في هذا الشأن (Guzzini, 2016).

ومن ثم؛ يجدر تركيز الدراسات ذات الصلة بعلم الاجتماع السياسي الدولي على العديد من الجوانب: الأول، ضرورة التمييز بين مصطلحات الميزان الدولي والقيادة الدولية، وبين مصطلح القوة المبني على العنف الجسدي والبطش، ومصطلح السلطة القائم على ثقة الآخرين والقبول الطوعي للقيادة السياسية. الثاني، التأكيد على قضايا الحرفية السياسية والأخلاق الدولية ومدى الاعتماد على مبادئ المصداقية الإستراتيجية، وهنا لا بد من التطرق إلى طرح الإشكالية الأخلاقية في السلطة والقيادة السياسية، فلطالما أسيء فهم الواقعية كنظرية العلاقات الدولية التي تتجاهل دور الأخلاق في السياسة الدولية. وثمة ثلاثة مستويات من الحكم الأخلاقي: فردي، وحكومي، ودولي. وتشير الأخلاق الحكومية إلى مسئولية الحكومة تجاه مصالح الأشخاص الذين تحكمهم. لذلك، فهي أخلاق عامة وليست خاصة، كما أنها أخلاق عالمية وليست وطنية (Xuetong, 2019). الثالث، يختلف علم الاجتماع السياسي الدولي مع الأخروية «Otherization»؛ حيث يربط العلم بين النظرية الاجتماعية والسياسية والأنثروبولوجيا الاجتماعية، وبين السياسية والإثنوغرافيا، وبين البحوث الميدانية والتجريد. كما يحتاج هذا الامتداد إلى محاولات منتظمة في التوليف والدمج بين مجمل الزوايا العلمية أو على الأقل التآزر فيما بينها. إذا كان الأمر كذلك، فلا بد أن يكون من خلال مساهمة IPS في الحفاظ على مساحة التفكير والإلهام الجديد على قيد الحياة في بيئة منضبطة؛

حيث يشجع التمويل (العام والخاص) التسلسل الهرمي للترتيب وقوالب النشر الإبداعي بشكل متزايد، إن لم يكن يفرض تعميم الاحترافية.

وبإلقاء الضوء على الحوكمة العامة الجديدة، يتعين على علماء الاجتماع السياسي تقييم مؤشرات الحوكمة العامة الجديدة، وهل تختلف مثل هذه المؤشرات من دولة لأخرى، وتأثير تبني عناصر اللامركزية في تفعيل مبادئ الحوكمة العامة الجديدة، وتقييم تطبيق مثل هذه المؤشرات على الدول النامية، وتعيين وضعيتها بالمقارنة مع الدول الأخرى التي حققت الكثير من مؤشرات الحوكمة في مؤسساتها؛ مما انعكس على مجتمعاتها بالإيجاب في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ومدى تطبيق عناصر الحوكمة الكافية الرشيدة Good Enough Governance؛ باعتبارها حوكمة قائمة على: التركيز، والتتابع، والنهج، والانتقائية، والبراجماتية، وتساعد العناصر المستخدمة في هذا النهج في تقييم مدى معالجة سياسات الدول النامية في الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للمجتمعات، متضمنة ما يجب القيام به، ومتى وكيف ينبغي القيام به؛ أي ما هو ضروري وممكن كذلك.

وبالنسبة للمجتمع المدني، وفي ظل تركيز الأدبيات والدراسات على تأثير إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحليل جودة الحياة في المجتمع، وتحليل مجمل ممارساتها وفاعلياتها للتعامل مع التحولات والتحديات الاقتصادية، والربط بالعلاقات القيمية المبنية على مبادئ الارتباط، والتضامن، والرشادة.

تكمن القضايا المستقبلية الهامة لمؤسسات المجتمع المدني من وجهة الاجتماع السياسي في رصد تأثير وضعية وأدوار مؤسسات المجتمع المدني على علاقات القوة، وخصوصية مؤشرات المرونة المؤسسية لدى هذا القطاع، وشراكة هذه المؤسسات غير الحكومية مع القطاعات الأخرى الحكومية والخاصة في التعاطي مع المخاطر، ودور الأحزاب السياسية في التعاطي مع المتغيرات السياسية العالمية والإقليمية والمحلية، وخصوصية النقابات المهنية في التعامل مع المتغيرات المهنية، والتنظيمية، وإدارة العلاقات، وأدوار الحركات العمالية في أعقاب أزمة «كورونا»، وتأثير إمكانية إعادة الاعتبار للكتلة الشرقية أمام الأخرى الغربية في مسارات ومآلات الحركات العمالية في بلدان العالم. كما أنه من الضروري ارتكاز قضايا مؤسسات المجتمع المدني على

المزيد من التفكير النقدي في تلك التقييمات السلبية للمجتمع المدني التي غالبًا ما تعتمد بشكل مفرط على المقاييس الكمية للمشاركة الرسمية.

إشكاليات المجتمع المدني: في حال الصراع بين المدني والسياسي: هل يكون الصراع نتاجًا لدولة تسلطية لا تسمح بوجود شركاء متكافئين معها أم لمجتمع مدني يريد أن ينتزع السيادة من الدولة في ظل الأزمات والمخاطر؟ وفي حال التعاون: هل التعاون بين الدولة والمجتمع المدني ناتج عن مجتمع مدني يبحث عن مصالحه، أم يريد أن يعتلي مناصب حكومية، فيكون أكثر ممالأة وانهزامية أمام الدولة؟ أم دولة تحاول تمرير رؤيتها وسياساتها من خلال القطاع المدني الأكثر وصولًا للجماهير؟

يرتبط دعم المجتمع المدني العربي بوضع المزيد من مؤشرات الرأي العربي متفق عليها من شأنها تقديم بيانات وإحصاءات تعكس بشكل دقيق، وحقيقي للواقع السياسي المعاش والآليات الممكنة لتطويره، كما تمثل شرائح مختلفة وممثلة من المجتمعات العربية. على سبيل المثال، يقدم مؤشر الرأي العربي Arab Opinion Indicator 2019-2020 (AOI) بيانات مثيرة للاهتمام حول مدى استجابة المجتمعات العربية للأنظمة السياسية، وفهم التصورات السياسية السائدة بين المجتمعات العربية بعد عقد من انتفاضات الربيع العربي. وتوصلت إلى أن المواطنين العرب بشكل عام ملتزمون بأولوية الديمقراطية على الرغم من الأولويات الأخرى المتعلقة بالمخاوف الدينية والأمنية، كما تدعو أطياف القوى السياسية إلى اعتماد نظام سياسي قائم على المنافسة عن طريق صندوق الاقتراع. وقد ثبت أن هذا هو التوجه العام للأغلبية.

ومع ذلك، لا يبدو أن النخبة السياسية تولي أهمية كبيرة لهذه الأولوية على الرغم من الرغبة في نظام ديمقراطي، وهو ما يفسر سبب تعرض الدول العربية لسلسلة من الإخفاقات في العملية الديمقراطية. الاستنتاج الثاني هو أن هناك مجموعات من الدول تتفق في وجهات نظر مواطنيها بشأن الأنظمة المرغوبة أو المرفوضة.

ومن المهم تأكيد عدم إقحام المفهوم الغربي للديمقراطية في الفضاء الفكري العربي، دون إيجاد المناخ الملائم للتكيف مع هذا المفهوم وتطبيقه على النحو الأمثل.

وفي المقابل، أعطتنا بيانات مؤشر الرأي العربي توجهاً آخر بين المواطنين الذين لا يرون حلاً في الديمقراطية، حيث يتضمن هذا الاتجاه عدة خيارات غير ديمقراطية، مقسمة بين استبعاد الأحزاب غير الدينية، والدعوة إلى اعتماد نظام يطبق الشريعة الإسلامية، ويفضل النظام العسكري. وفي الوقت نفسه، أكدت الدراسة أهمية فهم أوجه التفضيلات داخل الفضاء الذي يتم من خلالها تقييم أنظمة الدول العربية، وفقًا لمكونات مفصلة حيث تتداخل عدة عوامل (على سبيل المثال، دينية، غير دينية، عسكرية، قائمة على المنافسة، إلخ): هذه تشير إلى اختلاف في السياق الديمقراطي للمجتمعات العربية وكيف ينظر إليها المواطنون.

أما بالنسبة للعلاقة الأفقية بين تنظيمات المجتمع المدني؛ أفهي علاقة تنسيق بين الأدوار أم تكرار لها في ظل المخاطر والأزمات؟ أهو تعاون من أجل المواطن، أم من أجل تحقيق مصالح شخصية؟ هل وصلت هذه التنظيمات إلى مرحلة من النضج من أجل تكتلات فيما بينها؟ هل العلاقة علاقة صراع بين هذه التنظيمات؛ لأن هناك تنظيمات مركزية هي التي تستحوذ على الموارد، والعلاقات، وأوجه الدعم في مقابل أخرى أقل مركزية شكلًا وموضوعًا لا تملك إلا أقل القليل من الموارد سواء المادية، أو المؤسسية؟

فيما يخص المجال العام، من الضروري التركيز على التحديين الأساسيين اللذين تحاول دراسات المجال العام التصدي لهما، ويتعلق التحدي الأول بالتجزئة، في ظل زيادة المشاركين في المجال العام من خلال وسائل التواصل الاجتماعي دون إحداث نوع من الإجماع بين المشاركين، ويتعلق التحدي الثاني بالديمقراطية التمثيلية؛ أي تأثير التحول الرقمي على عمل المؤسسات التمثيلية الديمقراطية، وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

وبناءً على ذلك؛ من الضروري أن يهتم منظرو المواطنة بالطرق التي تتأثر بها هويات المواطنين بعلاقات القوة، والممارسات السياسية للاندماج والإقصاء، وليس مجرد تمثيل المصالح المحددة مسبقًا. فهذا المفهوم للديمقراطية يغير الطريقة التي ننظر بها إلى المجتمع المدني والمجال العام. وبدلًا من فهم كل منهما على أنه مظهر لنظام سياسي ليبرالي مسبق وشكل من أشكال الحكم، يُطلب منا تحديد موقعيهما كمظاهر للسياسة المناهضة. ومن ثم؛ يجب إعادة التفكير في فكرة المجال

العام كميدان للقيم العامة ومساحات شاملة للمواطنة، وبدلًا من ذلك نراها كمساحة للتنافسات المتعددة على الهويات الديمقراطية (Cornwall et al., 2011).

من الضروري للدراسات المعاصرة والمستقبلية في علم الاجتماع السياسي أن تركز على العضوية القانونية أو الشخصية أو الثقافية في مقابل المواطنة الاجتماعية من أجل تحقيق مبادئ التضامن الاجتماعي وعدالة التوزيع للموارد والأحقيات. وعليه؛ ينبغي الاعتماد على مستويات متعددة من التحليل حول سجالات العضوية، والمواطنة الاجتماعية باستخدام مجمل النظريات السياسية المعيارية، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع الثقافي. كذلك ضرورة ربط القضايا المستقبلية بين العضوية الشاملة باعتبارها امتدادًا لقضايا المواطنة، وبين تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وعلى عكس توقعات «مارشال» Marshall القائمة على تمييز الأبعاد الثلاثة للمواطنة – المدنية والسياسية والاجتماعية – مع الأنواع المقابلة من الحقوق الرسمية المتعلقة بالتضمين القانوني والمشاركة السياسية وإعادة التوزيع الاقتصادي (الحقوق الاجتماعية)، تذهب بعض الدراسات المعاصرة مثل دراسة بلومراد وآخرين (2019) إلى أن امتداد واتساع شبكة العضوية القانونية أو الشخصية أو حتى الثقافية لم يسرْ جنبًا إلى جنب مع امتداد واتساع توزيع موارد الرعاية الاجتماعية، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى التشدد في وضع الحدود الأخلاقية القائمة على تصورات الاستحقاق (Bloemraad et al., 2019).

وفيما يتصل بقضايا الهجرة واللاجئين والتمييز العرقي، يمكن تحليل سياسات اللاجئين والهجرة «فيما يتعلق بأنواع الهجرة وفق المتغيرات المختلفة، بدلًا من التركيز على مفهوم ثابت غير متمايز لـ«الهجرة». ومن ثم؛ لا بد أن تضع الدراسات القادمة لعلم الاجتماع السياسي في اعتبارها التمايز العام في سياسات اللاجئين والهجرة التي تغطي الجوانب الأكثر اختلافًا في مجال السياسة، إضافة إلى وجوب تصنيف سياسات الهجرة واللاجئين إلى أجزاء ذات مغزى نظري (Ette, 2017) .

وبالنظر إلى قضايا المواطنة والنوع الاجتماعي وبناء الثقة، فإن المهمة السياسية الحاسمة هي تطوير سرديات جديدة تخص العضوية الوطنية التي تعترف بمجموعة أوسع من الأنماط المشروعة للوجود والمشاركة والمساهمة والانتماء.

ومن الضروري كذلك تركيز الضوء في قضايا المواطنة على الموارد التي تقدمها جهات فاعلة سياسية مختلفة، سواء كانت مالية أو بشرية أو تنظيمية، و»بناء الفرصة السياسية» للمؤسسات التي تقيد العمل أو توجهه. ومن ثم؛ فإن علم الاجتماع السياسي للعضوية يتطلب الانتباه إلى مستويات متعددة من التحليل، من الرأي العام والسلوك الانتخابي لأعمال المجموعات الجماعية وتحليل المؤسسات. إنه يوجه الانتباه إلى تحديد من يقدم وجهات نظر شاملة أو حصرية للعضوية ومدى القوة التي يمتلكونها لنشر هذه الأفكار وتضمينها في السياسة، وذلك سعيًا إلى حصول المقيمين الدائمين من غير المواطنين على المزايا الاجتماعية (Bloemraad et al., 2019).

ويعتمد تحليل عوائد مشاركة المواطنين في الحياة العامة على نهج أكثر تعددية وواقعية جديدة؛ نهج قد يعتمد أو يتردد صداه مع عناصر من تقاليد مختلفة في التفكير حول المواطنة والديمقراطية، ولكن لم يتم تحديدها بالكامل من قبلهم. ومن هذا يمكن أن ينشأ فهم للمواطنة يكون حساسًا لمسائل السلطة وكذلك السياق. وبتجاوز الثنائيات الثابتة للدولة/ المجتمع المدني، العالمي/ الخاص، الفرد/ المجتمع، سيسمح مثل هذا التحليل بفهم أكثر دقة للمواطنة على وجه التحديد؛ لأنه قادر على الاستجابة لحالات الطوارئ في الحياة اليومية (Cornwall et al., 2011).

ولذا؛ من الضروري أن تركز الأدبيات الخاصة بعلم الاجتماع السياسي على وضع الآليات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المواطنين في سياق دول المواطنة التي يتم تطبيقها فيها. ففي الوقت الذي بذلت فيه الجهات المانحة جهودًا للسيطرة على التاريخ والسياق في مشروعاتها البحثية – في ظل تحليلات دوافع التغيير من قبل وزارة التنمية الدولية البريطانية أو دراسات القوة التي قامت بها الوكالة السويدية للتنمية الدولية SIDA – فقد تم إيلاء اهتمام أقل لاستكشاف الآثار المترتبة على التنافر بين الأبعاد المعيارية للسرديات العالمية ذات الصلة بقضايا المشاركة والمساءلة، وبين التجارب الحية المتعلقة بالمشاركة المدنية والحقائق التجريبية لـ «المجتمع المدني» في مختلف دول العالم .(Cornwall et al., 2011)

وبشأن إشكاليات النوع الاجتماعي، يمكن التساؤل: هل تلعب المساواة بين الجنسين دورًا مهمًّا في الإستراتيجيات الاستبدادية لتأسيس السلطة والحفاظ عليها؟

وكيف يحدث ذلك في ظل الأزمات والمخاطر؟ ويمكن تفصيلها لتشمل الأسئلة التالية: كيف يغير التمثيل السياسي للمرأة التسلسلات الهرمية الجندرية في الأنظمة الاستبدادية؟ ما الأدوار التي تلعبها النساء والحركات النسائية والمنظمات النسائية والسياسات في عمليات الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية والعكس بالعكس؟ ما المتغيرات التي تسبب تحسينات في سياسة النوع الاجتماعي في ظل الأنظمة الاستبدادية، وضمن عمليات التحول؟ إلى أي درجة يعتمد نجاح المنظمات النسائية على دعم الدولة (الاستبدادية)؟ وكيف تعمل الدول الاستبدادية على تحسين وضع المرأة؟ وفي هذا السياق، ما العواقب بعيدة المدى نتيجة سياسات النوع الاجتماعي لاشتراكية الدولة؟

ما سبق يتطلب تطوير النظرية السياسية للسلطوية المرتكزة على الترابط القوي بين الدراسات التجريبية والاعتبارات النظرية، وأحيانًا يلعب المجتمع المدني دورًا متناقضًا في استقرار وتغيير الأنظمة الاستبدادية والهجينة. في هذا المجال البحثي، سيتعين علينا التعامل مع السؤال الأساسي المتعلق بنظرية الديمقراطية وهو: هل عدالة النوع الاجتماعي سمة ديمقراطية لا غنى عنها؟

وبخصوص الحركات الاجتماعية والتيارات المتطرفة، يمكن القول: إنه من الضروري التمييز بين العديد من المصطلحات ذات الصلة بالتشدد والتطرف، والتوصل إلى صياغة تعريفات إجرائية، ووضع محددات تتناسب مع طبيعة المجتمع والفئات المدروسة في ظل تطور المنهجيات، وتبلور الاصطلاحات والاستخدامات.

ومن خلال استخدام «باري» Barrie السجلات الببليومترية من أربع عشرة مجلة من المجلات العلمية في العلوم السياسية وعلم الاجتماع على مدار العقدين الماضيين، أكد أن الاحتجاج قد شهد تجددًا في الاهتمام بالعلوم السياسية، وأن علم الاجتماع والعلوم السياسية يشتركان الآن في التركيز على نتائج الاحتجاج. كما حدد «باري» الاتجاهات الرئيسية في أجندة البحث من خلال رؤية متكاملة؛ بحجة أن علم الاجتماع السياسي للاحتجاج يجب أن يدمج النتائج الأخيرة من كلا التخصصين لفهم عملية صنع القرار لدى النخبة بشكل أفضل، والوساطة في معلومات الاحتجاج وأهداف المتظاهرين (Barrie, 2021).

كذلك فإن علم الاجتماع السياسي للاحتجاج من شأنه أن يعطي الأولوية للدراسات المنقوصة التي تقيم نتائج الاحتجاج، التي سيتم دعمها من خلال اهتمام علماء السياسة بالقضايا محل هذا الاختصاص، والتركيز المشترك لعلماء الاجتماع وعلماء السياسة على الاحتجاج باعتباره متغيرًا مستقلًّا. وعليه ينبغي التركيز على فهمه في علاقته بـ: (1) صنع القرار النخبوي والسياقات المؤسسية. (2) الوساطة في معلومات الاحتجاج؛ (3) الخصائص والأهداف على مستوى الحركة الاحتجاجية (Barrie, 2021).

ومن خلال استعراض الأدبيات المعاصرة في علم اجتماع الاتصال، يتبين تركيزها على فهم وتفسير طرق تطوير التقنيات الرقمية وتأثيرها في تغيير آليات المشاركة المدنية والمشاركة السياسية. وتركز مراجعتنا لعلم اجتماع السلوك الجماعي والحركات الاجتماعية للعمل بالتفصيل على كيفية تزامن أفول الاستخدام النظري لدراسة «الحركات الاجتماعية الجديدة» ومنظمات الحركة الاجتماعية مع ظهور تقنيات المعلومات والاتصالات Information and Communication Technology (ICT) في الأفق، فقد بدأت الدراسة العلمية للسلوك الجماعي والحركات الاجتماعية بأخذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على محمل الجد، وهو اتجاه له إمكانات كبيرة في تفاعله مع دراسات العلوم والتكنولوجيا Science and Technology Study (STS)، خاصة إذا قمنا بتجديد وتفعيل الروابط مع علم الاجتماع الاقتصادي والدراسات التنظيمية. وبدلًا من استبعاد العلوم الاجتماعية الأخرى من هذا التفاعل، تأمل هذه المراجعة المتعمقة في إبراز مسارات الدمج بين العلوم، والتلقيح المتعدد التخصصات (Blanc, 2021).

كذلك ركزت الأدبيات المعاصرة المعنية بالحركات الاجتماعية على تحليل الشبكات الاجتماعية، حيث يتم قياس مجموعات كبيرة من الروابط أو أفعال الكلام كميًّا ومكانيًّا، حيث يمكننا تطوير مجموعة متنوعة مفيدة للغاية من المنهجيات عندما نعيد النظر في أسئلة البحث وأهداف التنظير. كما يمكن أن يتحول التقسيم الحالي للعمل إلى تعاون مثمر مع هدف شامل يتمثل في دمج الأطر النظرية أيضًا. ويمكن كذلك للمنهجيات الموجهة نحو الممارسة أن تعتمد على الطابع الكمي في تحليل دراسات الحركة الاجتماعية، إلى جانب إنشاء مجموعات بيانات كبيرة يمكن أن تمثل نشاطًا عبر الإنترنت بوساطة تقنية، وتتطلب المهام المقبلة تطوير الأدوات النظرية بمنهجيات مختلفة.

- أهمية تركيز دراسات المستقبل على تحليل الحركات الاجتماعية، بالتركيز على آليات إحداث التغيير الاجتماعي، ووفق أية مؤشرات؟ وهل فلسفة عمل مثل هذه الحركات من أسفل إلى أعلى، من خلال تأثيرات المعايير الثقافية المتغيرة أو الضغوط الانتخابية للرأي العام، أم إنها عملية مدفوعة بالنخبة، وتتضمن إعادة هيكلة من أعلى إلى أسفل للمعايير والنصوص الثقافية وأنماط التفاعل الاجتماعي (على سبيل المثال من خلال تأثير العاملين في مجال المعرفة أو وسائل الإعلام أو سياسات العمل الإيجابي)؟ إلى أي مدى كان للحركات الاجتماعية تأثير في أعقاب وباء كورونا، والمتغيرات السياسية المعاصرة؟ وإلى أي مدى يمكنها تقديم صيغ سحرية لكيفية تحقيق النجاح؟ ما العلاقة بين تنظيمات الحركة الاجتماعية والناشطين والإعلاميين والمصممين والمالكين؟ ما دور الدولة في هذا المجال؟ بعد الضجيج حول «التنظيم بدون منظمات»، نحتاج إلى تحويل انتباهنا إلى الأشكال الجديدة للمنظمات القائمة على تنظيم الحملات، وعضوية الشبكة، والمشاركة (Karpf, 2012).

من حيث الأمن القومي، ستؤثر القضايا ذات الصلة بالشبكات الإقطاعية التي تؤثر على الأتمتة والأمن القومي، وتدعم في بعض الأحيان السلطوية في ظل وجود مزيج من الشركات التي تحتكر أنماط إنتاج الأكواد والبرمجة، بشكل غير متناسب، على الشئون السياسية والعسكرية والعلمية؛ حيث إن إنشاء شبكة إقطاعية سيقلل من المشاركة السياسية والتمثيل السياسي؛ مما يؤدي إلى القضاء على الديمقراطية، وتشكيل آليات تحكم قوية تؤثر بالسلب على استقرار المجتمعات.

وفي هذا الإطار تبرز مجموعة من التساؤلات المهمة، التي تعد تساؤلات بحثية مستقبلية:

ما الذي يتبعه القائمون على إدارة الأتمتة والذكاء الاصطناعي في العالم للحفاظ على الأمن القومي للدول؟ أتتم السيطرة الكلية من أعلى، أي من قبل القائمين على إدارة منظومة الوسائط التكنولوجية؟ أم أن هناك قدرًا من الشراكة مع هؤلاء المسيطرين، سواء على مستوى المجتمعات، أو الدول بشكل عام؟ هل الفضاء الرقمي في حالة فوضوية بالكامل (أي عدم وجود حكومة وقانون شامل)؟ وما مدى توافر عوامل الحماية الفردية والمجتمعية والأمنية في الفضاء السيبراني؟ أم إنه يتم الاعتماد كليًّا على مدى قدرة

الجهات الفاعلة على دمج الهياكل المالية الغنية (إيرادات الإعلانات وتوليد الإيجارات) مع القدرة على تدريب أعداد كبيرة من العمالة الرقمية العالية المهارة (متخصصون في الأمن السيبراني أو علوم البيانات أو الهندسة)؟

وبناء على ذلك؛ ينبغي أن يكون لدى الدول العربية رؤية نظرية محددة وشاملة يتم الاتفاق عليها عربيًّا؛ بغرض تحليل وتقييم الأوضاع السياسية العربية، ومستوى الحريات والديمقراطية، وأن تكون هذه الرؤية علمية معترفًا بها دوليًّا، حتى لا تتعرض هذه الدول-العربية- لأحكام قيمية خاصة بسياقات أخرى غربية، تكون في بعض الأحيان جائرة، أو غير ملمة بحقيقة وخصوصية الأوضاع في المجتمعات العربية؛ وهو ما أدى بكثير من الكتابات الغربية إلى قياس الديمقراطيات العربية وفق مؤشراتهم الدولية فقط دون النظر إلى الاعتبارات الاقتصادية والثقافية الأخرى؛ إذ ادعت بعض الكتابات أنه في غضون سنوات قليلة من بداية احتجاجات الربيع العربي، عادت المنطقة -إلى حد كبير- ليس إلى الوضع السابق بل إلى أشكال من الحكم السياسي التي كانت أكثر قمعية وبالتأكيد أكثر تدخلاً؛ نتيجة الاعتماد المتزايد على الأنظمة العربية - ولا سيما دول الخليج الغنية بالموارد - على تقنيات المراقبة الرقمية المتطورة المستوردة من الصين ومن الشركات الغربية.

والسؤال المطروح في هذا السياق: كيف لدول خاضت ثورات وانتفاضات انعكست بالسلب على مؤشراتها الاقتصادية وعلى أداءاتها المالية؛ مما كاد يعصف بدولها ويحولها إلى ميليشيات وتكتلات متناحرة -أن تلملم نفسها وتحقق كلًّا من الاستقرار الاقتصادي والسياسي في آن واحد وخلال أقل من عقد؟

كما تساعد توافر مؤشرات عربية من شأنها قياس نسب تحقق الديمقراطية في بلدانها في تقييم مدى موضوعية مؤشرات الديمقراطية والحريات التي تستخدمها البلدان الغربية، وفي تحليل الأوضاع السياسية والديمقراطية العربية وفق هذه المؤشرات العربية. وتطبيق المؤشرات على عينات تتسم بالتنوع كي تكون النتائج أكثر دقة، وهو ما قد يكون غير قابل للتحقق أو التتبع في مؤشرات الديمقراطية التي تجريها الدراسات الغربية على المجتمعات العربية.

خاتمة

يجب الربط بين صياغة المفاهيم والأطر النظرية وأدبيات علم الاجتماع السياسي، وبين صنع وتنفيذ السياسات ذات الصلة، التي لا بد أن يضعها متخصصو المجال في الحسبان، والتي تعكس المتطلبات الحقيقية للمجتمعات؛ إذ إن الاعتماد الوحيد على المنهجيات والمداخل التي يقودها المانحون والتوجهات والممارسات الدولية المستوردة (أو المقلدة) أو التي تعكس مصالح وغايات قوى بعينها لن يمكِّن علم الاجتماع السياسي من الرصد، والتحليل، والتعاطي الحقيقي والأصيل مع المتغيرات المتلاحقة التكنولوجية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والصحية، مما قد يعوق أداءات العلم، كما يحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية وإرساء مبادئ الاندماج الاجتماعي والمساواة. وعليه؛ ينبغي توظيف قضايا علم الاجتماع السياسي المستقبلية في استخدام «أرضية وسط» بين الواقع والمثالية من أجل مسايرة علم الاجتماع السياسي لجميع التغيرات في ظل تعدد المتغيرات، وتكون بمثابة سند علمي نظري وعملي يمكن الاستناد إليه للمساهمة في تحقيق التنمية الفعلية لدول العالم من خلال حوكمة عامة جديدة تراقب حالة السياسات الاجتماعية في ظل مرونة مؤسسية من شأنها التطوير الواقعي المؤسسي والمجتمعي بهدف خدمة المجتمع الواحد، والمجتمع العالمي على حد سواء.

المراجع

Abbas, T. (2020). Far Right and Islamist Radicali*zation in an Age of Austerity: A Review of Sociological Trends and Implications for Policy*. International Centre for Counterterrorism. http://www.jstor.com/stable/resrep23579

Amin, N. (2021). *New Public Governance as a Mediator between Health Policies and Social Security in Egypt under the Outbreak of COVID-19 presented in the First International Arabian Gulf Security Conference*. the American University in the Emirates-Dubai, United Arab Emirates on November 10, 2021.

Amin, N. (2004). *Civil Society in Bahrain 2003*. Gulf Centre for Strategic Studies Ltd.

Barrie, C. (2021). Political sociology in a time of protest. Current Sociology 69(6), 919–942.

Barrientos, A. (2011). Poverty: The Crisis and Social Policy Responses in Developing Countries in Farnsworth, K. and Irving, Z. (Eds.) *Social Policy in Challenging Times: Economic Crisis and Welfare Systems*, Bristol University Press/Policy Press, 101-118.

Bearden, S. (2019). *Digital Citizenship: A Community-Based Approach*. SAGEBooks.https://dx.doi.org/10.4135/9781483392639

Beilharz, P. (2013). *Encyclopedia of Modern Political Thought*. SAGE Publications. https://dx.doi.org/10.4135/9781452234168

Berkes, F., & Ross, H. (2013). Community resilience: toward and integrated approach. *Society & Natural Resources 26*(1), 5-20. http://dx.doi.org/10.1080/08941920.2012.736605

Bezes, P. (2020). Seeing Public Bureaucracies Like a Sociologist: (A Plea Towards) Reconnecting Sociology and Public Administration European Perspectives for Public Administration Book Subtitle: The Way Forward, Leuven University In Geert Bouckaert (Ed) *European Perspectives for Public Administration: The Way Forward*. Leuven University Press Stable. https://www.jstor.org/stable/j.ctvv417th.13

Blanc, E. (2021). How Digitized Strategy Impacts Movement Outcomes: Social Media, Mobilizing, and Organizing in the 2018 Teachers' Strikes, Politics & Society. *Add the title of the journal 50*(3), 1–34.

Bloemraad, I., Kymlicka, W., Lamont, Michele& Hing, L. (2019). Membership without Social Citizenship? Deservingness & Redistribution as Grounds for Equality. Daedalus, *The American Academy of Arts & Sciences 148*(3), 73-104. https://www.jstor.org/stable/10.2307/48562998

Bonilla, E. (2017). What We Were, What We Are, and What We Should Be: The Racial Problem of American Sociology, Social Problems 64(2), 179-187.

Bourdieu, P. (1986). *The (Three) Forms of Capital in Handbook of Theory and Research in the Sociology of Education.* Greenwood Press.

Bötticher, A. (2017). Towards Academic Consensus Definitions of Radicalism and Extremism, Perspectives on Terrorism 11 (4). https://www.jstor.org/stable/26297896

Burnham, P. (2018). *the Concise Oxford Dictionary of Politics*. Oxford University Press. https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/oi/authority.20110803100334761

Carver, T. (1998). *A Political Theory of Gender*. Manchester University Press.

Castañeda, G. (2018). The Political Subject in Globalization: The Discussion Agency In Concha Roldán, Daniel Brauer & Johannes Rohbeck (Ed.), *Philosophy of Globalization*. De Gruyter. https://www.jstor.org/stable/j.ctvbkk12k.4

Chenoweth, E. (2020). The Future of Nonviolent Resistance. *Journal of Democracy*, *31*(3), 69–84.

Chou, S. (Fall 2018/Winter 2019). the Fourth Industrial Revolution, *Journal of International Affairs*, *72*(1), 107-120.

Clemens, E. (2016). *What is Political Sociology?*. Polity Press.

Copsey, N. (2010). *The English Defense League: Challenging Our Country and Our Values of Social Inclusion*. Faith Matters.

Cornwall, A., Robins, S., & Lieres, B. (2011). States of Citizenship: Contexts and Cultures of Public Engagement and Citizen Action. *IDS WORKING PAPER, 363*, 1-32.

Deacon, B. (2011). Global Social Policy Responses to the Economic Crisis. In Zoe Irving & Kevin Farnsworth (Ed.) *Social Policy in Challenging Times: Economic Crisis and Welfare Systems*. Bristol University Press/Policy Press, 81-100.

De Nardis, F. (2014). Political Sociology as a Connective Social Science: Between Old Topics and New Directions. *The Open Journal of Sociopolitical Studies, 7*(3). DOI: 10.1285/i20356609v7i3p414 https://www.researchgate.net/publication/307662116

Diamond, L. (2022). Conclusion: The Ongoing Struggle for Political Reform in the Arab World in Lisa Blaydes. In Amr Hamzawy & Hesham Sallam (Eds.) *Struggles for Political Change in the Arab World: Regimes, Oppositions, and External Actors after the Spring.* University of Michigan Press. https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.12237894.25

Dloye, Y. (2018). *The SAGE Handbook of Political Sociology: Two Volume Set.* SAGEPublicationsLtd.https://dx.doi.org/10.4135/9781526416513

Dragomir, E. (2018). *The SAGE Encyclopedia of Surveillance, Security, and Privacy.* SAGE Publications, Inc. https://dx.doi.org/10.4135/9781483359922

Duit, A., & Galaz, V. (2008). Governance and complexity "emerging issues for governance theory". *Governance: An International Journal of Policy, Administration and Institutions, 21*(3), 311-335. http://dx.doi.org/10.1111/j.1468-0491.2008.00402.x

Easton, D. (1965). A Systems Analysis of Political Life. *Midwest Journal of Political Science, 10(*1), 507.

El-Mahdi, R. (2009). Enough: Egypt Quest for Democracy. Comparative Political Studies, Sage Publications, 42(8). https://doi.org/10.1177/0010414009331719

Enjolras, B., & Johnsen, K. (2017). The Digital Transformation of the Political Public Sphere: A Sociological Perspective. In Fredrik Engelstad, Hakon Larsen, Jon Rogstad & Kari Steen-Johnsen (Eds.), *Institutional Change in the Public Sphere*. De Gruyter. https://www.jstor.org/stable/j.ctvbkk05k.8

Ensor, J., Matin, N., Forrester, J., & Davis, M. (2019). *What is equitable resilience? Four key elements for putting resilience into practice.* Stockholm Environment Institute. http://www.jstor.com/stable/resrep22984

Ette, A. (2017). The Political Sociology of European Refugee and Migration Policies In Migration and Refugee Policies in Germany: New European Limits of Control? Verlag Barbara Budrich. https://www.jstor.org/stable/j.ctvddzttv.8

Fargues, P. (2017). Mass Migration and Uprisings in Arab Countries: An Analytical Framework in Combining Economic and Political Development: *The Experience of MENA, International Development Policy, 7*. http://www.jstor.com/stable/10.1163/j.ctt1w8h356.16

Feldman, M. (2013). Comparative Lone Wolf Terrorism: Toward a Heuristic Definition. *Democracy and Security, 9*(3), 270-286.

Feldman, M. (2015). *From Radical-Right Islamophobia to 'Cumulative Extremism'*. Faith Matters.

Fox, R. A. (2020). What Size of City, and What Sort of City. Could (or Should) the City of Zion Be?. *Dialogue: A Journal of Mormon Thought, 53*(2), 37- 55. https://www.jstor.org/stable/10.5406/dialjmormthou.53.2.0037

Foucault, M. (1995). *Discipline & Punish: The Birth of the Prison, Translated by Alan Sheridan*. Vintage Books.

Fuchs, C. (2020). *Capitalism and Communication in "Communication and Capitalism: A Critical Theory".* University of Westminster Press. https://www.jstor.org/stable/j.ctv12fw7t5.9

Gaskell, J., & Stoker, G. (2020). Centralized or Decentralized: Which Governance Systems are having a 'Good' Pandemic? *Democratic Theory*, *7*(2), 33-40.

Grindle, M. (2004). Good Enough Governance: Poverty Reduction and Reform in Developing Countries. *Governance*, *17*(4), 525-548.

Grindle, M. (2007). Good Enough Governance Revisited. *Development Policy Review*, *25*(5) 533- 574.

Godin, B. (2010). Innovation without the Word: William F. Ogburn's Contribution to the Study of Technological Innovation, 48(3), *Minerva*, Springer.

Guha, M. (2008). International Encyclopedia of the Social Sciences (2nd ed). *Reference Reviews, 22* (7), 17-19. https://doi.org/10.1108/09504120810905060

Guzzini, S. (2016). *International political sociology, or: The social ontology and power politics of process.* Danish Institute for International Studies. http://www.jstor.com/stable/resrep13383

Habermas, J. (2018). *The Philosophical Discourse of Modernity: Twelve Lectures*. John Wiley & Sons.

Hassan, M., & Lorch, J., & Ranko, A. (2019). Explaining divergent transformation paths in Tunisia and Egypt: The role of inter-elite trust. *Mediterranean Politics*, *25*(5), 553-578.

Hinterhuber, E., & Schneider, S. (2018). Gender, Civil Society, and Non-Democratic Regimes in Civil Society and Gender Relations in Authoritarian and Hybrid Regimes: New Theoretical Approaches and Empirical Case Studies, Verlag Barbara Budrich. https://www.jstor.org/stable/j.ctvdf01h0.4

Hjarvard, S. (2013). *The Mediatization of culture and society*. Routledge.

Holmes, K. (2015). *What Is National Security? 2015 Index of U.S. Military Strength: Assessing America's Ability to Provide for the Common Defense.* Heritage Foundation.

Ilten, C., & McInerney, P. (2019). *Social Movements and Digital Technology: A Research Agenda in digital STS: A Field Guide for Science & Technology Studies.* Princeton University Press. https://www.jstor.org/stable/j.ctvc77mp9.18

Inglehart, R., & Norris, P. (2003). *Rising Tide: Gender Equality and Cultural Change Around the World*. Cambridge University Press. 10.1017/CBO9780511550362

Inglehart., R & Welzer, C. (2005). *Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence*. Cambridge University Press.

Inglehart, R & Welzer, C. (2010). Agency, Values, and Well-Being: A Human Development Model. *Social Indicators Research, 97*(1), 43-63. 10.1007/s11205-009-9557-z

Janowitz., M., Heinz. E., & Eldersveld, S. (1956). *Political Behavior: A Reader in Theory and Research*. The Free Press.

Jenkins, C. (2010). *Encyclopedia of Sociology*. https://www.encyclopedia.com/social-sciences-and-law/sociology-and-social-reform/sociology-general-terms-and-concepts/political-sociology

Karpf, D. (2012). *The Move on Effect: The Unexpected Transformation of American Political Advocacy*. Oxford University Press.

Kim, S. (2010). Public Trust in Government in Japan and South Korea: Does the Rise of Critical Citizens Matter?. *Public Administration Review*, 70*(*5), 801-810.

Kim, S. (2010). Building Trust by Improving Governance: Searching for A Feasible Way for developing Countries. *Public Administration Quarterly*, 34(3), 271-299.

Knack, S., & Zak, P. (2003). Building Trust: Public Policy. *Interpersonal Trust, and Economic Development, Supreme Court Economic Review, 10*, 91-107.

Kurzban, R., & Leary, M. R. (2001). Evolutionary Origins of Stigmatization: The Functions of Social Exclusion. the American Psychological Association. *Psychological Bulletin, 127* (2).

Langeland, K., Manheim, D., & Nacouzi, G. (2016). Definitions, Characteristics, and Assessments of Resilience In How Civil

Institutions Build Resilience Organizational Practices, Academic Literature and Case Studies. *RAND Corporation Stable.* https://www.jstor.org/stable/10.7249/j.ctt1btc0m7.8

Lasswell, H. (1958). *Politics: Who Gets What, When How.* McGraw-Hill.

Lipset, S. (1960). *Political Man: The Social Bases of Politics,* Garden City. Doubleday

Lorber, J. (1994). *Paradoxes of Gender, New Haven*. Yale University Press.

Lutz, D. S. (2021). *What Is American Political Theory? A Preface to American Political Theory*. University Press of Kansas. https://www.jstor.org/stable/j.ctv1p2gk10.6

Mann, R., Dallimore, D., Davis, H., Day, G & Marta Eichsteller. (2022). The entwining of civil society, economy and state at local levels. *In Local Civil Society: Place, Time and Boundaries.* Bristol University Press, Policy Press. https://www.jstor.org/stable/j.ctv2524xc5.12

Mann, R., Dallimore, D., Davis, H., Day, G and Marta Eichsteller. (2022). Community and local civil society: time, continuity and change. In *Local Civil Society Book: Place, Time and Boundaries*. Bristol University Press, Policy Press. https://www.jstor.org/stable/j.ctv2524xc5.8

Marcuse, H. (2013). *One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society*.Routledge.

Marshall, G., & Scott, J. (2005). A Dictionary of Sociology. Oxford University Press.

Marshall, G., & Scott, J. (2005 & 2009). A Dictionary of Sociology. Oxford University Press.Martin, J. L., & Judd, N. (2020). *Tasks for the Political Sociology of the Next Ten Years*. The New Handbook of Political Sociology. Cambridge University Press.

Marx, K., & Engels, F. (2018). *The Communist Manifesto*. Minneapolis, .First Avenue Editions.

Menggang, L. (2013). *Research on Industrial Security Theory*. Springer.

Merkel, W. (2020). Who Governs in Deep Crises? The Case of Germany. *Democratic Theory*, *7*(2), 1-11.

Michels, R. (1999). Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy. (Eden Paul & Cedar Paul, Trans.; 1st ed.). Dover. (1915).

Moore, P. (1994). The International Context of Liberalization and Democratization in the Arab World. *Arab Studies Quarterly, 16* (3), 43-66. https://www.jstor.org/stable/41858986

Moore, K. K.; Matinez, Ismael Cid, Toney Jermine, Smith Jason A, Kalb, Amber. C, Shin, Jean. H & Roth, Roberta M Spalter. (2018). Who Climbs the Academic Ladder? Race and Gender Stratification in a World of Whiteness. The Review of Black Political Economy.

Morlino, L., Schlosser, D., & Badie, B. (2020). *Political Science: A Global Perspective.* SAGE Publications Ltd. https://dx.doi.org/10.4135/9781529714715

Ogburn, W. (1922a). Bias, Psychoanalysis, and the Subjective in Relation to the social sciences. Publications of the American Sociological Society, 17.

Ogburn, W. (1922b). *Social Change with Respect to Culture and Original Nature*. Viking Press.

Ogburn, W. (1937a). National Policy and Technology. In *Technological trends and national policy including the social implications of new inventions*. US National Resources Committee.

Ogburn, W. (1947). How Technology Changes Society. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 249.

Osborne, S. P. (2006). The New Public Governance?. *Public Management Review, 8*, 377-388. https://doi.org/10.1080/14719030600853022

Ourya, M., & Raïq, H. (2022). Arab Public Opinion on Political Systems. *Arab Center for Research & Policy Studies, Al-Muntaqa, 5* (1), 91-107. https://www.jstor.org/stable/10.2307/48677173

Oxford Bibliographies. (2011, July 27). Here https://www.oxfordbibliographies.com/display/document/obo-9780199756384/obo-9780199756384-0001.xml

Paxton, P. (2007). Association Memberships and Generalized Trust: A Multilevel Model across 31 Countries. *Social Forces, 86*(1), 47.

Peters, B. (2008a). The meaning of the public sphere In Wessler, H. (Ed.) *Public deliberation and public culture.* The writings of Bernhard Peters. 1993–2005. New York: Palgrave Macmillan, 33–67.

Philbeck, T., & Davis, N. (Fall 2018/Winter 2019). The Fourth Industrial Revolution, 72(1), Journal of International Affairs.

Political Sociology. (2013). *Social context of political power*. https://www.encyclopedia.com/social-sciences-and-law/sociology-and-social-reform/sociology-general-terms-and-concepts/political-sociology

Pratt, D. (2015).Islamophobia as Reactive Co-Radicalization. *Islam and Christian–Muslim Relations, 26(*2), 205-218. DOI:10.1080/09596410.2014.1000025

Rasmussen, T. (2008). The Internet and Differentiation in the Political Public Sphere. *Nordicom Review, 29*(2), 73–84.

Rees, T. (2003). A New Strategy: Gender Mainstreaming. *ICSSPE Bulletin,* (38).

Reskin, B. (2012). The Race Discrimination System. *Annual Review of Sociology, 38*, 17–35.

Rohlinger, D., & Bunnage, L. (2018). Collective Identity in the Digital Age: Thin and Thick Identities. MoveOn.org and the Tea Party Movement. *Mobilization, 23* (2), 135–57.

Roth, R. S., & Kalb, A. C. (2019). *Women of Color in Economics and Sociology: Poor Climate, Unequal Treatment, and Lack of Legitimacy.* Institute for Women's Policy Research. https://www.jstor.org/stable/resrep27248

Xu, R., Sun, Q., & SI, W. (2015), The Third Wave of Public Administration: The New Public Governance. *Canadian Social Science, 11*(7).

Sartori, G. (1969). From Sociology of Politics to Political Sociology. *Government and Opposition*, (11) 4, 195–214.

Schradie, J. (2019). *The Revolution That Wasn't: How Digital Activism Favors Conservatives*. Harvard University Press.

Schwab, K. (2016). *The fourth industrial revolution.* World Economic Forum Geneva. https://foreignaffairs.org/articles/2015-12-12/fourth-industrial-revolution

Skelcher, C., Mathur, N., & Smith, M. (2015). *The Public Governance of Collaborative Spaces: Discourse*. Design and Democracy. https://doi.org/10.1111/j.0033-3298.2005.00463

Sjöstedt, M. (2015). Resilience revisited: Taking Institutional Theory Seriously. *Ecology and Society, Resilience Alliance* Inc, *20*(4). https://www.jstor.org/stable/26270287

Small, M., & Pager, D. (2020). Sociological Perspectives on Racial Discrimination. *The Journal of Economic Perspectives, American Economic Association, 34*(2), 49-67. https://www.jstor.org/stable/10.2307/26913184

Uldam, J. (2013). Activism and the Online Mediation Opportunity Structure: Attempts to Impact Global Climate Change Policies? *Policy and Internet, 5*(1), 56–75.

Ünver, A. (2018). *Artificial Intelligence, Authoritarianism and the Future of Political Systems*. Centre for Economics and Foreign Policy Studies. https://www.jstor.org/stable/resrep26084

Vigoda, E. (2002). *Public Administration: An Interdisciplinary Critical Analysis*. Mareel Bekker Inc.

Wallace, W. (2018). *The SAGE Encyclopedia of Surveillance, Security and Privacy.* SAGE Publications, Inc. https://dx.doi.org/10.4135/9781483359922

Wacquant, L. (2007). Territorial Stigmatization in the Age of Advanced Marginality. *Thesis Eleven, 91*, 66-77.

Weber, M. (1978). *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology.* Eds. Guenther Roth and Claus Wittich, (Ephraim Fischoff trans., 2nd ed, 1922). University of California Press.

Weber, M. (1964). Class, Status, Party. In Max Weber, *From Max Weber: Essays in Sociology,* (Hans H. Gerth and C. Wright Mills, Trans., (2nd ed), 180–195. Oxford University Press.

Wright, E. (1997). *Class Counts*. Cambridge: Cambridge University Press.

Wright, E. (2005). *Approaches to Class Analysis*. Cambridge University Press, Anglo Library.

Wright, E. (2010). *Envisioning Real Utopias*. Verso.

Xuetong, Y. (2019). *Morality, Power, and Authority in Leadership and the Rise of Great Powers*. Princeton University Press. https://www.jstor.org/stable/j.ctvc77dc8.5

Zolli, A., & Healy, A. M. (2012). *Resilience: Why Things Bounce Back*. Simon and Schuster.

Reports:

Abbott, P. (2017). *Gender Equality, Human Rights and Economic and Political Development in a report entitled Gender Equality and Mena Women's Empowerment in the Aftermath of the 2011 Arab Uprisings.* Arab Transformations Project. https://www.jstor.org/stable/resrep14099.5

Arab Barometer. (2022). *Arab Barometer Surveys*. Survey Data. https://www.arabbarometer.org/

Encyclopedia. Com. (2018). *Political Sociology*. https://www.encyclopedia.com/social-sciences-and-law/sociology-and-social-reform/sociology-general-terms-and-concepts/political-sociology

Minzarari, D. (2020). *The impact of the COVID-19 pandemic on modern conflict and future warfare: NATO in the Age of Pandemics Edited by: Thierry Tardy*. NATO Defense College. https://www.jstor.org/stable/resrep25148.11

World Economic League Table 2021. (2020). *A world economic league table with forecasts for 193 countries to 2035* (12th ed). Cebr.

Abstract

Purpose: The study aims to monitor the theoretical and the conceptual development of political sociology from a critical perspective. It presents the development of issues of political sociology in the context of global changes, technological revolutions, and challenges confronting the future trajectories of political sociology. **Method:** The study adopts the comparative analytical approach in monitoring the theoretical conceptual development of political sociology from a critical perspective, as well as in presenting an analysis of the issues concerned with political sociology from scientific approaches and dimensions in the context of global changes and the risks facing all levels from a future perspective. **Results:** Through analyzing the future of political sociology issues, and its theoretical, conceptual, field, and interface orientations, the study reaches the importance of linking the formulation of concepts, theoretical frameworks, and political sociology literature on the one hand, and the making and implementation of relevant policies on the other hand. Accordingly, future scientific issues should use a "middle ground" between reality and idealism and serve as a theoretical and practical scientific support that can be relied upon to contribute to achieving real development, especially in Arab countries. Such tendency entails political sociologists and researchers to focus their attention on available resources and political opportunity structures, and "rules of the game" that shape decisions related to law and politics through the reliance on New Public Governance approach dealing with all global developments and challenges.

Keywords: Power Relations - New Public Governance - Technological Revolutions - Institutional Resilience - National Security.

Prof. Nevine Zakaria Mohamed Amin

- Ph. D. in Sociology, Ain Shams University
- Professor of Political Sociology, Faculty of Education, Ain Shams University
- Email: nevenzakria@edu.asu.edu.eg

Publications:

1- Participating in the Joint Chapter entitled: "Institutional Resilience and Potential Risk during the COVID-19 Pandemic: A Comparative Study". (2022). IGI Global, in a book entitled: “Societal Resilience and Response to Contagious Diseases and Pandemics”.
https://www.igi-global.com/chapter/institutional-resilience-and-potential-risk-during-the-covid-19-pandemic/300429

2- Social Bonding in Unsafe Areas and Territorial Stigmatization: The Case of Ghaba and Laslki Shelters in Ain el-Sira. (2022). Journal of Arts, Alexandria University, Vol., 109, 2022.
https://journals.ekb.eg/article_243959.html

3- Civil Service between International Experiences and the Egyptian Real Practices: A Comparative Study. (2021), Journal of Humanities and Literary Sciences, Faculty of Education, Ain Shams University, Vol., 27, Issue 3, September 2021.
https://jfehls.journals.ekb.eg/article_210499.html

4- Challenges Encountering Crafts Owners of Hattaba after 25th of January Egyptian Uprisings: An Analytical Review, Arab Journal of Sociology, Issue 14 (27), January 2021.
https://ajsj.journals.ekb.eg/article_182761.html

5- Informal Settlements Studies in the Arab Republic of Egypt (Theoretical and Methodological Problems), Journal of Arab Research and Studies, Arab League, Issue (73), December 2020.
https://iars.journals.ekb.eg/issue_27572_27569.html

6- Independent Labor Movements (ILMs) as Actors of Cultural Change: A Case Study on the Misr Spinning and Weaving Company. (2018). Center of Social Research and Studies, Faculty of Arts, Cairo University, No. 22, Vol. 11, July 2018.
http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/home.aspx?id=8&Root=yes&authid=1285

7- Independent Labor Movements and the Political Opportunity Structure after 25th of January Egyptian Revolution. (2018). Annals of the Arts and Social Sciences, Academic Publication Council, Kuwait University, ISSN: 1560-5248, Monograph 491, Volume 38, March 2018.
DOI 10.34120/0757-038-491-001
http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/home.aspx?id=8&Root=yes&authid=1285

8- Factors Affecting the Distribution of ICT in An Egyptian Public University: A Case Study of the Faculty of Education, Ain Shams University. (2014). RISE, International Journal of Education.
https://journals.hipatiapress.com/index.php/rise/article/view/978
DOI: https://doi.org/10.4471/rise.2014.11

9- Egytian Revolutionaries' Tactics between Spontaneity and Rationality. (2013), El-Nahda (the Renaissance) Magazine, Faculty of Economics and Political Science (FEPS), Cairo University, Vol. 14, No. 2, April 2013.
https://platform.almanhal.com/Files/2/55976

Doi: https://doi.org/10.34120/aass.v44i655.1637
Monograph (655)

Future of Political Sociology between its Reality and Challenges: An Analytic View

Nevine Zakaria Mohamed Amin
Faculty of Education- Ain Shams University
Egypt

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi - Ghabra**
  Editor - in - Chief
  Department of Information Studies
  Kuwait University
  Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Bahrain University - Bahrain
  Visiting Prof. Sociology and Social
  Service Department - Kuwait University
  baqer.alnajjar@ku.edu.kw
- **Prof. Numan M. Jubran**
  Irbid University - Jordan
  Visiting Prof. History Department
  Kuwait University
  numan.jubran@ku.edu.kw
- **Prof. Adnan Y. Alotoum**
  Psychology Department - Yarmouk
  University - Jordan
  atoum@yu.edu.jo
- **Prof. Mashael Al-Hamly**
  English Department and Literature
  Kuwait University
  mashael.alhamly@ku.edu.kw
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
  abdulla.hasan@ku.edu.kw
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
  ibrahim.alhada@ku.edu.kw
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
  ahmed.hassam@ku.edu.kw
- **Dr. Asad H. Al-Saleh**
  Chair of the Middle Eestern Language
  and Cultures Department
  Indiana University
  alsaleha@indiana.edu
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager
  Kuwait University
  maha.almsad@ku.edu.kw

Advisory Board

- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language
  and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological
  Association - American University- Beirut
  sh41@aub.edu.lb
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of
  Strategic Studies - United Kingdom
- **Prof. Suliman Hawamdeh**
  Regents Professor Information Science
  University of North Texas
  Suliman.hawamdeh@unt.edu
- **Prof. Maha Zaraket**
  Faculty of Information
  Lebanese University
  Maha.zaraket@ul.edu.lb

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

Volume 45, 2024

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

مستقبل علم الاجتماع السياسي بين الواقع والتحديات: رؤية تحليلية نقدية

Future of Political Sociology between its Reality and Challenges: An Analytic View

Nevine Zakaria Mohamed Amin

Faculty of Education- Ain Shams University

Egypt

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Volume 45 - Monograph 655

Issue No. (1) - 1446 A.H/2024